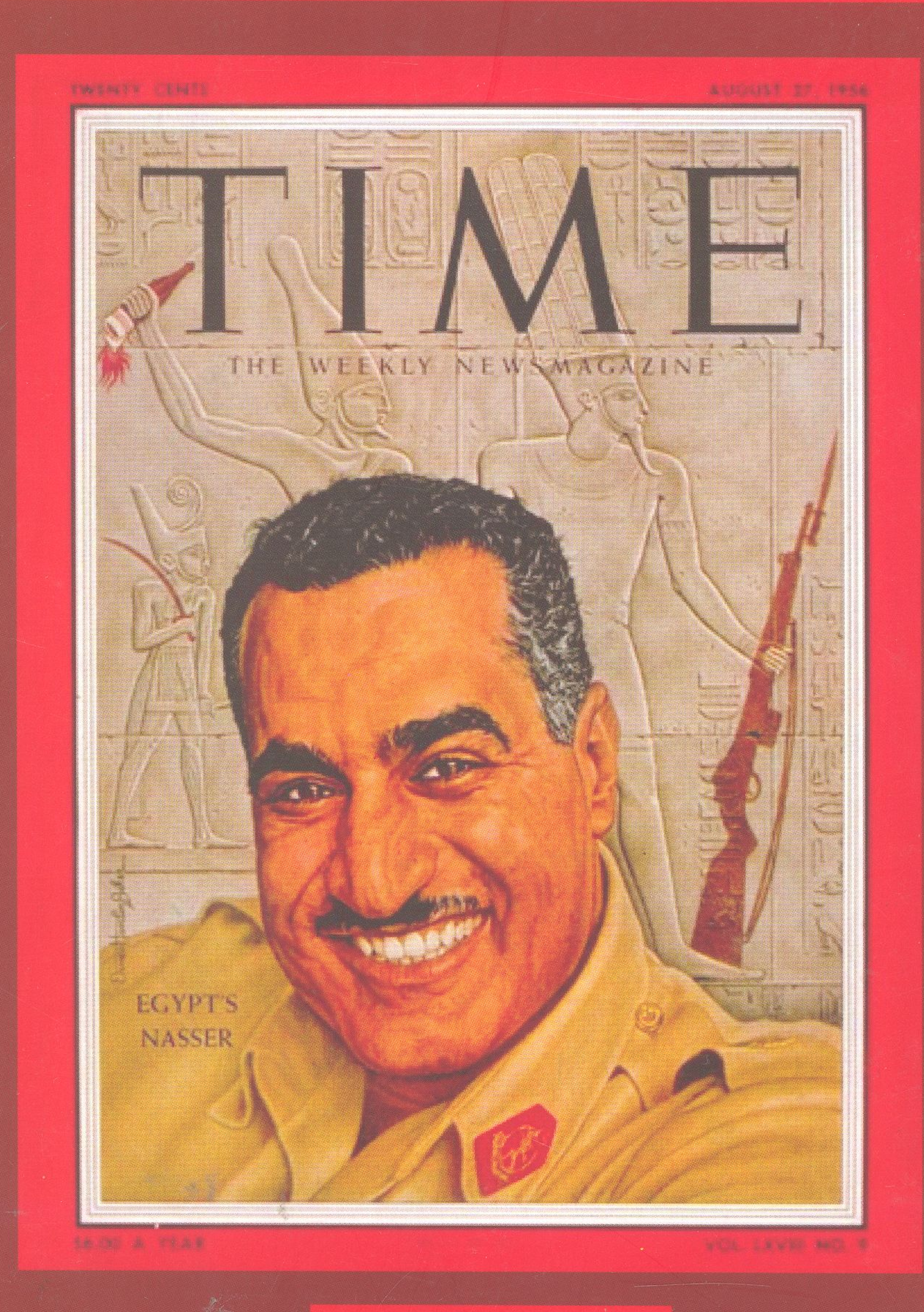
د. محمد عبد الوهاب سيد أحمد

العلاقات المصرية - الأمريكية

من التقارب إلى التباعد

١٩٥٢-١٩٥٨



دار الشروق


العلاقات المصرية الأمريكية

صدر هذا الكتاب عن سلسلة:
التاريخ ـ الجانب الآخر ـ إعادة قراءة للتاريخ المصرى

رئيس التحرير: الدكتور يونان لبيب رزق

مستشارو التحرير: أ. د. أحمد زكريا
أ. د. حمادة إسماعيل
أ. د. لطيفة سالم
أ. د. محمد عفيفى

الطبعة الأولى ٢٠٠٧

رقم الإيداع ٢٠٠٧/٢٢١٩٠
ISBN 978-977-09-2180-9

جميع حقوق الطبع محفوظة

© دار الشروق

٨ شارع سيبويه المصرى
مدينة نصر ـ القاهرة ـ مصر
تليفون: ٢٤٠٢٣٣٩٩
فاكس: ٢٤٠٣٧٥٦٧(٢٠٢)
e-mail: dar@shorouk.com
www.shorouk.com

د. محمد عبد الوهاب سيد احمد

العلاقات المصرية - الأمريكية

من التقارب إلى التباعد

١٩٥٢-١٩٥٨

دار الشروق

المحتويات

تقديم

إذا كان من أهداف سلسلة «الوجه الآخر» إبراز التناقضات التى عرفها بعض شخوص التاريخ المصرى، وهى تناقضات طبيعية، على اعتبار أننا نتعامل مع تاريخ البشر، وأن كل إنسان تحركه مجموعة من الدوافع؛ قد يراها البعض خيِّرة ويراها آخرون شريرة وفقا لمصالحهم، فإنه يندرج تحت هذه الأهداف كشف الغموض الذى يحيط ببعض الأحداث، بعد أن كشفت الوثائق التى نشرت خلال السنوات الأخيرة عن الملابسات التى صنعت هذا الغموض أو جانبا منه، مما ينطبق على هذا العدد من السلسلة.

وقد نجح صاحب هذا العمل من خلال اطلاعه على الوثائق الأمريكية، أثناء إعداده لهذا العمل أن يكشف عن ظروف تطور العلاقات بين حكومتى القاهرة وواشنطن خلال هذه الفترة الحساسة من التاريخ المصرى والعالمى (١٩٥٢ ـ ١٩٥٨).

وهى حساسة للتاريخ المصرى بحكم أن طموحات النظام الجديد للعب دور إقليمى كانت تتعاظم عاما وراء آخر، وأصبحت مصر مركز الثقل فى العالم العربى، بعد فشل ما عُرف باسم «العدوان الثلاثى» عليها، وبعد أن بدت أول بوادر للوحدة فى التاريخ الحديث؛ بقيام الجمهورية العربية المتحدة فى تلك السنة، وهى حساسة بالنسبة للتاريخ العالمى بعد أن اشتد أوار ما عُرف «بالحرب الباردة»، والتى حاولت مصر منذ مؤتمر باندونج ١٩٥٥، أن تتخذ منها موقفا غير الموقف التقليدى الذى اتبعته من قبل.

صحيح أن مصر خلال الحرب الكورية، التى نشبت قبل الثورة، حرصت على الالتزام بموقف الحياد، إلا أنها كانت حتى ذلك الوقت مشغولة بقضيتها الوطنية، غير

أنه بعد ذلك كان الاستعمار التقليدى لكل من بريطانيا وفرنسا قد آذن بالزوال، وكان المسعى الأمريكى للحلول محلهما آخذا فى النشاط، ومن ثم لم يكن بالإمكان أن تعود العلاقات بين واشنطن والقاهرة على ما هى عليه.

وقد حرص مؤلف هذا الكتاب، الدكتور محمد عبد الوهاب، أستاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب جامعة عين شمس، أن يكشف فى كتابه هذا عن تطور العلاقات بين الدولتين التى بدت فى مرحلة تقارب فى البداية ولكنها لم تلبث أن أخذت فى التباعد.

وقد بدت الأسباب التى ساقها، والتى اعتمد فيها على الوثائق مقنعة للغاية، الأمر الذى دفعنا إلى الترحيب بهذا العمل لنشره ضمن السلسلة التى تلقى رواجا ملحوظا.

وعلى الله قصد السبيل،،

يونـان لبيـب رزق
رئيس تحرير السلسلة

مقدمة

سيطر على الكثير من أبناء هذا الجيل هاجس وهو أن العلاقة بين مصر عبد الناصر والولايات المتحدة الأمريكية، خاصة فى فترة الخمسينيات، قد شابها نوع من التوتر والفتور منذ بداية الثورة وحتى نهاية الحقبة الناصرية فى سبعينيات القرن الماضى. وكان مرجع هذا بالنسبة لأبناء هذا الجيل ـ الذى خُدِعَ بهذه المظاهر ـ حرب ١٩٦٧، وما ترتب عليها من نتائج فى تصوير وتكريس صورة العداء. وكأن القتامة كانت طابع العلاقة بين الدولتين أو إن شئنا بين القوتين: قوة الولايات المتحدة؛ كقوة عالمية (global power). وقوة مصر؛ كقوة إقليمية (regional power)، متناسية أن العلاقات فى كثير من الأحيان تحكمها محددات رئيسية، وأن هنالك ما يعرف بالدبلوماسية العلنية (the overt diplomacy) والدبلوماسية التحتية (the covert diplomacy) وكل منهما لا تتعارض مع الأخرى فى بعض الأحيان، بل ربما تخدمها لأغراض وأهداف خاصة بهذه الدولة أو غيرها.

وفى عملنا هذا أردنا أن نسلط الضوء على: كيف أن العلاقة، خاصة فى فترة الخمسينيات، كانت عبارة عن تقارب وتباعد، لعب فيها بلا شك صانعو القرار فى كلتا الدولتين دورًا واضحًا، كما أن واقع الأحداث فى الغالب الأعم أثر على هذا التناقض فى العلاقة؟ ونتساءل: هل هنالك قوى خارجية ساهمت فى صناعة هذا؟ وهل الأوضاع الداخلية فى كلتا الدولتين تلعب دورًا، وربما يكون أساسيًا، فى صنع هذا أيضًا؟ وهل كان التقارب إفرازًا طبيعيًا لمصالح الدولتين؟ وهل كان التباعد مقصودًا فى حد ذاته، أم أنه كان عبارة عن ردود أفعال تتماشى وتتفق مع وضع القوتين؟ لقد وضحت المتناقضات والتى تؤدى فى النهاية إلى صراعات وإحباطات.

والدراسة تتناول العديد من الفصول التى تسلط الضوء على نماذج من هذا التقارب والتباعد فى العلاقة منذ بداية الثورة وسيطرة جماعة الضباط على الحكم فى مصر. وكيف عضدت الولايات المتحدة مواقف هذه الجماعة من أجل السيطرة على مقاليد الأمور أملًا فى أن تجد منها صدًا مرحبًا بمشاريع الدفاع الغربية، التى كانت جل آمال الولايات المتحدة آنذاك، من أجل احتواء الخطر السوفيتى. وكأن الرياح لا تأتى بما تشتهى السفن؛ فعوامل كثيرة دفعت بالقوى الإقليمية أن تتباعد حفاظًا على مكانتها وموضعها. لقد كانت القوى الجديدة الحاكمة فى مصر أسيرة ميراث طويل فى دور مصر القيادى الرافض للارتباط بالقرب، مما دفع بالقوى العالمية (الولايات المتحدة) بالسعى إلى شكل جديد لاحتواء الموقف، وكانت مشاريع السلام بين مصر وإسرائيل هى الحل بالنسبة لصانع السياسة الأمريكية، الذى رأى فيها حلًا نموذجيًا قد يدفع بالقوى الإقليمية لإيقاف الاقتراب من الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية، وأن صفقة السلاح التى مكَّنت الاتحاد السوفيتى من القفز فوق أسوار الأحلاف الغربية سوف تكون أول وآخر صفقة. هكذا لم يكن السلام هو المقصود فى حد ذاته، بل كان احتواء المدِّ الشيوعى. وبالتالى ليزداد التباعد لعدم فهم الطرفين لحقيقة أوضاع كل منهما؛ فكل طرف بدأ يُقيِّم المواقف تبعًا لمصالحه، فقد كان من الاستحالة بمكان أن يقبل عبد الناصر فى ذلك الوقت فرص السلام تبعًا (للشروط الإسرائيلية).

لقد رفض السلام (المفروض) وأصبحت مصر فى نظر صانعى القرار فى واشنطن من الدول المارقة إذا جاز لنا التعبير. وزاد التباعد واندفعت الولايات المتحدة ـ حفاظًا على هيبة الغرب ـ فى عقاب مصر. وقد وضح هذا فى سحب تمويل مشروع السد العالى، وردت عليه مصر بإعلان تأميم شركة قناة السويس، وتوقع الجميع القطيعة إلا أنه حدث عكس ما كان متوقعًا، فقد بدأ التقارب منذ بدايات الأزمة. كلًا لتحقيق هدفه: فمصر من أجل الخروج من الأزمة وتفويت الفرصة على المتربصين بها، والولايات المتحدة من أجل إنقاذ مكانة الغرب ومصالحه فى المنطقة، ضاربة الصفح عن علاقتها التقليدية مع حلفاء (الناتو)، متناسية إلى حد ما صداقة إسرائيل. المهم هو عدم إهدار المصالح الغربية، وعدم إعطاء الاتحاد السوفيتى الفرصة فى «الصيد فى الماء العكر»، وهذا ما نجحت فيه مصر والولايات المتحدة مرحليًا.

إلا أنه بانقضاء العدوان أصبح لا بد من إعادة رسم الخريطة من جديد. فلقد حدث

فراغ فى المنطقة من المنظور الأمريكى وكان لا بد أن يملأ هذا الفراغ، فصدر مبدأ أيزنهاور مع بدايات ١٩٥٧ . لقد انقضى شهر العسل. وهنا تبدأ مرحلة جديدة من التباعد بين القوى العظمى والقوى الإقليمية التى اتهمت صراحة بأنها تهدد مصالح الغرب ومن يلوذون بفلكه فى المنطقة. ولم يكن صانع القرار فى الأغلب قادرًا على فهم الفرق بين التيار القومى والمد الشيوعى. وتقع العديد من الأزمات فى المنطقة التى كان من أشهرها آنذاك الأزمة الأردنية والأزمة السورية. وقد حاولت الولايات المتحدة أن تنحو منحًا بعيدًا عن الاقتراب من مصر، باحثة عن حلول قد تتعارض وتتناقض مع سابق سياستها فى أثناء أزمة السويس. وكأنها فى النهاية لم تجد إلا سبيلًا واحدًا ألا وهو أن مصر هى القادرة على حل الأزمة بالنسبة للغرب ولنفسها. لقد أثبت مبدأ أيزنهاور وإستراتيجيات القوى العظمى عجزهما عن إدارة بعض الأزمات. ووضح أن عبد الناصر بما لديه من مقومات الزعامة وتاريخ مصر الطويل قادر على احتواء هذه الأزمات. وفى النهاية سلَّمت الولايات المتحدة بضرورة التقارب ولو مرحليًا، مؤمنة بأن التباعد فى هذا الوقت الذى تتصاعد فيه حمى القومية العربية لا يخدم المصالح الأمريكية بقدر ما يهددها. وكان عبد الناصر من خلال ما أحرزه من انتصارات، ولو على المستوى السياسى، مدركًا لأبعاد اللعبة؛ فهو لم يتباعد كلية ولم يتقارب بصورة فجة، فلقد ترك الباب مواربًا فى التعامل مع الغرب فى هذه المرحلة. لقد أدرك الجميع واعترف صانعو السياسة الأمريكية من أيزنهاور إلى دالاس، بأن مصر عبد الناصر هى القادرة على أن تضع الأمور فى نصابها طالما اعْتُرِف لها بالريادة والقيادة. وهذا ما سنحاول أن نسلط عليه الضوء من خلال هذا العمل.

والله الموفق،،

د. محمد عبد الوهاب

الفصــل الأول

الولايات المتحدة والنظام الجديد فى مصر

بدايات التقارب بين الجانبين

فى عشية يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢، استولت جماعة من صغار ضباط الجيش على السلطة فى القاهرة دون أدنى مقاومة تذكر وبأقل معدل لإراقة الدماء. فقد تم احتلال مدينة القاهرة، وأصبح زمام السلطة فى أيدى الضباط الأحرار.

إن قصة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، قد ذكرت مرارًا إلا أن ما يهمنا منها هو رد الفعل المعلن وغير المعلن للولايات المتحدة فى تعاملها مع الثورة. وهناك سؤال يفرض نفسه وهو: لماذا كان صغار ضباط الجيش - رغم اتصالاتهم المبكرة بالأمريكيين - يتقربون علانية من السفارة الأمريكية بالقاهرة خلال الساعات الأولى من انقلابهم؟ وإجابة هذا السؤال قد نجدها فيما قاله السادات متعجبًا: «هل ستتدخل بريطانيا لصالح الملك؟!». ونفس الشيء قاله محمد نجيب القائد الأسمى لمجلس قيادة الثورة، حيث قال فى مذكراته المنشورة تحت عنوان «قدر مصر»: «إننا قد عزمنا على ألا نمنح البريطانيين أى عذر - مهما كان - للعمل ضدنا، حيث إنهم قد قاوموا أجدادنا فى الماضى».

فى الإسكندرية سرت شائعات تفيد بأن القوات البريطانية المرابطة فى منطقة القناة تستعد للزحف نحو القاهرة. وانتشرت هذه الشائعات فى كل مكان. وحاول الضباط الأحرار قطع الطريق أمام احتمالات التدخل العسكرى البريطانى، كما حاولوا تهدئة روع كل من البريطانيين وغيرهم من الأجانب الآخرين الذين ساورهم الشك فى أن هؤلاء الضباط المتآمرين يعملون لصالح الشيوعيين أو لصالح الإخوان المسلمين.

ففى الساعة الثالثة صباحًا اتصل الضباط الأحرار رسميًا بالسفارة الأمريكية، حيث أرسلوا أولى رسائلهم إلى السفير البريطانى عن طريق ديفيد إيفانز الملحق الجوى الأمريكى، وفيها قد أشاروا إلى أن «الانقلاب أمر من الأمور الداخلية يخص المصريين وحدهم، ولذا فإنهم سيقاومون أى احتمال للتدخل العسكرى من جانب بريطانيا». ومن نافلة القول إن الاتصالات المبكرة بين الضباط الأحرار والسفارة الأمريكية كانت لها أهمية كبيرة لضباط الثورة.

ففى الثالث والعشرين من يوليو، قام السفير الأمريكى جيفرسون كافرى بمقابلة القائم بالأعمال البريطانى ليسأله عن نيّاتّ بريطانيا فى حالة «ما إذا طلب الملك فاروق تدخلهم لتأمين حياته». فالسفارة الأمريكية لم تكن مهتمة فقط بتأمين الانقلاب، بل إن الخارجية الأمريكية لم تتوقف عن التلميح لبريطانيا منذ البداية بأن «التدخل الأجنبى سيتسبب فى إحداث كارثة...». كما أن وزير الخارجية الأمريكى دين أتشيسون أشار إلى ممثل بريطانيا فى واشنطن بأنه «طبقًا لتحليلات الخارجية الأمريكية، فإن حركة الجيش لا تتعدى كونها شأنًا داخليًا صرفًا». فضلًا عن هذا فإن الأمريكيين لم يتوانوا عن إبلاغ الخارجية البريطانية رسميًا بأن «الولايات المتحدة لن تتدخل مع القوات البريطانية لصالح الملك فاروق». لقد وضح منذ البداية أن الولايات المتحدة فعلت كل ما فى وسعها من أجل منع البريطانيين من اتخاذ أية إجراءات فعالة تؤدى إلى فشل مهمة الضباط الأحرار.

ومرة أخرى، وفى محاولة من الولايات المتحدة الأمريكية لمنع أية محاولة للتدخل من جانب بريطانيا، أكد الأمريكيون لبريطانيا الهوية الأيدلوجية للضباط الأحرار، مبددة الخارجية الأمريكية الانطباع البريطانى القائل بأن الشيوعيين أو الإخوان المسلمين وراء هذا الانقلاب. وقد أبلغت الخارجية الأمريكية فى ٢٤ يوليو نظيرتها فى إنجلترا بأنهم «يعرفون كل شىء عن العناصر الثورية، وأنهم على دراية بتوجهاتهم». فضلًا عن ذلك فقد قام هنرى بايرود مساعد وزير الخارجية الأمريكى لشئون الشرق الأدنى ببذل كل ما فى وسعه لإقناع السفير البريطانى فى واشنطن بأنه من الصعب على شخص مثل على ماهر، المرشح لمنصب رئيس الوزراء، «أن يُستخدم كواجهة للشيوعيين». لهذا بات واضحًا منذ البداية أن الولايات المتحدة قد منحت تأييدها للضباط الأحرار، وطبقًا لما ذكره عبد المنعم أمين فإن «الأمريكيين طلبوا من البريطانيين ألا يجهضوا الثورة».

وبغض النظر عن سابق العلاقات بين الأمريكيين والضباط الأحرار، فإن صناع القرار فى واشنطن بلا شك قد بنوا موقفهم بناء على العديد من الدراسات التى قدمت إليهم، والتى كان من جملتها أحد تقارير المخابرات، وكان أحدها بعنوان «النتائج المحتملة للاحتلال البريطانى للقاهرة والإسكندرية». فقد أشار هذا التقرير بأن المعالجة العسكرية للموقف سوف تؤدى إلى نمو وتقوية شوكة الاتجاهات المتطرفة. وسوف تساعد على نمو الدعاية الشيوعية التى تركز على «أن الغرب الاستعمارى يتآمر ويسعى للسيطرة على الشرق الأدنى».

ومنذ الساعات الأولى للثورة، حاولت العناصر الثورية إبراز انحيازها للغرب ومعارضتها للشيوعية. واتضح ذلك حين ذهب المتحدث الرسمى باسم الضباط الأحرار إلى السفارة الأمريكية فى يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٢، وأكد أنه «سيتم الحفاظ على الأمن الداخلى مهما تكلف الأمر، وأكد على طبيعة الانقلاب المعادية للشيوعية». أكثر من هذا وفى اليوم نفسه كرر محمد نجيب الموقف ذاته خلال مؤتمره الصحفى. وقبيل عزل فاروق بساعات قليلة، قام الصاغ حسين فوزى النجار المتحدث الرسمى باسم اللواء نجيب والضباط الأحرار، بنقل رسالة للسفارة الأمريكية محتواها: «إن سياسة الجيش هى تصفية الموقف فى الداخل»، كما أضافت الرسالة: «إن هذه السياسة تنوى إعادة تنظيم فروع المخابرات بالجيش والشرطة بالاستعانة بمساعدة المخابرات الأمريكية والبريطانية من أجل تنظيم حملة ضد الشيوعية». وبهذه المواقف حاول الضباط الأحرار كسب التأييد الأمريكى فى هذه المرحلة، وكذلك حاولوا بمثل هذا وقف التدخل العسكرى البريطانى المحتمل.

وأخذت الأحداث تتوالى بشكل سريع، وأدرك الضباط أن الملكية هى التحدى الذى يواجههم. حيث وقفوا على حقيقة أن مصر ما زالت ملكية، والملك فاروق ما زال على رأس الحكم. وكان من الممكن أن يشكل لهم مشكلة كبيرة إذا ما هرب قبل تنازله. ورغم ذلك فإن الضباط لم يتفقوا بعدُ فيما بينهم حول مصير الملك. وفى ٢٥ يوليو ١٩٥٢، ترك الرائد حسين النجار انطباعًا لدى الجانب الأمريكى بأنهم سوف يتخلصون من الملك خلال ساعات قليلة. وقبيل أن يعطى الجيش إنذاره الأخير للملك فى ٢٦ يوليو، كان مفهومًا لدى الأمريكيين أن الملك كان قد لعب بآخر ورقة لديه، وأنه فقد شرعيته للحكم. ولقد أظهر الجيش أن زمام الموقف بين

يديه، رغم أن الملك كان لا يزال يتفاوض معهم. وفى ٢٥ يوليو ١٩٥٢، أعطى دين أتشيسون وزير الخارجية الأمريكى تعليماته إلى كافرى ليبلغها إلى على ماهر، مرشح الضباط الأحرار لتولى رئاسة الوزارة، بأن الولايات المتحدة نظرت إلى أحداث الأيام القليلة الماضية على أنها «شئون داخلية»....، وفى الوقت نفسه فإن الولايات المتحدة ترغب فى توضيح أنها سوف تراقب الموقف عن كثب، وتنتظر استمرارية السلطة الشرعية... وفى هذا الخصوص فإننا قد تشجعنا ببيانات نجيب الخاصة التى تؤكد الالتزام بحماية حياة الأجانب وكذا ممتلكاتهم.

وقطعًا للخيوط بينهم وبين فاروق. فإن السفير جيفرسون كافرى نقل رسالة للملك فاروق من الخارجية الأمريكية قبيل عزله بـ ٢٤ ساعة، أوضح فيها وجهة نظر أمريكا بصورة قاطعة؛ فقد أبلغ رسميًا: «إننا لا نريد توريط أنفسنا فى الأحداث». وبهذه الرسالة أعطت الولايات المتحدة ـ إلى حد ما ـ اعترافًا رسميًا بالنظام الجديد، وأثبت النظام الجديد من جانبه قدرته على إدارة الأمور.

مصر والولايات المتحدة فى العهد الجديد

تحدث محمد حسنين هيكل فى كتابه «وثائق القاهرة» المنشور باللغة الإنجليزية، عن الدور الأمريكى تجاه نظام الحكم الجديد فقال: «إن ممثلها كان آخر رجل رأى بقايا النظام القديم، وأول رجل تعامل مع النظام الجديد». ووصف محمد نجيب فى مذكراته المنشورة «كافرى» بأنه: «واحد من القلائل الدبلوماسيين الأجانب الذين أمكننا أن نثق فيهم». أما الصحافة السوفيتية فقد أبدت تذمرها من العلاقات المؤثرة التى ربطت بين الضباط الأحرار والإمبرياليين «الأنجلو ـ أمريكيين». ومنذ البداية فقد أظهر العسكريون رغبتهم فى التعاون مع الغرب. فتقارير المخابرات والاتصالات المبكرة بين الطرفين حتى وقت الانقلاب تؤكد أن الاعتدال كان هو السمة الغالبة على اتجاه صغار ضباط الجيش. الذين أصبحوا فى السلطة.

لقد أدركت العناصر الثورية منذ البداية أنه من الصعب عليهم أن يكسبوا ثقة الغرب، أو أن يشكلوا صورتهم محليًا وعالميًا، إذا قطعوا صلتهم بالماضى. لذا اختاروا اللواء محمد نجيب كرئيس صورى لهذه الحركة، وجعلوه على رأسهم، وتأكيدًا لهذا الخط فقد عينوا على ماهر، الذى كان رئيسًا للوزراء إبان اندلاع الحرب

العالمية الثانية، ليكون أول رئيس وزراء للحكومة الثورية. وكان على ماهر قد أرْغِمَ على الاستقالة بسبب عدائه للبريطانيين. كما أبقوا على الملكية بشكل مؤقت. وبذلك أظهرت العناصر الثورية أنها غير متأثرة بطموحات الإخوان المسلمين. وظل الحزب الشيوعى حزبًا محظورًا. كما قام النظام الجديد بضرب أحداث الشغب التى آثارها عمال كفر الدوار بشدة فى أغسطس ١٩٥٢ . ونتيجة لهذه الأحداث عبَّر دين أتشيسون وزير الخارجية الأمريكى عن تفاؤله إزاء نظام الحكم الجديد بقوله: «إن الأمور فى مصر تسير على ما يرام».

كان لكل جانب مبرراته وراء تفعمه بالأمل؛ فالقادة العسكريون الجدد رأوا التعاطف الأمريكى مع الأهداف المصرية نحو الاستقلال التام، وذلك بسبب رغبة الأمريكيين فى احتواء المد السوفيتى فى المنطقة، معتبرين أن مصر قوة إقليمية لا بد أن تصبح حجر الزاوية فى أى شبكة أمن جماعى مضادة للمد السوفيتى، معتقدين بأنه بمساعدة مصر لتحقيق طموحاتها القومية فإنها فى المقابل سوف تكون أول دولة عربية تُقيم سلامًا مع إسرائيل. وقد ذكر أحد الباحثين الأمريكيين بأنه «عند اندلاع الثورة كان هنالك تعاطف كبير مع نظام الحكم الجديد، ومن الظاهر أن هذا التعاطف كان استجابة طال انتظارها للمشاكل الداخلية الخطيرة فى مصر». بعد خمسة أيام من تنازل فاروق عن العرش، أبلغ المستر هارت باركر، مدير إدارة شئون الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكية، السفير الإسرائيلى فى واشنطن بأن: «الخارجية الأمريكية متشجعة من الأسلوب الذى تتطور به». وفى استطلاع للرأى العام الأمريكى، جاءت أغلبية الآراء والعناوين الرئيسية واصفة اللواء محمد نجيب: «بأنه نموذج لكمال أتاتورك فى تركيا، أكثر من كونه نموذجًا لمحمد مصدق فى إيران. كما أكد العديد من المعلقين بأن المواقف الرسمية للولايات المتحدة تجاه نجيب سيكون لها أثر كبير على موقفه من الغرب».

لقد تأثرت الإدارة الأمريكية بالتطورات فى مصر بصورة إيجابية؛ فقد ذكر دين أتشيسون فى مؤتمر صحفى له فى ٣ سبتمبر ١٩٥٢، أن هنالك بعض التطورات الإيجابية تحدث فى القاهرة. لقد سبب التأييد الأمريكى للنظام الجديد ـ خلال أيامــه الأولى ـ قلقًا للبريطانيين الذين تعاملوا مع القادة العسكريين، على أساس أن هؤلاء القادة كانوا ينظرون إلى التأييد الأمريكى لهم على أنه «تفويض مطلق» (Carte blanche) لإنجاز سياستهم الراديكالية.

ومما سبق يتضح أن نجيب حاول كسب ود الغرب، كما كان على استعداد أن يمد يد الصداقة لبريطانيا، لكن كل ذلك كان بلا طائل، خاصة فى هذه المرحلة المبكرة من عمر الثورة.

وما يهمنا هو تطور العلاقات (الأمريكية ـ المصرية) خلال الفترة الأولى من الحكم العسكرى.

لقد ضللت الأحداث كلا الطرفين: المصرى والأمريكى، فكلاهما قد غالى فى تقدير إمكانياته على معالجة الموقف، فاعتقد أنه بإمكانه أن يحقق أهدافه دون أن يدفع الثمن؛ فواشنطن كانت تسعى لتحقيق أهداف عديدة، كان بعضها يتناقض مع بعضه الآخر وعلاقتها مع النظام الجديد. فعلى سبيل المثال: أرادت واشنطن أن تظهر تأهبها لتأييد الطموحات الوطنية المصرية فى نفس الوقت الذى أرادت فيه تأكيد تحالفها التاريخى مع بريطانيا. وكانت لدى أمريكا الرغبة فى الحفاظ على علاقتها الودية وصداقتها بالعرب، وفى الوقت نفسه لم تكن مستعدة لاتخاذ أى عمل حاسم ضد إسرائيل. والأهم من هذا كله هو «كيف يُقنعْ حكام مصر الجدد، صناعَ القرار السياسى الأمريكى بأن اهتمامهم بالشئون الداخلية المصرية يسير وفقًا لأهداف ومصالح السياسة الأمريكية».

الجيش فى السلطة (مجلس الوصاية والوفد)

كان أمام الجيش مشكلات خطيرة عليه مواجهتها: منها: إصدار الدستور، فطبقًا للمادة (٥١) من دستور ١٩٢٣، لا يمكن لمجلس الوصاية أن يتولى مهام عمله إلا بعد أن يقسموا يمين الولاء أمام البرلمان بمجلسيه. وهذا معناه أن يعود الوفد ليمارس دوره كحزب أغلبية، كما كان فى آخر برلمان. لقد كان من الصعب على صغار ضباط الجيش عديمى الخبرة أن ينافسوا الحزب السياسى القديم ذا التاريخ النضالى الذى كان يحظى بالشعبية. لقد أصبحت عودة حزب الوفد إلى البرلمان ـ المنحل ـ قائمة، مما سيؤدى بالضرورة إلى تدهور دور الجيش.

لقد أصبحت مسألة مجلس الوصاية بمثابة نذير للجيش والأمريكيين، وقد وضح هذا الموقف فى تلغراف السفير كافرى إلى خارجيته بواشنطن: «أصبح لا مفر من أن

يجتمع البرلمان ـ ذو الأغلبية الوفدية ـ قبل أن يتولى مجلس الوصاية مهامه.. وهذه العودة للبرلمان ـ ذى الأغلبية الوفدية ـ فى هذا الوقت بالذات ربما ستكون فى غير صالحنا بلا شك».

وخلال الأيام الأولى من الثورة كان من الصعب التكهن بالموقف. وبدأ الأمريكيون يحذرون من أنهم سيواجهون موقفًا عصيبًا؛ فالتخلص من الملك لم يكن يعنى محو النظام القديم كلية. فالوفد ـ رغم كل ما ألصق به ـ لا يزال حزبًا شعبيًا، كما أن النحاس كان لا يزال يتمتع بمميزات أفضل من نجيب ورفاقه. وليس هناك أوضح من التعليق الذى ذكره أتشيسون وزير الخارجية الأمريكى لكافرى فى برقيته المؤرخة فى ٣٠ يوليو ١٩٥٢، حيث قال: «إنه ليس هنالك أى شخص يستطيع أن ينافس النحاس على رئاسة الوزارة». وكان على السفارة الأمريكية بالقاهرة أن تقارن بين الوفد وبين الحكومة العسكرية المقترحة، ووجدت أن «الحكومة العسكرية من الممكن أن تكون أكثر نفعًا فى مشاريع الدفاع الغربية، خاصة مشروع قيادة الشرق الأوسط (MEC).... إلخ، لكن سيكون من الصعب على حكومة الوفد أن تقبل ما سبق وأن رفضته من قبل».

وقد راقب السفير كافرى الموقف عن كثب وكان يبلغ وزارة الخارجية الأمريكية بكل تطوراته. ففى أعقاب تنازل فاروق عن عرشه كتب كافرى يقول: «لقد علمت من المستشارين القانونيين لرئيس الوزراء فى القاهرة أنهم يقومون بإعداد دراسة شاملة للمشكلة الدستورية، آملين أن يجدوا مَخْرجًا لعدم دعوة البرلمان المُنْحَل للانعقاد».

جاءت فتوى سليمان حافظ والدكتور عبد الرزاق السنهورى بمثابة فرصة ذهبية للضباط؛ لتدمير الوفد والنظام الدستورى فى مصر. وكان تفسيرهم القانونى بأنه لا حاجة إلى دعوة البرلمان المنحل إلى الانعقاد هو ما أعطى الضباط السلطة الشرعية. ومن هذا المنطلق كان من الطبيعى أن يمضى الجيش فى تقوية مركزه وتأكيد سلطته على مصر. فلم يعد هنالك حاجة لعودة الوفد من جديد.

ولاقى هذا القرار الذى اتخذه مشرعو مجلس الدولة استحسانًا كبيرًا من كافرى والدوائر السياسية الغربية.

هنالك عدة تفسيرات وراء التأييد الأمريكى لنظام الحكم الجديد فى مواجهة حزب الوفد: **أولا**: أن حزب الوفد كان مرتبطًا بالتزاماته السابقة لناخبيه. وقد قيل إن الوفد كان رهين وعوده وسياساته السابقة. وعلى الجانب الآخر لم تكن هناك أية التزامات من هذا القبيل بالنسبة للضباط (فيما عدا ما أعلنوه فى منشوراتهم). **ثانيًا**: أن الموقف الأمريكى تجاه حزب الوفد كان منسجمًا مع الرغبة الأنجلوـ أمريكية لتدمير الوفد واستبعاده من الساحة السياسية، خصوصًا عقب إلغائه لمعاهدة ١٩٣٦. وكان الموقف الأمريكى ـ إلى حد ما ـ نوعًا من العقاب للوفديين على موقفهم الحيادى أثناء الحرب الكورية عام ١٩٥١. وألمح جورج ماكجى، مساعد وزير الخارجية الأمريكى لشئون الشرق الأدنى، فى أحد مقالاته المكتوبة عام ١٩٥١، بأن «أحداث الشرق الأوسط تتحرك سريعًا. ولا يمكن للولايات المتحدة أن تسمح لقوة محايدة أو مضادة للنظام الغربى بالحصول على أى دعم». **ثالثًا**: كان من السهل على الولايات المتحدة أن تتعامل مع جماعة صغيرة من الضباط على أن تتعامل مع حزب سياسى كبير كالوفد، الذى كان يضم بين أعضائه أصحاب آراء مختلفة ومشارب متعددة تهدف فى النهاية إلى تحقيق غايات الوفد الكبرى. وكان هذا التعارض وهذا الصراع يجعلان القوى الخارجية غير قادرة فى الغالب الأعم على التنبؤ بما يمكن أن يتخذه الوفد من سياسات، خاصة فى المجال الخارجى. يضاف إلى هذا وذاك أن الوفد «بأغلبيته الكاسحة» وشعبيته الواسعة سوف يضعف بلا شك من شعبية النظام الجديد الذى كان محل تأييد صانعى السياسة الأمريكية، وهو ما وضح من موقف الولايات المتحدة المؤيد لحل الأحزاب.

اقتراب المواقف: نظام الحكم الجديد والشيوعية

منذ البداية اتخذ النظام الجديد سياسة مضادة للشيوعية؛ فقد كان الشيوعيون يعتقدون بأن حلول مشكلات مصر موجودة بموسكو، أو على الأقل فىَ بكين. ولا شك أن هذا الاعتقاد كان فى غير صالح العلاقات بين الضباط والولايات المتحدة الأمريكية؛ فعقب الثورة بخمسة أيام أعلن المتحدث باسم اللواء نجيب إلى الملحقين العسكريين الغربيين بأن «جيش مصر يرغب فى تشكيل لجنة غير رسمية لمناهضة الأنشطة والدعاية الشيوعية، والجيش يأمل فى أن تتكون هذه اللجنة من ممثلى مصر.. والممثلين العسكريين لسفارتى فرنسا والولايات المتحدة».

وفى الاجتماع التالى أبرز المتحدث باسم نجيب لممثلى السفارة الأمريكية، سلطات اللجنة «الأمريكية ـ المصرية» المزمع إنشاؤها بأنها «لجنة عسكرية مشتركة، ستكون مهمتها الأساسية التخطيط للدعاية المضادة فى الداخل لمناهضة الأنشطة الشيوعية، وخلق مواقف موالية للولايات المتحدة».

وفى غضون أسبوعين، بدأ العسكريون فى مواجهة مشكلة خطيرة؛ ففى ١٢ أغسطس ١٩٥٢، تظاهر عمال كفر الدوار، ولم يكن تظاهرهم ضد نظام الحكم الجديد وإنما كان ضد مديرهم. ورأى الضباط أن هذا الموقف تحديًا لسلطتهم. فما كان من الحكومة إلا أن أقدمت على اتخاذ خطوات متشددة؛ إذ شنقت اثنين من العمال. وبهذا الموقف أكد الضباط فعلًا أنهم غير خاضعين للأفكار الشيوعية. وهذا ما أوضحه اللواء نجيب فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢، حيث ذكر أن «الجيش سوف يضرب وبشدة أية شائعة أو أكذوبة عن أن الجيش واقع تحت تأثير الشيوعيين». فقد كانت أحداث أغسطس لطمة كبرى لليسار؛ إذ أعلنت حركة حدتو، وهى الجماعة الشيوعية الوحيدة التى وضعت ثقتها فى الضباط الأحرار، أنها قد تسحب تأييد اليسار «لحركة الشعب».

وإمعانًا فى إبراز الولايات المتحدة لمساندتها لجهود الجيش فى مناهضة الأنشطة الشيوعية، فقد قامت بصفة غير رسمية بتعيين أحد ملحقى السفارة بالقاهرة كضابط اتصال للعمل على مناهضة الشيوعية، مما دفع بكافرى أن يوضح للخارجية الأمريكية بأنه «قد تم إحراز بعض التقدم فيما يتعلق بالتفتيش عن وكلاء الشيوعية والقبض عليهم» نتيجة لهذه الخطوة.

لقد وصل التنسيق والتعاون المذكورين إلى قمته حينما منعت السلطات المصرية انعقاد «المؤتمر الموالى للشيوعية لشعوب الشرق الأدنى» فى العاصمة المصرية؛ حتى لا يقوم أعضاء المؤتمر بالتهجم على سياسات الولايات المتحدة. ولقد كانت حركة الضباط تضم اثنين من أعضاء مجلس قيادة الثورة ينتمون إلى الحركة الشيوعية: المقدم أول يوسف صديق والرائد خالد محيى الدين، ومع ذلك لم ينجحوا فى حماية الحركة الشيوعية مما أصابها من قمع وقسوة على يد الضباط الأحرار؛ فلقد طغى الاتجاه الموالى للولايات المتحدة على الحركة ولم يعد بمقدور أية قوة أن تمنعها فى إبراز المناهضة للشيوعية.

ومن خلال موقعه حث السفير كافرى وزارة خارجيته أن تطلب من وزارة الدفاع سرعة إرسال المعدات والأسلحة الخاصة بقوات البوليس؛ حتى يمكن تدعيم الموقف الداخلى للنظام الجديد، خاصة بعد أحداث يناير ١٩٥٢، وبناء على هذا فقد أبلغت السفارة الأمريكية فى نوفمبر من نفس السنة اللواء محمد نجيب بأنهم فى طريقهم إلى إرسال ما قيمته مليون دولار أمريكى من الأسلحة المُعَدَّة للاستخدام «وحدات البوليس الخاصة» تدعيمًا لموقف النظام الجديد تجاه القوى المناهضة له.

وهناك تفسيران يمكن أن يعطيا لمثل هذه الخطوة من جانب الولايات المتحدة: **أولهما**: ما أظهره النظام الجديد من رغبة أكيدة فى القضاء على الشيوعية. **ثانيهما**: أن الولايات المتحدة حصلت فى مناسبات متعددة على تأكيدات من القوى الحاكمة بأنها ليست لديها النية فى شن حرب ضد إسرائيل، وأنها راغبة فى إنهاء النزاع مع إنجلترا، مما يجعل مثل هذه الأسلحة المقدمة تخدم بالضرورة سياسات الولايات المتحدة وأهدافها.

لم يكتف النظام بالاعتماد على الأسلحة الأمريكية لمناهضة الشيوعية، بل طلب تزويده بالنشرات التى يمكن أن توزع لإبراز مخاطر الشيوعية على البلاد. لقد كان النظام الجديد مُدركًا بصورة أو بأخرى أنه لا يمكن له كسب ثقة وتأييد الولايات المتحدة فى هذه المرحلة الحرجة من حياته. لاتباعه مثل هذه الخطوات التى تتماشى مع سياسات الولايات المتحدة فى فترة الحرب الباردة.

وبدأ السفير الأمريكى فى استخدام نفوذه للتأثير على نظام الحكم الجديد من أجل مواجهة القوى الشيوعية، وقد وضح هذا فى تقريره إلى دين أتشيسون؛ فقد ذكر أن «السلطات المصرية لم تطلق سراح أربعة عشر من أقطاب الشيوعيين لكونى طلبت منهم أن يفعلوا». وقد ألقى أحمد حمروش بعض الضوء على هذا الدور فى كتابه «قصة ثورة ٢٣ يوليو».

لقد حاول عبد الناصر إبراز هذا الموقف المناهض للشيوعية. فقد أبلغ السفير الأمريكى فى يوليو ١٩٥٣، بمناسبة إنشاء محكمة خاصة لمحاكمة الشيوعيين، بأن هذا «يمثل بدايةً عمليةً للنيل من الشيوعيين النشطين واعتقالهم». فقد كان نظام الحكم الجديد ينظر إلى الأنشطة الشيوعية على أنها جريمة يعاقب عليها القانون،

وأظهر النظام مهارة فى استخدام سلطاته لقمعها. فهذه الأحداث مع قلتها توضح كيف كان النظام الجديد يحاول التأكيد على مناهضة الشيوعية. وقبيل التخلص من الضابط اليسارى يوسف صديق، قام عبد المنعم أمين بإبلاغ ممثل السفارة الأمريكية بالقاهرة أن المجلس العسكرى الأعلى قرر التخلى عن صديق بسبب موقفه المناهض للغرب؛ ولأنه يَعتبرُ برنامج النقطة الرابعة نوعًا من الاستعمار الأمريكى.

خلال العامين الأولين من حكم النظام العسكرى، وصل التعاون والتنسيق بين الأمريكيين والمصريين من أجل مناهضة الشيوعية إلى ذروته.

ولهذا علق جين وسيمون لاكوتير بالقول «إن النظام الجديد كان نظامًا لا يحظى بشعبية بين الأغلبية المهتمة بالسياسة، وذلك منذ أحداث كفر الدوار فى أغسطس ١٩٥٢، وحتى رحلة باندونج فى أبريل ١٩٥٥؛ وكان الرأى العام موقنًا بأن هناك علاقة حميمة بين الديكتاتورية العسكرية والأمريكيين، وهذا فى مجمله لم يكن بالشىء السيىء، فهذه العلاقة قائمة منذ اللحظة الأولى من قيام النظام العسكرى الجديد».

إن الولايات المتحدة قد استحسنت الاتجاه الجديد للضباط فى حل المشكلات الداخلية لمصر. ومن نافلة القول: إن كبت الأحزاب السياسية، خصوصًا الوفد والتنظيمات الشيوعية اللذين كانا يمثلان المصدر الرئيسى للفتن، قد منح النظام الجديد حرية الحركة فى السياسة الخارجية المصرية إلى حد كبير. وطبقًا لما ذكره على ماهر، فإنه منذ الساعات الأولى للانقلاب العسكرى عبَّر الضباط الأحرار عن رغبتهم فى السيطرة على الأمن الداخلى، لأن ذلك سوف يمنحهم قبضة قوية للسيطرة على البلاد.

وسواء كان ذلك مناورة رسمها النظام العسكرى أم لا، فإن هذا النظام أبدى ميلًا للغرب، خصوصًا للولايات المتحدة التى حققت جزءًا من سياستها وطموحاتها من خلال هذا النظام الجديد، فكان تقليص هذا النظام للنفوذ الشيوعى له مغزى هام، فالحركة الشيوعية تحطمت على يد «حركة الشعب المباركة».

الإصلاح الزراعى

أثناء صراعهم مع الأحزاب السياسية القديمة والشيوعيين، أعلن الضباط الأحرار

قانون الإصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر ١٩٥٣؛ فالملكيات الكبيرة التى تقدر بما يزيد عن مليون فدان والمملوكة لحوالى ٢٠٠٠ شخص قد اختفت، وبهذا نقصت درجة التباين فى ملكية الأرض الزراعية بصورة أو بأخرى. وفى مذكراته المنشورة ذكر مرتضى المراغى وزير الداخلية فى النظام القديم، أنه قبيل الانقلاب العسكرى كان هناك «اتفاق جنتلمان» بين الضباط الأحرار ووكالة المخابرات الأمريكية، حول الإصلاح الزراعى فى مصر، قد ورد ذكره فى العديد من الكتابات.

لقد أصبح الانقلاب العسكرى نقطة تحول فى برنامج الإصلاح الاجتماعى؛ فالعناصر الثورية كانت تمثل القاعدة العريضة من الطبقة (الوسطى ـ الدنيا) من سكان الحضر، فى صراعها مع الطبقة التقليدية المالكة للأرض والطبقة العليا. وكتب حمروش أنه لم يكن بين العناصر السابقة مَنْ هو ابن باشا أو مِنْ أسرة تمتلك أكثر من خمسين فدانا، وإنما كانوا من الطبقة الوسطى وبعضهم كان من طبقة أدنى من الطبقة الوسطى. ومن نافلة القول: إن الخلفية الاجتماعية للضباط كانت عاملًا أساسيًا وراء سياستهم الخاصة بالإصلاح الاجتماعى. علاوة على أن الإصلاح الاجتماعى كان منسجمًا مع المصالح الأمريكية وكذلك مع تصورات وأفكار الضباط، ولم يكن هناك تعارض بين الموقفين؛ لأن كلاهما يحاول الوصول إلى نفس الهدف.

طبقًا لما تذكره وثائق الخارجية البريطانية، فإن «وزارة الخارجية الأمريكية وضعت أفكارًا مسبقة حول إصلاح الملكية». وفى أحد الاجتماعات المبكرة للسفير كافرى مع اللواء نجيب ورفاقه من العسكريين، أكد على أنهم لا بد أن يبدأوا فى وضع برنامج للإصلاح الزراعى. وفى ٢٠ أغسطس ١٩٥٢، أعاد تأكيد نفس الموقف فى اجتماعه مع على ماهر واللواء نجيب، وصرح لهم بأن «إصلاح الملكية الزراعية قد تجاوز وقته وأصبح شيئًا أساسيًا». وحذرهم من أن النظام الجديد ربما قد يفقد سمعته كجماعة تبنت فكرة الإصلاح والتقدم. ولهذا عارض بشدة رغبة على ماهر رئيس الوزارة فى تأجيل إعلان قانون الإصلاح الزراعى على أساس أن «التأخير سيكون خطأ فادحًا. وسيكون من الأفضل إعلان الشىء الذى يبدو مثيرًا فى هذه الفترة المبكرة».

مع ذلك فإن كافرى حاول، بكافة الطرق، الاحتفاظ بسرية الدور الأمريكى وراء إصدار قانون الإصلاح الزراعى. وطلب من الخارجية الأمريكية أن تضمن أنه «بالإمكان عـدم الربط بين إصدار قانون الإصلاح الزراعى وبين برنامج المعونة

الخاصة بالنقطة الرابعة؛ حتى لا يؤدى هذا إلى نتائج عكسية خاصة فى الأوساط الشعبية».

ولكن السؤال الذى يطرح نفسه: لماذا اهتم الأمريكان بقضية الإصلاح الزراعى؟ والإجابة: إن هناك أسبابًا عديدة وراء هذا: **أول** هذه الأسباب هو التصميم على وضع حد لنفوذ الأحزاب القديمة، خاصة نفوذهم بين سكان الريف. **والثانى** هو مناهضة الدعاية الشيوعية بين الطبقتين الوسطى والدنيا. **والثالث** هو الرغبة فى زيادة شعبية النظام الجديد بين الأغلبية الساحقة من الشعب المصرى. **والرابع والأخير** هو أن تنفيذ لائحة الإصلاح الزراعى والإصلاح الاجتماعى سيقوى مركز النظام الجديد فى مواجهة الأحزاب السياسية القديمة والسياسيين المحترفين، وسيعطى لهم الفرصة بسهولة ويسر لعقد معاهدة مع الغرب.

فى ٧ سبتمبر، تخلَّص الضباط الأحرار من على ماهر، وبعد يومين؛ أى فى ٩ سبتمبر، تم إعلان قانون الإصلاح الزراعى. وهاتان الحركتان السياسيتان اللتان اتخذهما الضباط الأحرار عَملَتا على تحييد القوى السياسية القديمة، ومن غير شك، ساهمتا فى إحكام قبضة مجلس قيادة الثورة على زمام الأمور.

وزارة نجيب

لقد أصبح العسكريون فى قمة السلطة، ولم يعد هناك ما يمنعهم من تولى الحكم، ولذا فإنهم سعوا إلى التخلص من على ماهر.

ومن أجل هذا، قام زكريا محيى الدين وعبد المنعم أمين بإبلاغ ممثل السفارة الأمريكية، دون استشارة على ماهر، بأنهم «يتطلعون لتحقيق تعاون مشترك بين الولايات المتحدة ومصر». وبعد ٤٧ يومًا استقال على ماهر. هذه الاستقالة المبكرة تُعدُّ نقطة انطلاق العسكريين تجاه السلطة. وفى اليوم التالى لاستقالة على ماهر علقت الخارجية الأمريكية على ذلك بقولها: «إننا مهتمون بالأسس أكثر من اهتمامنا بالأشخاص... وإنه ليس هناك تغير فى موقف حكومة الولايات المتحدة تجاه مصر».

ومع ذلك فقد بدأت تلوح على الأفق مشكلات أخرى كان ينبغى حلها؛ فقد

اختار المجلس العسكرى الحاكم، الدكتور عبد الرزاق السنهورى ليكون خلفا لعلى ماهر، إلا أن هذا الاختيار لم يلق ترحيبًا من السفارة الأمريكية بالقاهرة، التى أسرعت لإحباط هذا الأمر. حيث قام السفير الأمريكى بتحذيرهم بأن هذا الاختيار «سينتج عنه أثرًا مؤسفًا فى الولايات المتحدة الأمريكية؛ لكون «السنهورى» أحد الموقعين على بيان السلام». وطبقًا لتقارير وكالة المخابرات المركزية (CIA) فإن السنهورى كان من أشد المعارضين للمد الثقافى الأجنبى، مما كان سببًا فى الصدام بينه وبين البعثات الأمريكية التبشيرية، التى رأت فى اتجاهه هذا أنه نوع من التحيز الظاهر للثقافة الإسلامية «مما يتعارض بالضرورة مع اتجاههم الفكرى».

ليس هنالك داع أن نقول إن تدخل كافرى بهذه الصورة فى الشئون الداخلية المصرية، وجهوده من أجل إبعاد السنهورى عن خلافة على ماهر فى رئاسة الوزارة، يعكس حقيقة هامة، وهى أن النفوذ الأمريكى فى ظل حكم العسكريين قد بدأ يتفوق على النفوذ البريطانى، الذى ظل يتحكم فى السياسة الداخلية المصرية قرابة سبعين عامًا. وجاء تحذير كافرى بمثابة نقطة انطلاق بالنسبة للعسكريين؛ فقد أعادوا ترتيب أوراقهم، ووقع اختيارهم على اللواء نجيب ليكون رئيسًا للوزارة، والذى كان تعيينه بمثابة نقطة تحول فى تاريخ مصر المعاصر، حيث أصبح العسكريون فى الحكم دون مواربة.

وكانت السفارة الأمريكية أول من أبلغ بهذا القرار، حتى أن الضباط الرئيسيين فى الجيش المصرى لم يكن أحدهم يعلم شيئًا عن تعيين نجيب. لقد كانت كل الأدلة تشير إلى أن المجلس العسكرى يرغب فى الحصول على التأييد الأمريكى مهما كلفهم الأمر. وفى ٧ سبتمبر وقبيل إعلان برنامج الوزارة الجديد على الجماهير، رفع الضباط الأحرار ملخصًا لبرنامج الوزارة إلى السفارة الأمريكية، مؤكدين على أنَّ «الوزارة سوف تنفذ هذا البرنامج، وكل أعضاء مجلس الوزارة سوف يلتزمون بالنقاط المحددة فيه قبل قبولهم لمناصبهم».

قد وضح من برنامج وزارة نجيب رغبتها فى القضاء على الفساد وإقامة نوع من العدالة الاجتماعية، وهو ما كان يتماشى بصورة أو بأخرى مع مصالح الولايات المتحدة وأهدافها.

هذه الأحداث شجعت الولايات المتحدة إلى حد بعيد؛ لأن الضباط لم تكن

لديهم خبرة فى الشئون السياسية والاقتصادية، كما كانوا أيضًا لا يتمتعون بشعبية واسعة. ولهذا فإنهم طبقًا لتقارير المخابرات الأمريكية «ربما يطلبون نصيحة ممثلينا أكثر من ذى قبل». لقد أصبح كافرى طبقًا لوثائق الخارجية البريطانية (FO) أكثر نفوذًا من ذى قبل.

أعطى الأمريكيون انطباعًا بأنهم سوف يؤيدون النظام الجديد، بغض النظر عما سيقوم به؛ «سيعودون إلى النظام الجديد مهما فعل». ومن وجهة نظر بريطانيا، فإن الأمريكيين سيفعلون هذا طالما أن النظام الجديد «لن يُدْخِلَ إلى الوزارة عناصر يُشْتَبَهُ فى ميولها إلى الشيوعية».

كل شىء قد تبدَّل؛ فقد عكست استقالة على ماهر النقلة الكبيرة فى العلاقات المصرية مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة: فالأمريكيون قبلوا واستحسنوا دور الجيش فى مصر، إلا أن البريطانيين كانوا حريصين وحذرين لأنهم كانوا قد ربطوا أنفسهم بالأرستقراطية السياسية القديمة. وكان من الصعب عليهم أن يحركوا عقارب الساعة إلى الوراء، فمصر الآن يحكمها جماعة الضباط الذين جاءوا من خلفيات اجتماعية مختلفة تمامًا.

أدرك الأمريكيون ذلك، وبدأوا فى تقوية علاقات الودية مع الضباط، وهؤلاء فى المقابل فعلوا ما فى وسعهم لاستثمار هذا التوجه فى السياسة الأمريكية. وكما ذكر كافرى فى تقريره، فإن الضباط أبدوا رغبتهم فى التحالف مع الولايات المتحدة «لإقصاء المملكة المتحدة عن مجرى الأحداث، وهم يعترفون بأنهم بحاجة إلى صديق قوى ونحن مرشحون لذلك».

بذلت السفارة الأمريكية فى ذلك الوقت جهدًا جبارًا للتأثير على الشئون الداخلية فى مصر. ومن المثير للسخرية أن التدخل الأمريكى فى شئون مصر فى عام ١٩٥٢، لم يكن يختلف كثيرًا عن تورط البريطانيين فى الشئون الداخلية لمصر فى بواكير الأربعينيات؛ فالتدخل البريطانى كان واضحًا، بينما الأمريكى كان مهمًا وجاء من وراء الستار. وكانت هناك ثلاثة أسباب رئيسية وراء المعارضة الأمريكية لانضمام العناصر المتطرفة إلى وزارة نجيب: **أولاً**: خوف الأمريكيين من أن يكون لهذه العناصر تأثير على سياسة الوزارة، وينحون بها إلى التطرف. **ثانيًا**: لقد أراد الأمريكيون منذ البداية

أن يبددوا مخاوف البريطانيين تجاه النظام الجديد، فكان إدخال مثل هذه العناصر سوف يفعل العكس ويؤدى إلى تثبيت مثل هذه المخاوف والاتهامات. ثالثًا: رغبة الأمريكيين فى المحافظة على صورة النظام الجديد عالميًا وإبرازه بمظهر المعتدل حتى يلاقى قبولًا من المجتمع الدولى.

وانطلاقًا من هذا فقد أبلغ هنرى بايرود وكيل الخارجية الأمريكية، البريطانيين بأن نظام نجيب «ليس متطرفًا، بل إنه نظام إصلاحى ويستحق تشجيعنا جميعًا». فصُناع القرار السياسى الأمريكى حاولوا «المشى على البيض دون أن يحطموه». وعقب توليه لمهامه كرئيس للوزراء، اتجه نجيب نحو الولايات المتحدة لطلب المساعدة، وعبر وزير خارجيته عن رغبته فى أن تتحلى الولايات المتحدة «بالصبر العميق من أجل إحراز التقدم».

بذل المجلس العسكرى قصارى جهده من أجل كسب ود الولايات المتحدة، وكما كان متوقعًا، طلب نجيب بعد توليه رئاسة الوزارة تزويده بالمساعدات العسكرية والاقتصادية، عارضًا عليهم «استعداده لاشتراك مصر فى منظومة الدفاع عن الشرق الأوسط (MEDO) بالمشاركة مع الولايات المتحدة». وقد ألمح نجيب فى مناسبات عديدة إلى أن «التعاون المصرى ـ الأمريكي سيقوى بوسائل عديدة». وطبقًا لوثائق الخارجية الأمريكية، فإن الحكومة المصرية فى ظل الحكم العسكرى أظهرت علامات مشجعة لخدمة المصالح الغربية بصفة عامة والأمريكية بصفة خاصة. فقد عملت على تحسين العلاقة بين السعودية والولايات المتحدة. وأبدت تعاونًا فيما يتعلق بمشكلة قطاع غزة. واعترفت بأن الشيوعية هى الخطر الذى يهدد أمن واستقرار المنطقة. وأبدت عدم الرغبة فى العدوان تجاه إسرائيل.

غالى المصريون في تقدير قدرتهم على إقامة صداقة حميمة مع الولايات المتحدة، غير مدركين أن صنع السياسات الخارجية لا يتوقف على الرئيس ووزير خارجيته، بل إن هنالك قوى أخرى كانت تلعب دورًا من وراء الستار. لقد كانت إدارة ترومان تعيش «كبطة عرجاء» ولم يعد لها في الحكم سوى أيام. وكان عليها أن تسلم الإدارة إلى أيزنهاور والإدارة الجمهورية.

لم يؤثر التغير فى الإدارة الأمريكية على السياسة الأمريكية تجاه مصر. فاستمرت

إدارة الجمهوريين فى ظل أيزنهاور، فى اتباع سياسة سلفها تجاه نظام الحكم الجديد. وفى الذكرى السنوية الأولى للثورة المصرية، كتب أيزنهاور لنجيب يقول: «إنه منذ أحداث ٢٣ يوليو ١٩٥٢، عبرت مصر إلى عتبة عصر جديد».

منذ اليوم الأول للثورة طلبت الحكومة المصرية رسميًا من الحكومة الأمريكية خدمات فريق من الخبراء فى الاقتصاد والصناعة. واستجابت الحكومة الأمريكية إيجابيًا لهذا الطلب. فمثلًا فى نوفمبر ١٩٥٢، أعلنت الخارجية الأمريكية أن وفدًا من الخبراء الأمريكيين سيعاون الوفد المصرى فى دراسة مشتركة لتقييم إمكانية تنمية مصادره بصورة واسعة، خاصة الصناعية منها.

فى مارس ١٩٥٣، تم التوصل إلى اتفاق جديد لبرنامج «النقطة الرابعة» بين مصر والولايات المتحدة. وهذا الاتفاق أتاح لمصر الحصول على مساعدة تكنولوجية بقيمة عشرة ملايين دولار؛ لاستصلاح ٨٠,٠٠٠ فدان من الأرض فى مصر. هذه الاتفاقية وُصِفَتْ بأنها «أهم اتفاقية من نوعها فى الشرق الأوسط»، بالإضافة إلى ذلك فإن خبراء اتفاقية التعاون التكنولوجى قدموا مساعداتهم وخبراتهم للحكومة المصرية حول دراسة إمكانية بناء سد أسوان العالى. وقد كان للمساهمة التكنولوجية الأمريكية أثرها على الاقتصاد المصرى إبان هذه الفترة.

إن المساندة الأمريكية كانت عاملًا أساسيًا فى مساعدة العسكريين فى السيطرة على زمام السلطة بشتى الوسائل الممكنة، سواء بصورة علنية أو سرية، بالقلم أو البندقية. ولقد أيدتهم فى خطوة إلغاء دستور ١٩٢٣، كما أنها باركت إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية فى ٢٣ يونيو ١٩٥٣.

إن الحكومة المصرية حاولت من جهتها إظهار ودها تجاه الولايات المتحدة، وتقديم دعمها المادى والمعنوى لخدمة المصالح والأهداف الأمريكية فى مصر والدول العربية الأخرى، رغم تحفظات البعض على هذا.

ومع ذلك فإن «شهر العسل» بين الجانبين، الذى كان مثمرًا من بدايته، لم يكن ليستمر طويلًا؛ فالعلاقة الحميمة بين الجانبين تحولت إلى سلسلة من الاضطرابات. وكما كتب أحد الباحثين الأمريكيين، فإن «واشنطن حاولت إظهار رغبتها فى تحقيق أهداف عديدة، كان بعضها يناقض بعضه الآخر». فمن ناحية: أرادت إظهار رغبتها

فى التحالف مع شريك لديه الرغبة فى قومية عربية جديدة، وفى نفس الوقت كانت تسعى لبناء منظومة الدفاع عن الشرق الأوسط ضد «الخطر» الروسى. ومن ناحية ثانية: فإن واشنطن أرادت الحفاظ على تحالفها القوى والهام مع بريطانيا وفرنسا، والتوصل إلى تسوية نهائية للصراع العربى ـ الإسرائيلى «... أو تحقيق صيغة تعايش بين مصر وإسرائيل».

كان صناع القرار السياسى الأمريكى يتزحلقون على طبقة هَشَّة من الجليد. وكان كلا الجانبين يُغالى فى تقدير قدرته على استغلال الجانب الآخر. وكلاهما كان يأمل فى أن يستمر «شهر العسل» طويلًا، إلا أن الأحداث أثبتت عكس ذلك.

وفى النهاية كما كتب ألبرت حورانى:

«لقد وضح أن سياسة القوى العظمى تقوم على الحلول الوسطى، والبحث عنها يقود فى الأعم الأغلب إلى التناقضات. وهذا ما سيطر على العلاقة بين البلدين طيلة فترة الخمسينيات وحتى ما بعد ذلك».

الفصل الثانى
الولايات المتحدة ومصر
مـن التقـارب إلى التبــاعد

بدأت الأحداث تتوالى، وتغيرت القيادات والإدارات، وبدأت مصر عهدًا جديدًا، تحت قيادة مجموعة جديدة، وأخذت أمريكا تتهيأ للعب دور جديد كما أوضحنا من قبل.

مشاريع الدفاع الغربية

لم يكن تغيير النظام فى مصر يعنى أن يتخلى الغرب عن الترويج لمشروعاته الدفاعية. ففى أعقاب قيام ثورة يوليو، قدم الخبراء العسكريون الأمريكيون توصية إلى وزارة الخارجية الأمريكية تفيد أن «إقامة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط (MEDO) أصبحت ضرورة ملحة.. وأن هذا يتطلب ضرورة تعاون دول المنطقة، خاصة مصر».

وقد وضح هذا الموقف بجلاء أثناء المحادثات التى دارت فى نيويورك بين الإنجليز والأمريكيين، فلقد أوضح الجانب الأمريكى لنظيره الإنجليزى «أن حكومة الولايات المتحدة ما زالت مُصرَّة على أن مصر، وليست العراق، تُمثل المفتاح الأساسى فى هذا الموضوع، وأنه ليس هنالك أية دولة عربية أخرى سوف تفكر فى الاشتراك فى هذا النظام حتى تُسوَّى الخلافات بين مصر والمملكة المتحدة». بل أكثر من هذا فإن الولايات المتحدة، رغبة منها فى تحقيق هذا الهدف، أوضحت لحلفائها أن تسوية خلافاتهم مع مصر سوف تحقق ما ترنو إليه مصر، وكذا سوف تلبى مطالب

واحتياجات الغرب الدفاعية، وهو ما عبر عنه دالاس وزير الخارجية الأمريكى فى إحدى جلسات الاستماع أمام الكونجرس.

ولكن المشكلة التى لم تكن واضحة فى أذهان صناع السياسة فى الغرب أن النظام العسكرى الجديد، رغم إحكام قبضته على زمام الأمور الداخلية، وفهمه العميق للمشاكل الإستراتيجية فى المنطقة عن سابقه، إلا أنه كان أسير الخوف من المعارضة الداخلية التى كانت تتوثب وتتحين الفرص لاتهام النظام الجديد بالخيانة والتفريط فى الحقوق الوطنية. مما دفع باللواء محمد نجيب بعد توليه رئاسة الوزارة أن يوضح لممثلى السفارة الأمريكية فى ٢٥ أكتوبر ١٩٥٢، أنَّ بعضًا من أعضاء وزارته على اتصال بالسوفييت، الذين أبدوا استعدادهم للوفاء بكافة احتياجات مصر الدفاعية فى مقابل عدم اشتراك مصر فى منظمات الدفاع الغربية، وسواء كان نجيب جادًا فى هذا أو يسعى للضغط على الغرب باستخدام (الكارت) الروسى، فإن هذا دفع بالسفير الأمريكى كافرى من خلال موقعه، بأن يرسل إلى خارجيته «بأن مصر لن تدخل كشريك فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط (MEDO)، بأية صورة من الصور حتى تعلن بريطانيا عن رغبتها ـ من حيث المبدأ ـ فى الجلاء عن قاعدة قناة السويس».

لقد كان موقفًا مُعقدًا؛ فالغرب (خاصة الولايات المتحدة) يريد مشاركة مصر فى نظام الدفاع الغربى، وفى نفس الوقت لا يسعى لدفع النظام الجديد إلى الدخول فى مواجهة مع قوى المعارضة الداخلية المتحفزة للنيل منه، والمتطلعة إلى إزاحة العسكريين من السلطة بإثارة الاضطرابات والمصاعب لهم.

لقد كان موقف القيادة الجديدة واضحًا من هذه القضية؛ فلقد أوضحت رغبتها فى المشاركة فى أنظمة الدفاع الغربية، ولكن بحيث يسبق هذا جلاء القوات البريطانية عن الأراضى المصرية، وهو ما كان يجد قبولًا لدى بعض الدوائر الأمريكية.

لقد بدت القضية التى بدأت تطرح نفسها على الوجه التالى: هل يأتى الجلاء أولًا ثم تتلوه المشاركة، أم العكس؟

طرح السفير كافرى القضية من خلال منظوره على العسكريين، وأوضح لهم «أن الاشتراك فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط سوف يكون ثمنًا للانسحاب البريطانى من قاعدة قناة السويس».

لقد بدأ النظام الجديد الذى لم يُعْلِن تردده عن الاشتراك فى أنظمة الدفاع الغربية ـ طبقا لمفهومه وشروطه ـ فى مطالبة الولايات المتحدة بالوفاء باحتياجات مصر من الأسلحة. ومن خلال موقعه أوضح السفير كافرى لوزارتى الخارجية والدفاع فى بلاده أن «الاستجابة لمطالب مصر سوف تقوى أيدينا فى المفاوضات وكذا تدعم حجتنا بالنسبة لمنظمة الدفاع (MEDO)».

إلا أن توصياته لم تجد آذانًا صاغية؛ لأسباب عديدة، منها على سبيل المثال: الضغوط البريطانية من جانب، واللوبى الصهيونى الذى كان متمكنا من إدارة الرئيس هارى ترومان من جانب آخر، والذى كان يرى أنه على مصر أن تتوصل إلى تسوية سلمية مع إسرائيل قبيل حصولها على الأسلحة من الولايات المتحدة.

وتعقّد الموقف، وأصبح الغرب، خاصة بريطانيا، محل هجوم فى التصريحات المصرية. وبدأ كافرى يدرك الخطر، وحذر حكومته فى تقاريره (فى الفترة الممتدة من ديسمبر ١٩٥٢ إلى فبراير ١٩٥٣) من خطورة الموقف، بل كان أكثر تحديدًا حينما أوضح لحكومته أنه من الواجب عدم دفع مصر إلى الاشتراك فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط (MEDO). وأن الجلاء لا بد وأن يتم بغير شروط.

إن هذا التغير فى موقف ممثل الحكومة الأمريكية بالقاهرة يمكن أن يكون مرجعه أن السفير، بحكم موقعه، بدا أكثر تفهمًا لحجج الجانب المصرى. الذى كان يواجه موقفًا صعبًا داخليًا وتعنتا خارجيًا من جانب الإنجليز، مما قد يدفعه إلى زيادة العداء مع الغرب والتقارب مع الكتلة السوفيتية، وهذا ما قد أوضحته تقارير مخابرات السفارة المقدمة إليه.

لقد جرى الوقت، ولم تعد للإدارة الديمقراطية إلا أيام قليلة فى الحكم، ومصر لم تشترك فى منظمة الدفاع الغربية. وكان على الإدارة الجمهورية الجديدة أن تعالج الأمر بما يحقق أهداف الإستراتيجية العليا للقوى الغربية فى المنطقة. لقد كان على رأس الإدارة دوايت أيزنهاور صاحب التاريخ العسكرى والفهم المتعمق للإستراتيجية العالمية، يساعده فى إدارة شئون السياسة الخارجية جون فوستر دالاس المحامى الشهير ذو الخبرة السياسية والقانونية، المسيحى المتدين. لقد جاءت هذه الإدارة فى فترة شهدت اشتعال حمى المكارثية، التى قد ساهمت بلا شك فى إسقاط

الديمقراطيين ونجاح الجمهوريين. ورغم أنها كانت قضية داخلية إلا أنَّ أثارها انسحبت على السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ليست بالقصيرة.

الشرق الأوسط مشتعل؛ فالتيار الوطنى يزداد قوة، وإيران مصدق تَحدَّت الغرب، ومصر الثورة يقودها مجموعة من الشبان الذين ربما يدفعهم طموحهم وشعبهم إلى تجاوز الخط الأحمر المرسوم من جانب الإدارة الأمريكية، واشتراك مصر فى أنظمة الدفاع الغربى، ليس حيويًا بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها، بقدر ما هو عامل أساسى فى تحقيق السلام والأمن لإسرائيل، وهذا ما أوضحه وزير الخارجية الأمريكية دين أتشيسون للعديد من مساعديه، فقد كان يؤمن بأن القضاء على الاضطراب فى الداخل سوف يؤدى إلى احتواء المتحفز من الخارج، الذى كان الاتحاد السوفيتى يمثله.

ومع بداية تولى إدارة أيزنهاور الحكم، فإن عبد الناصر قد أوضح لممثلى السفارة الأمريكية بالقاهرة استعداده لإعطاء ضمانات للغرب لاستخدام قاعدة قناة السويس فى حالة تعرض المنطقة للتهديد، «بل أكثر من هذا فإنه قد أبدى استعدادًا لمناقشة إمكانية إحلال السلام بين مصر وإسرائيل». وتأكيدًا لهذا فإنه لم يتوانَ عن التصريح لمراسلى الصحف الغربية: «إننا نريد الاستقلال، وكذا نريد أن تعمل القاعدة بكفاءة ويُسر. إننا نريد فنيين، ونظرًا لأن معدات القاعدة بريطانية فإننا نحتاج بالضرورة إلى فنيين بريطانيين». وقد لاقت تصريحات عبد الناصر وصلاح سالم ترحيبًا فى الدوائر الغربية، التى استشعرت من تلميح عبد الناصر ورفاقه إمكانية اشتراك مصر فى منظمة الدفاع الغربية بمجرد التوصل إلى تسوية للنزاع بينها وبين بريطانيا.

لقد كان من الواضح أن القيادة المصرية قد وضعت شروط الجلاء التام أولًا، قبل بدء التفكير فى سياسة الارتباط مع الغرب، ذلك أنه من الصعب على أمة مُحتلة أن تتفاوض على معاهدة تحالف مع القوى التى تحتلها.

زيارة دالاس

قبل وصول دالاس إلى المنطقة بأربعة أيام، اجتمع وزراء الخارجية العرب فى ٦ مايو ١٩٥٣، وأعلنوا عن تأييدهم لموقف مصر، مطالبين بضرورة الانسحاب

الإنجليزى من الأراضى المصرية دون قيد أو شرط. ورغما عن أن هذا التأييد كان فى ظاهره موجهًا ضد بريطانيا إلا أنه كان أشبه برسالة إلى وزير الخارجية الأمريكى، تحمل فى مضمونها اعتراف الدول العربية بقيادة مصر لها من خلال هيمنتها على الجامعة العربية.

وقد حاولت الصحف المصرية أن تبرز موقف مصر، فنجد أن «محمود أبو الفتح» (رئيس تحرير جريدة المصرى) قد نشر رسالة إلى دالاس فى ١١ مايو ١٩٥٣، قال فيها: إذا كان الأمريكيون يسعون للأمن فى الشرق الأوسط.. فإن عليهم ترك العرب ينظمون هذا بأنفسهم وعليهم تزويدهم بالسلاح.

وترددت نفس النغمة على صفحات الأخبار، وكذا «الدعوة» لسان حال جماعة الإخوان المسلمين.

لقد فرضت مكانة مصر موقفها على الواقع السياسى الراهن، فتأييد الجامعة العربية وموقف الصحافة المصرية، جعلا من الصعوبة بمكان على القيادة المصرية أن تتقبل أى مقترح يقلل من مكانة مصر فى المنطقة. فإذا جاز لنا استخدام التعبير اللاتينى، فإن القيادة المصرية سواء قبل الثورة أو بعدها دائمًا وأبدا كان لديها الإحساس بأن مصر ذات وضع إقليمى متميز؛ بمعنى الأول بين أقرانه، وليس بمعنى عضوًا فى منظمة الدفاع الغربية تلعب دورها فيها كالآخرين.

كانت هنالك ثلاثة نقاط رئيسية تسيطر على فكر دالاس قبل مجيئه إلى مصر، كان من بينها وأهمها: إمكانية اشتراك مصر فى منظومة الدفاع الغربية ضد الاتحاد السوفيتى. وهو هدف رئيسى حرك صانع القرار الأمريكى وسيطر على فكره آنذاك.

فى أثناء المحادثات التى دارت بين الجانبين أوضح محمد نجيب لدالاس إمكانية قيام تحالف بين مصر والغرب، فمن وجهة نظره، أنه ليست هنالك دولة تستطيع أن تقف بمفردها.. وأن روسيا ليست دولة صديقة لنا. وفى أثناء محادثاته مع عبد الناصر وبقية رفاقه أوضح عبد الناصر أن الشعب المصرى يعتقد أن (MEDO) ما هى إلا وجود أبدىّ للاحتلال.

كما أن عبد الناصر أوضح لدالاس ـ وذلك طبقًا لرواية محمد حسنين هيكل فى ملفات السويس ـ أننا نرى أن وسيلة الدفاع الحقيقية موجودة فى ميثاق الضمان

العربى الجماعى، وكل ما يحتاج إليه هذا الميثاق هو تنظيمه وإعادة تسليحه ليكون هو الكفيل بعد ذلك بالدفاع عن المنطقة وأهلها. لقد بات واضحًا أن المواقف الرئيسية للأطراف قد تحددت، وأدرك دالاس كما أوضح لنجيب « بأن منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط لم تعد تتمشى مع متطلبات الأوضاع الجديدة، أو أنه من الأنسب البحث عن صيغة جديدة تتفق مع التطورات الجديدة، على الساحة». وهو ما أكده فى تقريره الذى رفعه إلى الرئيس أيزنهاور إبان عودته من رحلته، بل أكثر من هذا فإنه قد صرح لنجيب ورفاقه بأن الولايات المتحدة سوف تساعد مصر فى أن تلعب دورًا رئيسيًا فى العالم العربى، وقد أكد عبد الناصر هذه الرواية فى تصريح له للنيويورك تايمز فى ١٤ أبريل ١٩٥٥.

لقد تمشت تصريحات دالاس مع طموح وتطلعات القادة الجدد، فهم ليسوا أقل وطنية من رجال الأحزاب والعهد السابق فى الحفاظ على مكانة مصر وهيبتها فى الساحة العربية.

وجاءت تصريحات دالاس لتزيدهم اقتناعًا بأنهم فى المستقبل القريب سوف يمارسون هذا الدور بصورة أو بأخرى بمباركة أمريكية، غير مدركين أن الجانب الأمريكى قد وصل إلى قناعة بأن الارتكاز على مصر فى ظل الظروف القائمة كمفتاح للدفاع عن الشرق الأوسط يجب أن يُرجَأ أو يعاد النظر فيه من جديد لاعتبارات عدة. كُلٌّ يرى الأمور حسب رؤيته وتطلعاته.

ولكن، ما هى الأسباب التى دفعت بدالاس إلى إصدار مثل هذا التصريح فى محادثاته مع الجانب المصرى فى هذا الوقت؟ ربما يكون دافعه إلى هذا هو الرغبة فى دفع النظام إلى سرعة إنهاء خلافاته مع البريطانيين تحسبا لنتائج سعى الغرب إلى تجنبها. أملًا بأن يوضع حد لهذا الخلاف، فإن الباب سوف يفتح لبدء مسيرة السلام بين مصر وإسرائيل، وهو ما كانت ترمى إليه الولايات المتحدة، وأصبح من ثوابت سياستها فى المنطقة، يضاف إلى هذا أن صانع السياسة الأمريكية لم يكن متفهمًا للجانب النفسى لدى القيادة الجديدة، التى كانت تسعى لأن تثبت أنها ليست أقل من سابقيها من الساسة القدامى فى الحفاظ على مكانة مصر العربية، وأن مكانة مصر العربية قد ازدادت وارتفعت غير متأثرة بغياب هذه النخبة الحاكمة من الساسة القدامى.

وصل دالاس إلى قناعة فى نهاية زيارته بأن إنشاء منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط مرتكزة على مصر لا يتناسب مع الواقع فى هذه المرحلة، وأن على الولايات المتحدة تدعيم الدول الراغبة فى ذلك، وتشجيع كل الجهود التى تتفق مع تصورها لأمن المنطقة وتقديم المساعدة لذلك.

فعلى سبيل المثال: نجد أن دالاس خلال جولته فى الشرق الأوسط، خاصة أثناء زيارته لباكستان، وجد حماسًا للحصول على المعونة الأمريكية بالشروط الأمريكية، وهو ما يتباين مع موقف مصر وغيرها. وسارعت العراق إلى السير على طريق باكستان لإحساسها بالتهديد أكثر من غيرها.

لقد بات واضحا أن فكرة الحزام الشمالى، التى ازداد اقتناع دالاس بها بعد جولته بالمنطقة، أصبحت مسيطرة على ذهن صانع السياسة الأمريكية، الذى نقل البؤرة الأولية فى الخطط الدفاعية الغربية من قاعدة قناة السويس إلى الحزام الشمالى بما يحقق هيمنته، وهذا ما وضح فى تقرير دالاس إلى مجلس الأمن القومى الأمريكى (NSC) فى يونيو ١٩٥٣. ولم يشعر الإنجليز بارتياح لهذا النهج الأمريكى الذى تجاهل أن الشرق الأوسط منطقة نفوذهم التقليدى، وأن على بريطانيا أن تحتفظ بالمسئولية الأولية فى الدفاع عن المنطقة، وأن أية عملية لإعادة التشكيل الإستراتيجى لا بد وأن تكون نتيجة لاتفاق ثنائى بينهما.

لم يدرك النظام فى مصر ما يدور بخلد صانع السياسة الأمريكية، ظنًا منه أن اعتماده على الموقع والموضع سوف يحقق لمصر العديد من الامتيازات؛ ففى عشية مؤتمر قمة برمودا بين الولايات المتحدة وبريطانيا، والذى عقد فى ديسمبر ١٩٥٣، أرسل محمد نجيب سرًا إلى دالاس يُعرب عن رغبة مصر فى التعاون مع الغرب إذا جلت بريطانيا عن قاعدة قناة السويس. ولقد وضع النظام الجديد الجلاء كهدف أساسى حتى يحقق ما لم يحققه سابقةً، ظنًا بأن الغرب سوف يحفظ مكانة مصر بجعلها على رأس منظمة الدفاع الغربى فى المنطقة من خلال ميثاق الضمان الجماعى العربى. وقد حاول عبد الناصر بعد سيطرته على الموقف الداخلى نفس المحاولة مبديًا تفهمًا أعمق لمشاكل الغرب الإستراتيجية، بعرضه ضم تركيا - عضو حلف الأطلنطى - إلى الاتفاق المزمع عقده بين مصر وبريطانيا.

لقد سعى عبد الناصر إلى أن يضرب عصفورين بحجر، وقد كانت هذه الخطوة تتمشى مع إستراتيجية الغرب ـ الأمريكية ـ الخاصة بشرق البحر المتوسط لاحتواء الخطر السوفيتي. كما أنه أراد أن يثبت للغرب عدم تخوف النظام الجديد من الارتباط بتركيا، ظنًا منه أنه بهذا العرض سوف يدفع بالغرب دفعًا إلى تأييد هيمنة مصر على المنطقة من خلال ميثاق الضمان العربي. خاصة أن تباشير الاتفاق الأمريكي ـ العراقي قد لاحت في الأفق قبل توقيعه في أبريل ١٩٥٤. وكان على عبد الناصر أن يتحرك بسرعة لتدارك الموقف وإثبات أن مصر الثورة وليست عراق نوري والهاشميين أجدر بقيادة المنطقة العربية.

وبدا عبد الناصر يستشعر الخطر على الموضع والموقع، وأخذت الحرب العربية الباردة تستعر، والصراع على زعامة المنطقة يقوى. وكان على عبد الناصر أن يُسرع من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي مع الإنجليز؛ لعل فيه نهاية الترقب لدور مصر الموعود. وانطلاقًا من هذا فإن عبد الناصر لم يتوانَ عن إظهار رغبته سرًا في اشتراك مصر في الأحلاف الإقليمية كالحلف الباكستاني التركي؛ آملًا أن عرضه هذا سوف يدفع الولايات المتحدة إلى مساندته في المراحل الأخيرة في مفاوضاته مع الإنجليز، وكذا ضرب التقارب الأمريكي العراقي بسحب البساط من تحت أقدام العراق في هذه المرحلة.

وأخيرًا توصل الجانبان إلى اتفاقية الجلاء في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤، وقد لعبت الولايات المتحدة دورًا لا يستهان به في تقريب وجهات النظر بين الطرفين. والذي يهمنا في هذه الاتفاقية، النقطة الخاصة باستخدام قاعدة قناة السويس، فقد أشارت إلى أن تبقى بعض أجزاء من القاعدة في حالة صالحة، وتكون معدة للاستخدام في حالة حدوث هجوم مسلح من دولة أجنبية على مصر أو على بلد عربي يكون عند توقيع الاتفاق طرفًا في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية، أو على تركيا. وحينئذ تقدم مصر لبريطانيا التسهيلات لتهيئة القاعدة للحرب وإدارتها إدارة فعالة.

حقيقة أن الاتفاق حقق لمصر الكثير، إلا أن الشرط الخاص بعودة القوات البريطانية في حالة حدوث هجوم على تركيا كان مثار قلق للمصريين، الذين استشفوا من ذلك محاولة الغرب لربط البلاد بعجلة الأحلاف الغربية خاصة (NATO). وأن

محمد حسنين هيكل كان يشير إلى أن عبد الناصر: «لم يجدها تضحية كبيرة تستدعى المخاطرة بكل ما أمكن التوصل إليه، هذا إلى جانب يقينه بأن الهجوم على المنطقة من خارجها ليس واردًا فى الحساب، وإذا حدث فسوف تكون الحرب نووية».

وقد أكد السيد على صبرى المعانى السابقة للمؤلف فى مقابلة له معه، وإمعانا فى تأكيد موقفه من الغرب والشيوعية فإن عبد الناصر فى مقابلة صحفية أعلن: «إننا فى حرب ضروس ضد الشيوعية، وإننا على يقين بأنها تعمل بتوصيات وأوامر من الاتحاد السوفيتى».

بل أكثر من هذا فإن د. فوزى وزير الخارجية المصرية، أبلغ السفير الأمريكى جيفرسون كافرى «بأن مصر لن تسعى إلى اختلاق مشاكل للولايات المتحدة فى ليبيا، أو لبريطانيا فى العراق، بل بالعكس فإنهم سوف يكيلون المديح للعراق».

لقد كانت كل المؤشرات تبشر بصفحة جديدة بين مصر والغرب، حدث فيها نوعًا من التقارب، وجاءت فترة التقاط الأنفاس وبدأ الاختبار الحقيقى لمدى صدق الغرب لتحقيق وعوده بتسليح مصر. وتوقع الجميع انضمام مصر إلى الأحلاف الغربية فى الشرق الأوسط بعد زوال أسباب الخلاف، إلا أن كل هذه التوقعات قد خابت. فعبد الناصر كان يتجه إلى سياسة تحدد فيها اتجاهان: **أولهما**: أنه بحاجة إلى فسحة من الوقت يستطيع أن يُعوِّد فيها الشعب المصرى على أن بلدا فى وضعه يجب أن لا يعتمد على الأجانب. **ثانيهما**: أن مصر يجب أن تتمتع بوضعها الخاص وبكبريائها، وهما ـ بمقاييسه ـ يعنيان عدم الارتباط بأحلاف عسكرية أجنبية. حقيقة أنه قد وقَّع اتفاقية مع بريطانيا إلا أن ذلك لم يعدُ إلا أن يكون نهاية لفصل قديم، ومن ثم كان من الواجب عدم وجود أحلاف جديدة إلا مع الأخوة العرب، ولكى تحافظ مصر على زعامتها للشئون العربية كان عليها أن تتصدى لأية محاولة للخروج عن هذا الخط الذى كان يستند إلى التضامن العربى المستند إلى الجامعة العربية وميثاق الضمان الجماعى.

وإذا كان عبد الناصر قد بنى سياسته على الأسس السابقة الذكر، فإن الغرب خاصة الولايات المتحدة كقوة عالمية، كانت لديها مسئوليات دفاعية وإستراتيجية زادت مع الأيام فى مواجهة الاتحاد السوفيتى، وأن هذه المواجهة تستلزم منها بناء أسوار منيعة

ركائزها دول الحزام الشمالى ـ وربما مصر كعمق لهذا الحزام ـ وأنه طبقًا لما قرره مؤتمر رؤساء البعثات الدبلوماسية الأمريكية المنعقد فى إسطنبول فى الفترة الممتدة من ١١ ـ ١٤ مايو ١٩٥٤، فإن إدخال العراق إلى التحالف التركى الباكستانى سوف يملأ الفراغ الذى خلفته منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط «سيئة الصيت» والجامعة العربية «العاجزة»، وسوف ينهى الحديث عن ميثاق الأمن الجماعى العربى، ويُحوِّل اهتمام العرب بعيدًا، ويضمن لباكستان قيادة العالم الإسلامى.

إن البحث عن الحلول الوسط يؤدى إلى التناقضات والتناقضات تؤدى فى النهاية إلى صراعات.

لقد أصبح من المحتم أن يحدث الخلاف؛ فالغرب كان يبنى إستراتيجيته على أسس تتعارض بالضرورة مع طموحات مصر ورغبتها فى زعامة المنطقة. ووجد الغرب فى المنطقة من يملك القدرة على تحمل الأعباء بما يتمشى مع خدمة مصالحه وأهدافه طبقًا لشروطه متمثلًا فى العراق تحت قيادة نورى السعيد، ومصر فى نظر محلليهم «ليس لديها الكثير لكى تقدمه كشريك أو كحليف إلا الموقع الذى يعتبر من أكثر النقاط أهمية فى العالم من الناحية الإستراتيجية..». وحتى ذلك، فإن المشاعر الوطنية تقف عقبة أمام إمكانية إعطاء مصر تسهيلات لأية دولة أجنبية. ومن هذا المنطلق بدأت المعركة بين أصحاب الموقع والموضع، متمثلًا فى مصر كقوة إقليمية وبين مخططى الاحتواء ومن يسير فى ركابهم من القيادات العربية، وبالتالى أصبحت هنالك وجهتا نظر: وجهة النظر العراقية التى تدافع عن إقامة الحلف كنواة لمنظمة دفاع شرق أوسطية، ووجهة النظر المصرية التى ترى أن الدفاع عن المنطقة يجب أن يتم فى إطار معاهدة الضمان الجماعى المشترك من خلال جامعة الدول العربية، والتى ترفض مشاركة أية دولة غير عربية، أو الانخراط فى تكتلات عسكرية أجنبية باعتبار أن الخطر المباشر على المنطقة العربية هو إسرائيل ودول الاستعمار الغربى وليست الشيوعية الدولية.

لقد بدأت فترة من التباعد وجاءت الأحداث مسرعة لإثبات هذا، وهو ما وضح فيما يعرف بـ «حلف بغداد».

معركة حلف بغداد

وبدأت المعركة بين النظريتين تأخذ أبعادًا جديدة سافرة عما يدور فى كواليس السياسة، فمع إعلان الاتفاق التركى ـ الباكستانى فى ٢ أبريل ١٩٥٤، أعلن

عبد الناصر «أنه يجب ألا تنضم أية دولة عربية إلى الحلف؛ فهو دفاعى يتجاهل مصالح عرب الشرق الأوسط، ويهدف فى نفس الوقت إلى تخريب عمل الجامعة العربية، وما إن اقتربت العراق من حافة الانضمام إلى هذا الحلف حتى اشتدت المعارضة المصرية لهذه الخطوة، سواء بالقول أو بالفعل، وقد وضح هذا فى خطبة عبد الناصر فى العيد الثانى للثورة حيث قال: «أيها الإخوة... إن هدف حكومة الثورة أن يكون العرب أمة قوية... إن الثورة تؤمن أيضًا بأن عبء الدفاع عن العرب يقع أول ما يقع على العرب وهم جديرون بالقيام به».

وحينما وقَّعتْ مصر اتفاقية الجلاء واجهت هجومًا من جانب العراق، وفى مُجمل الرد على هذا الهجوم، أكد راديو صوت العرب «أن لمصر حلفًا واحدًا تؤمن به وتعمل من أجله هو ميثاق الأمن الجماعى العربى».

وجاء التحدي من العراق الذى وجد أن الجامعة العربية وميثاق الأمن الجماعي ما هما إلا وسائل للتدخل المصرى فى آسيا العربية، التى تعتبرها العراق دائرة شرعية لنفوذها. لقد استخدمت مصر الجامعة العربية عقدين من الزمان لكى تبقى العراق داخل حدودها؛ فأعاقت مشروعات العراق الاتحادية. لقد كان إحساس نورى السعيد، وهو يمثل الحرس القديم من القوميين العرب، أن مصر النحاس أو مصر الثورة قد سلبت دورهم، وأنه قد آن الأوان للعراق أن تلعب دورها من جديد مستغلة حاجة الغرب إلى قوة تستطيع أن تنفذ سياسته، قريبة من منابع النفط الذى أصبح سلاحًا حيويًا بالنسبة للغرب فى معركته مع الكتلة السوفيتية.

وكانت إستراتيجية نورى تقوم على أساس أن العراق بوضعها الجديد ستصبح رأس حربة فى منظمة الدفاع الغربى، وأنها ستستفيد من فيض الأسلحة والأموال والمعدات الغربية وستتبعها دول عربية أخرى، وفى هذه الحالة فإن على مصر إما أن تلحق بالركب كشريك ثانوي، وإما أن تُعْزل. ولكن نوري لم يضع فى اعتباره أن زعامة العراق الهاشمية غير مقبولة من جانب السعودية، والتى كانت الولايات المتحدة تسعى لإرضائها فى هذا الوقت بالذات. وسوريا التى كانت تتصارعها التيارات، والأردن رغم صلة الدم بين حكامها وحكام بغداد كان النهج القومى يفرض نفسه عليها، والملك الشاب يسعى لتحقيق مكانته بين أبناء شعبه، كل هذا لم يضعه نورى فى حساباته بصورة جادة.

وحاولت القاهرة إثناء العراق عن التمادى فى سياستها بالارتباط بالغرب. إلا أن محاولتها لم تجد سبيلًا. حقيقة أن القاهرة لم تمانع دخول العراق فى حلف بغداد، ولكن الذى أزعج عبد الناصر هو أن المادة الخامسة من الاتفاق التركى العراقى كانت تنص على الآتى:

«إن هذا الحلف يسمح لأية دولة من دول الجامعة العربية بالانضمام إليه»، مما يعنى أنها محاولة لتحقيق أطماع قديمة لدى الحكام العراقيين باجتذاب سوريا إليهم، وهذا يساعد على عزل مصر. وقد أكد هنرى بايرود السفير الأمريكى فى القاهرة هذه المعانى فى رسالة له إلى وزير خارجيته جون فوستر دالاس الذى رحب بقيام الحلف رغمًا عن هذا.

وزاد الموقف اشتعالا فى عناد مصر وهجومًا على حلف بغداد والارتباط مع الغرب، غارة غزة التى وقعت فى ٢٨ فبراير ١٩٥٥؛ أى بعد يومين من توقيع اتفاق حلف بغداد، والتى كانت نقطة تحول فى فكر عبد الناصر، فقد رأى فيها نوعًا من الضغط على مصر لإجبارها على الانصياع للسياسات الغربية لتحويلها إلى دولة تابعة، خاصة أن مفاوضات التسليح مع الغرب كانت متعثرة ولم تصل إلى نتيجة مرضية، والنداء الذى وجه إلى إيدن أثناء زيارته للقاهرة بعدم توسيع الحلف لم يجد آذانا صاغية من جانبه.

ومن هنا كان على عبد الناصر أن يتصرف على ضوء دور مصر وخطها الجديد. وقد ارتكزت سياسة مصر الخارجية فى هذه المرحلة لاحتواء هذا الخطر على ضرورة إقامة محور مضاد لحلف بغداد، وقوامه القوى العربية ذات التيار القومى، مع ربط هذه القوى مع تيار الحياد، وفى نفس الوقت كسر احتكار السلاح، ولتحقيق الهدف الأول فإن عبد الناصر عمل على جذب سوريا إلى مصر وشجعت السعودية هذا الاتجاه.

التحدى لحلف بغداد

ونكاية فى الهاشميين وقَّعتْ مصر وسوريا والسعودية اتفاقية دفاع مشترك (فى ٢٧ أكتوبر ١٩٥٥). والاتفاقية فى مجملها لا تتعارض بصورة أو بأخرى مع إستراتيجية

الغرب، خاصة التصور الأمريكى للمنطقة بضرورة المحافظة على الأوضاع القائمة فى المنطقة.

وفى هذه المرحلة حاول عبد الناصر أن يثبت خطأ تفكير الغرب القائم على أساس أن القاهرة ـ حتى فى أقصى لحظات سخطها على الغرب ـ لن تلجأ إلى طلب السلاح من الاتحاد السوفيتى. وكانت الخيارات المتاحة لعبد الناصر فى نظرهم قليلة. فقد قيل إن الخيار الذى يواجه الشرق الأوسط فى ذلك الوقت ليس بين الشرق والغرب، وإنما بين الانحياز إلى الغرب ومعارضة هذا الانحياز.

ومن الوجهة العملية استطاع عبد الناصر أن يثبت العكس بعقده لصفقة السلاح مع الكتلة الشرقية، وهى الصفقة التى تم الإعلان عنها فى ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥، والتى وصفها دالاس فى حديث تليفونى له مع نائب الرئيس ريتشارد نيكسون بأنها تعادل خسارة الصين. لقد كانت لطمة غير متوقعة، على حد قول هنرى بايرود السفير الأمريكى بالقاهرة آنذاك.

وفى إطار الحرب الباردة وانتشار المد الشيوعى، حقق الاتحاد السوفيتى ما يصبو إليه. وأصبح له دوره فى تقرير سياسات الشرق الأوسط لأول مرة منذ سنة ١٩٤٦. وأثبتت الصفقة أن مفهوم «الردع» الذى اتبعه الأمريكيون كان قصير النظر. لقد قفز الاتحاد السوفيتى فوق أسوار الحزام الشمالى، وأصبح له وجود فى المنطقة من خلال مصر التى كانت دائمًا وأبدًا يُحتذى بها.

لقد ارتفعت مكانة مصر إلى عنان السماء، فحتى صيف ١٩٥٥، كانت جهود مصر للرد على تطوير بنية الحزام الشمالى بتجمع دفاعى خاص بها تسير ببطء ولا تبشر بنجاح واسع. وكان من الواضح أن أمامها خيارين: إما قبول الأمر الواقع وقبول الانضواء تحت الحزام الشمالى، وإما الانعزال عن العالم العربى.

أما بعد توقيع الصفقة، فقد استطاع عبد الناصر أن يؤكد زعامة مصر من جديد للعالم العربى، وأن يثبت أن مصر تحت قيادته تمثل الزعامة الجديدة للمنطقة وليست العراق تحت قيادة نورى والساسة القدامى من جيله.

وقد أظهر عبد الناصر بهذه الصفقة، التى كانت من تداعيات سياسة الأحلاف، أن القوى الصغرى تستطيع أن تحدد مصائر سياسات القوى الكبرى وليس العكس فى بعض الأحيان.

ورغم كل هذا النجاح الذى حققته الصفقة بالنسبة للرد على موقف الغرب فى محاولة تهميش دور مصر بالنسبة لدفاعات المنطقة. فإن عبد الناصر، انطلاقًا من سياسة الحياد وعدم الرغبة فى إثارة مخاوف الغرب تجاه احتمالية الوجود العسكرى السوفيتى فى مصر، أكد «للسفير الأمريكى أنه لن يسمح بتمركز قوات أجنبية أو حتى عربية على الأراضى المصرية فى وقت السلم، على الرغم من مجىء بعضها للمناورات المشتركة». بالإضافة إلى هذا فقد عبر عن رغبته فى عدم قيام الولايات المتحدة «بممارسة ضغوط على بعض قوى المنطقة العربية للانضمام إلى الحزام الشمالى». إلا أن بايرود قد بدأ يمارس سياسة العصا والجزرة، فقد «أشار إلى أن هذا يتوقف على مدى تعاونه أو عدم تعاونه مع القوى الغربية»؛ وهو تعبير مطاط يرتبط برؤية الغرب وتقييمه لمواقف مصر وسياستها تجاه مصالح الغرب. إلا أن مصر لم توقف حملاتها ضد محاولات توسيع حلف بغداد بضم الأردن إليه، وبات واضحًا لدى الغرب الدور المصرى فى إفشال بعثة تمبلر فى الأردن فى ديسمبر ١٩٥٥، وأخذت إذاعة صوت العرب الموجهة من مصر فى مضاعفة حملاتها ضد توسيع الحلف، وعملت على إثارة الجماهير العربية ضده، والتى كانت متعطشة للتخلص من التبعية للغرب بأى شكل من الأشكال. وجاءت تقارير وزارة الخارجية الأمريكية لتؤكد الدور المصرى المعادى للوجود الغربى فى المنطقة. وكان على الغرب أن يواجه الموقف الذى جاء وصفه، طبقا لتقرير بريطانى بالغ السرية صادر فى ٥ أبريل ١٩٥٦ «بأن الأمور تسير عكس ما نريد وأن الوقت ليس فى صالحنا، وأنه لم يعد لدينا فسحة من الوقت». ولذا فإن تقرير رئيس هيئة أركان حرب المملكة المتحدة المرفوع إلى وزير الحرب ووزير الدولة للشئون الخارجية يقول تقريبًا: «إن نجاح الشيوعية ومصر مُهدِّدًا» لمصالحنا الحيوية، وكذا مواقعنا الإستراتيجية ومصالحنا الاقتصادية والسياسية. ولذا فإنه ينبغى علينا أن نعمل بسرعة من أجل تدارك الموقف.

وفى الفقرة التالية يخلص التقرير إلى أن السماح لعبد الناصر ببناء إمبراطورية عربية تلتف حوله هو الخطر بعينه ضدنا، وهو ما يستفيد منه الاتحاد السوفيتى... وأن تزايد قوة عبد الناصر سوف يعطيه بلا شك الفرصة للتحكم فى قناة السويس مما يتعارض مع مصالحنا. ويعرضنا للخطر.

وفى النهاية فإن التقرير يوصى لدرء «خطر عبد الناصر» بضرورة «تنسيق المواقف

مع الولايات المتحدة لتدعيم حلف بغداد بصورة أوسع، وفى نفس الوقت العمل على شق وحدة الصف بين مصر والسعودية وسوريا. «وفى مواجهة الشيوعية لا بد من التصدى لها سواء كان خطرها من الداخل أو من الخارج، مع الأخذ فى الاعتبار ضرورة العمل للمحافظة على مصالح الغرب البترولية. تواكب هذا التقرير وهذه التوصيات مع فشل بعثة أندرسون مبعوث الرئيس الأمريكى أيزنهاور لتحقيق السلام فى مارس ١٩٥٦ . هذه البعثة التى كانت بمثابة آخر المحاولات الأمريكية لتحقيق أو فرض السلام على العرب عامة ومصر خاصة.

لقد أثبتت السياسة الأمريكية فشلًا فى هذا المضمار سابقًا، ووضح التباعد بينها وبين عبد الناصر، وحاولت أمريكا احتواء الموقف ليس حبًا فى عبد الناصر ولكن رغبة فى تنفيذ سياسة الاحتواء. ولذا فإن أيزنهاور وإدارته وضعوا أملًا كبيرًا على نجاح بعثة روبرت أندرسون وزير البحرية السابق وصديقه الشخصى. وقد بدأ أندرسون جولته المكوكية من بداية شهر يناير ١٩٥٦، وقبل ثمانية عشر عامًا من جولات كيسنجر، محاولًا التقريب بين وجهات نظر الجانبين، ورغم تفاؤل كل من أندرسون وأيزنهاور فإن الفشل كان من نصيب بعثته حيث أصر بن جوريون رئيس الوزراء الإسرائيلى على مقابلة عبد الناصر بصورة مباشرة. ورفض عبد الناصر الشروط الإسرائيلية التى رأى فيها مخاطرة قد يدفع حياته ثمنًا لها.

ومهما كانت الأسباب وراء فشل آخر محاولات السلام قبل حرب السويس. فإن ما يهمنا هنا هو أثرها على العلاقات الأمريكية ـ المصرية؛ فلقد شهد منتصف مارس ١٩٥٦ تحولًا جذريًا فى العلاقات بين الدولتين من النقيض إلى النقيض، حيث رجع أندرسون رافعًا تقريرًا مطولًا إلى أيزنهاور مُذيلًا إياه بالعديد من التوصيات العقوبية على مصر لرفضها الشروط الإسرائيلية، على حسب قول السفير الأمريكى هنرى بايرود للمؤلف، فقد طالب بعزل مصر عربيًا. وزاد الأمر بأن دالاس قد رأى فى فشل مبعوث أيزنهاور نوعًا من التحدى الذى يستوجب العقاب مثل: تدعيم حلف بغداد، وكذا إحداث شقاق بين مصر والسعودية، وضم ليبيا إلى جانب المعسكر الغربى. وكان أعنف بند فى قائمة العقوبات ضد عبد الناصر هو ضرورة إعادة النظر فى عرض تمويل مشروع السد العالى، وتأجيل منح القمح لمصر، واستبعاد المعونة الاقتصادية البالغة ٤٠ مليون دولار. وتقويض النمو الاقتصادى المصرى من خلال طرح كميات

كبيرة من القطن الأمريكى بأرخص الأسعار مما يجعل من الصعوبة على مصر تسويق سلعتها الرئيسية.

وكان التفكير فى سحب عرض تمويل السد العالى محل نقاش فى دوائر الحكومة الأمريكية وأروقة الكونجرس، فالتباعد لم يعد خافيًا، ونبرة العداء ازدادت تجاه مصر وعبد الناصر، وهو ما وضح فى تصريحات دالاس أمام لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس فى ٢٦يونيو ١٩٥٦. ومحاولته استثارة الشعب المصرى ضد حكامه، موضحًا بأن مشروع السد العالى يتطلب تضحيات ومعاناة من الشعب المصرى. وبعد أيام قليـلة وفى ١٩ يوليو ١٩٥٦، أعلن دالاس سحب عرض تمويل مشروع السد. لقد بدأ التباعـد يأخذ شكلًا جديدا، وتخلت الدبلوماسية الأمريكية عما يعرف بالدبلوماسية التحتية (covert diplomacy) مفضلة الدبلوماسية العلنية (the covert d-plomacy) فى المواجهة مع مصر.

لقد انهار كل شىء؛ السلام المنشود واحتواء الخطر الشيوعى. وأصبحت طبول الحرب تدق وتدق. وظن البعض أن الطريق أصبح ممهدًا للتخلص من عبد الناصر. ولكن وقعت حرب السويس وجاءت بنتائج عكسية وبدأت الولايات المتحدة تحاول من جديد أن تحافظ على دورها مقتربة من مصر؛ رغبة منها فى حفظ المصالح الغربية عامة والأمريكية خاصة.

الفصل الثالث

أزمة السويس والعلاقات بين التباعد والتقارب

ازدادت شعبية عبد الناصر وقويت زعامته فى مصر والعالم العربى حين ألقى خطابه فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦، معلنًا تأميم شركة قناة السويس ردًا على سحب عرض تمـويل السـد العـالى. وقد سمع أنتونى إيدن رئيس الوزراء البريطانى بأمر إعلان عبد الناصر أثناء حفل عشاء، بدوننج ستريت مقر إقامته، أقيم تكريمًا للملك فيصل الثانى ملك العراق. ورئيس وزرائه نورى السعيد، فقام إيدن على الفور باستدعاء وزرائه ورؤساء أركان القوات المسلحة وسفيرى فرنسا والولايات المتحدة. وكان السفير الأمريكى وينثروب ألدريتش فى إجازة فأناب عنه أندرو فوستر القائم بالأعمال. واستمر الاجتماع الطارئ مدة ساعتين، وفى الساعة الخامسة من صباح يوم الجمعة أرسل فوستر تقريرًا إلى واشنطن قال فيه: «اتخذ مجلس الوزراء رأيًا غاية الغرابة بشأن الموقف الخاص بتأميم قناة السويس، وقد عبر المجلس عن تأثره البالغ خصوصًا إيدن الذى قال: عبد الناصر لا يجب أن يسمح له بأن يأخذها منا... وكانت المشكلة التى واجهت مجلس الوزراء البريطانى: مدى تأييد ومشاركة الولايات المتحدة فى موقف ثابت فى مواجهة عبد الناصر بشأن العقوبات الاقتصادية، بل والتدخل العسكرى إذا اقتضت الضرورة».

وقد اعتبر حلفاء أمريكا فى الناتو (بريطانيا وفرنسا)، تأميم شركة قناة السويس أمرًا غير مقبول. فقد كانت نسبة ٢٥٪ من جملة صادرات بريطانيا تمر عبر القناة، كما أن هناك اعتبارًا هامًا وهو أن نسبة كبيرة من حاجات بريطانيا من البترول كانت تعتمد على القناة بشكل أساسى. فمع عدم وجود قوات بريطانية فى منطقة القناة،

ومع التأميم للشركة، فإن المصالح البريطانية أصبحت تحت رحمة مصر، لذلك فإنه بعد فترة وجيزة أبلغ إيدن البرلمان بأنه «ليس هناك اتفاق حول مستقبل استخدام هذا الممر المائى الدولى الكبير يمكن أن تقبله الحكومة البريطانية».

أما بالنسبة لفرنسا فقد كانت القناة تمثل عاملًا اقتصاديًا هامًا، خاصة أن هناك حوالى ٧٠٠٠٠ مساهم فرنسى يمتلكون حصصًا بشركة القناة. وهناك عامل آخر له أهمية أكبر من النتائج الاقتصادية التى سببتها تلك الحركة، وهو أن القادة الفرنسيين، خصوصًا العسكريين منهم، كان يكنون عداوة كبيرة لعبد الناصر بسبب دعمه لثوار الجزائر. وهذا العمل العدائى من جانبه جعل من الصعوبة بمكان على فرنسا أن تضغط على الثورة الجزائرية التى كانت تستنزف الكثير من مواردها، وبالفعل فقد اندفعت فرنسا بصورة أوضح من بريطانيا فى إظهار عدائها لعبد الناصر، ومنذ بداية الأزمة فقد نظرت القيادة الفرنسية فى أمر استخدام جميع الوسائل الممكنة من أجل تحقيق أهدافها، بما فيها إمكانية اللجوء للعمل العسكرى.

عقدت كل من فرنسا وبريطانيا عزمها على ألا يفوت تحدى عبد الناصر هذا دون أن يكون هناك رد عليه. فكما أشار إيدن إلى أيزنهاور فى ٣١ يوليو ١٩٥٦: «إننى وزملائى مقتنعون بأننا يجب أن نكون على استعداد لاستخدام القوة كحل أخير لرد عبد الناصر إلى صوابه. ومن جانبنا فإننا مستعدون لذلك. ولذا فإننى قد أرسلت تعليماتى هذا الصباح إلى هيئة أركاننا لإعداد خطة لذلك».

أما بالنسبة للجانب الفرنسى فقد أعلن وزير خارجيتها كريستيان بينو فى حديث له «أن فرنسا لا يمكنها أن تتقبل هذا العمل الفردى من جانب الكولونيل ناصر». وذهب رئيس الوزراء جوى موليه إلى أبعد من ذلك حين وصف عبد الناصر بأنه «ديكتاتور تحت التمرين»، وأن أساليبه شبيهة بأساليب هتلر، مستبدلًا سياسة الابتزاز بسياسة الاغتصاب الفاضح للمعاهدات الدولية. وأعلن بأن فرنسا «قررت أن تقوم بضربة مضادة قوية». وعزمت كل من فرنسا وإنجلترا على القيام بعمل عسكرى. لهذا قاموا بالاتفاق مع بعضهما البعض على وضع الخطط المشتركة للرد العسكرى.

كانت هناك ثلاثة عوامل هامة تحول بين عزم فرنسا وبريطانيا على المُضى قدمًا نحو الحرب فى وقت قريب: **أولها**: أن الاستعداد للإقدام على هذا العمل سوف

يستغرق وقتًا. **وثانيهًا**: أنه طبقًا لما ذكره الدبلوماسى الأمريكى روبرت ميرفى، وهو أثر هذا التحرك على أمريكا. فإيدن كان يتوقع أنه إذا لجأت كل من بريطانيا وفرنسا إلى القوة لإنهاء نزاعهما مع مصر، فإن الولايات المتحدة ستزودهما بالمظلة النووية لمواجهة احتمال التهديد النووى السوفيتى. **ثالثها**: اعتمادهما على بترول الشرق الأوسط، وهذا يتطلب منهما الوثوق فى أن الأمريكيين سوف يزودونهما بالبديل فى حالة الطوارئ.

وإذا كان دور الولايات المتحدة ذا أهمية محورية بالنسبة لبريطانيا وفرنسا، فإنه قد ثبت أنه ليس أقل حسمًا فيما يتعلق بمصر. ومن أجل فهم الدور الأمريكى وأثره على العلاقات الأمريكية ـ المصرية، فى ضوء المتناقضات، فإنه من الضرورى التعرف على بعض العوامل الرئيسية التى وضعها صانعو القرار السياسى الأمريكى فى اعتبارهم.

من وجهة النظر القانونية، أدرك أيزنهاور أن تأميم شركة قناة السويس هو «من حق مصر إلى أن يثبت عجزها عن تشغيلها». لأن شركة قناة السويس، من وجهة نظره، مجرد منشأة تجارية. وعارض أيزنهاور استخدام القوة منذ البداية، وشدد على ذلك لإيدن. وعقب التأميم بأربعة أيام، كرر دالاس الموقف نفسه فى تعليماته السرية للغاية إلى المبعوث الأمريكى فى لندن روبرت ميرفى (نائب مساعد وزير الخارجية)، فقال: «إننا لم نتعهد بأية التزامات بشأن استخدام القوة دون (موافقة الهيئة التشريعية)، والذى يعد عملًا معقدًا للغاية فى ظل الظروف الراهنة».

وتحركت الأحداث سريعًا، وبات الموقف ينذر بالخطر وفقًا للأنباء القادمة من لندن وباريس. وبدأ أيزنهاور يفكر فى أن يرسل صديقه الحميم روبرت أندرسون فى مهمة سلام أخرى إلى القاهرة؛ لإيجاد صيغة يحول بها دون القيام بعمل عسكرى أنجلو ـ فرنسى ضد مصر. وسواء أرسل أندرسون لهذه المهمة، أم لا، فإنه من الواضح أن إدارة أيزنهاور كانت متحمسة لمنع اللجوء للعمل العسكرى. ويمكن أن يعزى ذلك إلى عدة أسباب:

ذلك أن أيزنهاور لم يكن يرغب فى تشويه سجل سياسته الخارجية للسلام، خصوصًا قبل وأثناء حملته الثانية لتجديد انتخابه، والتى كان يسعى فيها للحصول على سيطرة الجمهوريين على الكونجرس بمجلسيه: شيوخ ونواب. كما أن إدارة

الجمهوريين كانت على دراية بأنها إذا دعت لعقد جلسة خاصة للكونجرس لمناقشة فكرة تأييد عمل عسكرى من جانب إنجلترا وفرنسا، فمن الممكن أن ينظر إلى هذا العمل على أنه محاولة لتقوية الدور الفرنسى فى شمال إفريقيا أو فى أى مكان آخر، وربما يؤدى ذلك إلى تعزيز النفوذ السياسى للديمقراطيين فى الكونجرس. علاوة على أن أيزنهاور كان على دراية بأن الرأى العام الأمريكى لم يكن «مستعدًا لتأييد مثل هذا التحرك».

وكان العامل الوثيق الصلة بالموضوع، هو رغبة القيادة الأمريكية فى الحفاظ على النـزاع (الأنجلو ـ فرنسى) ـ المصرى حول السويس، منفصلًا عن النـزاع العربى ـ الإسرائيلى. وكان الخوف من أن تجد بريطانيا وفرنسا فى إسرائيل شريكًا راغبًا فى الحل العسكرى لمشكلتهما، خاصة فى فترة ما قبل الانتخابات، هو ما كان يقلق الإدارة الجمهورية. إضافة إلى ذلك موقف دالاس الذى كان يؤمن أن عبد الناصر رغم تباعده عن الخط الأمريكى فإنه لا يزال هو الزعيم العربى القادر على حل النـزاع العربى الإسرائيلى.

بصرف النظر عن المبررات السابقة، فإن القيادة الأمريكية أدركت أن مصالح الولايات المتحدة لا يؤثر فيها ـ بدرجة كبيرة ـ قرار مصر بشأن التأميم، ما دامت القناة مستمرة فى أداء وظيفتها. فجملة حمولة السفن الخاصة بالولايات المتحدة لا تمثل سوى ١ ,٣٪ من جملة السفن العابرة لقناة السويس. فضلًا عن أن حكومة الولايات المتحدة لم يكن لها مصالح مالية فى شركة قناة السويس.

وهناك عامل آخر أثر على إدارة أيزنهاور، وهو أن معظم الدول الأوربية كانت تعتمد على بترول الشرق الأوسط، بينما كانت الدول العربية، خاصة السعودية والعراق، تعتمدان على البضائع والخدمات التى يحصلون عليها بالمقابل. فعلى حين كانت هناك علاقات ثنائية، إلا أنهما كانا غير منسجمين. فالدول الأوربية، خاصة المملكة المتحدة وفرنسا، كانوا فى حاجة كبيرة إلى البترول من الدول العربية، بينما كانت تلك الدول العربية أقل اعتمادًا على الاستيراد من تلك الدول لسد حاجاتها.

أكدت الأحداث التى سبقت أزمة السويس بشكل واضح أن القيادة الأمريكية كانت مدركة لما يدور حولها بسهولة؛ فالموقف الجديد الذى واجه إدارة أيزنهاور

كان بالفعل مدعاة للقلق؛ فقد كان احتمال الحظر البترولى العربى من الصعب تقديره، لكن لمبررات عديدة سيكون تأثير هذا العمل تأثيرًا ضارًا. وكان أيزنهاور على دراية باعتماد حليفيه على قناة السويس، خصوصًا حاجتهما إلى استقبال البترول عبرها. فاقتصاد الدول الأوربية ربما ينهار إذا انقطع تزويد البترول من هذه الدول، مما سوف يؤثر على أوضاعها الداخلية. وفى اجتماع أيزنهاور مع كبار مستشاريه كرر نفس الموقف؛ لأنه من وجهة نظره إذا تداخلت مسألة خطر البترول مع مسألة قطع الأنابيب [أنابيب البترول] فسوف يواجه الغرب موقفًا عصيبًا، قد يؤدى إلى انفلات فى بعض الأمور مما يضع المعسكر الرأسمالى فى حرج.

هناك عامل خارجى آخر حرك القيادة الأمريكية، وهو الخوف من الآثار العسكرية للتورط العسكرى الأمريكى، وما يمكن أن يتركه من انطباع لدى الرأى العام العالمى، خاصة فى العالم العربى، وبين الشعوب الإسلامية. إذ من الممكن أن يظهر العمل العسكرى بأن القوى الغربية تتجمع على أمة صغيرة مثل مصر. وبنفس التناول استفهمت الولايات المتحدة حول ما إذا كان هذا العمل سوف يعمل على رفع مكانة عبد الناصر كضحية لأساليب «الذراع القوية» للمستعمرين، أم سيضعف زعامته ومكانته؟ وهو ما كانت كل من فرنسا وبريطانيا تهدفان إليه.

علاوة على ذلك فقد وضح للأمريكيين أن الاتحاد السوفيتى هو وحده المستفيد فى حالة تأييد الولايات المتحدة للعمل العسكرى، وقد أوضح هذا رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية فى تقييم له بأنه «سيكون من الضرر لمصالح الولايات المتحدة والغرب إذا صار الشرق الأوسط تحت مظلة الكتلة الشيوعية أو منضمًا إلى جماعة عدم الانحياز». وبصرف النظر عن تحذيرات المخابرات الأمريكية (CIA) من لجوء بريطانيا وفرنسا إلى القوة فى أزمة السويس «سيكون من نتيجته تزايد الضغط السوفيتى على إيران»، فلا ريب أن ذلك سيكون له أثاره العكسية والضارة على الإستراتيجية الأمريكية بشأن احتواء المد السوفيتى «والخطر الشيوعى» فى الشرق الأوسط.

كما جاء تحالف عبد الناصر مع السعودية (ضد الكتلة الهاشمية: الأردن ـ العراق) كأحد أهم العناصر التى أثرت على السياسة الأمريكية إبان الأزمة.

فقد قام الأدميرال رادفورد، رئيس هيئة الأركان المشتركة (JSC)، بإبلاغ مجلس

الأمن القومى الأمريكى (NSC) بأنهم «قلقون جدًا بشأن إمكانية استمرار تدفق البترول من السعودية». وقد أدرك صناع القرار السياسى بأن أية خطوة أمريكية غير مقبولة لدى الحكومة المصرية إبان الأزمة، ربما لا تجد استحسانًا من السعوديين؛ بسبب إيمانهم بالأفكار القومية، بالإضافة إلى كراهيتهم للسياسة البريطانية كنتيجة لعضويتها فى حلف بغداد وموقفها من قضية النـزاع حول البوريمى.

لم يكـن لدى البريطانيين أو الفرنسيين أى تصور حول شك دالاس وكراهيته لعبد الناصر؛ ففى محاضر اجتماعاته مع قادة الكونجرس فى منتصف أغسطس، شَبَّه دالاس عبد الناصر بهتلر حين قال: «بعد جهودنا من أجل العمل معه، أصبحنا فى النهاية مقتنعين بأنه متعصب خطير للغاية».

وعلى الرغم من أن دالاس بات متأثرًا بالموقف المعادى لعبد الناصر، إلا أن إيدن وموليه لم يدركا بأنه لا يزال هناك خلاف بين سياسته وسياستهم. ورغم كونه صدم بما رآه من نوايا مصر بخصوص حقوق الملكية إلا أنه (أى دالاس) اعتقد بأن «عبد الناصر لا بد وأن يتخلى عن تأميم شركة القناة بوسائل دولية وليس بالقوة». وقد أعمت الرغبة فى الحرب كلًا من إيدن وموليه عن حقيقة أن الخلاف بين سياستهم وبين سياسة دالاس هو خلاف حول الأساليب وليس حول الهدف النهائى. وبالنظر إلى الظروف وإلى مواقف دالاس تجاه عبد الناصر فإن ما يثير الدهشة هو ارتباك كل من إيدن وموليه. فإحباطهما وتناقضات مواقف دالاس، بالإضافة إلى البيانات المتعارضة، كل هذا دفعهما إلى الظن بأن الولايات المتحدة ربما تسمح باللجوء للحل العسكرى إذا ما فشل الحل الدبلوماسى. لكن كانت المشكلة هى، لماذا كان الموقف الأمريكى فى هذا النـزاع موقفًا غامضًا للغاية؟ فهذا الغموض فى الموقف الأمريكى جعل أولئك الذين فضلوا التأييد الأمريكى للعمل العسكرى يتعلقون بالآمال الكاذبة. وقد أعطى هرمان فنر (Herman Finer) فى كتابه (Dulles over Suez) مبررات لذلك:

أولا: بالنسبة لدالاس، كانت القضية الأساسية هى موقفه من خصمه (الاتحاد السوفيتى) فى الصراع العالمى. ولذلك فإنه لم يخبر حلفائه بأن الولايات المتحدة سوف تفض يدها عن الشرق الأوسط حين كانوا يعدون مشروعهم. فقد كان دالاس يخشى من تزايد القوة السوفيتية فى هذه البقعة من العالم، نتيجة للعمل العنيف الذى اتخذه الحلفاء. بالإضافة إلى أنه ربما كان ينظر إلى المشكلة على اعتبار أنها إحدى

المصالح الوطنية لبريطانيا وفرنسا فى الشرق الأوسط فى المقام الأول. ثانيًا: أن الولايات المتحدة أكدت من خلال سياستها الخارجية دائمًا على الامتناع الظاهر عن اتخاذ موقف ثابت مؤيد لاستخدام القوة، إلا في حالات الضرورة القصوى مثل بيرل هاربر. فقد كانت فى العادة تميل إلى اتخاذ موقفًا وسطًا فى أوقات الصراع. إن صانعى القرار السياسى الأمريكى لم يعتبروا المسألة قد انتهت. فمن أجل تحقيق أهدافهم، اتخذوا إستراتيجية ثلاثية الأبعاد؛ فقد حاولوا استخدام الدول العربية البترولية كأداة ضد عبد الناصر، على أساس أنه «إذا نجح عبد الناصر، فإنهم سوف يفقدون دخلهم»، وبالتالى فمنع العون المادى عنه سيؤدى إلى فقدانه لمركزه، ويزول خطره فى الوقت نفسه، وبدأوا يفكرون فى إعادة النظر فى مساعداتهم الاقتصادية لمصر. ومن ثم قرر دالاس إصدار قرار قبل أن يخرج الموضوع إلى النطاق الدولى، فربما يمكن لفرنسا وبريطانيا ومصر أن يقتنعوا بقبول شكلٍ من أشكال الاتفاق. فخلال اجتماعه بوزيرى خارجية بريطانيا وفرنسا، بذل قصارى جهده من أجل إقناعهما بالعدول عن أية إشارة للأمم المتحدة فى مسودة البلاغ الثلاثى قبل أن يتم قبول إعلان الوثائق نهائيًا. وقد شدد دالاس على نقطة أنه لن يحتمل أى ذكر للأمم المتحدة؛ لأن الاتحاد السوفيتى سوف يستخدم حق الفيتو وهو ما يجعل من المستحيل التوصل إلى اتفاقية مقبولة للغرب.

فى ٢ أغسطس، صدر البلاغ الرسمى لفرنسا وبريطانيا وأمريكا، الذى أكدوا فيه على عدم رضاهم عن الطبيعة الفوضوية للعمل المصرى، ولفتوا الأنظار إلى «حرية وأمن القناة» طبقًا لاتفاقية ١٨٨٨. كما شددوا على أنه لا بد أن تنفذ الاتفاقيات المعمول بها فى ظل النظام الدولى. واشترك دالاس مع حلفائه فى الدعوة إلى مؤتمر دولى «للأمم المهتمة فقط باستخدام القناة»، لتتخذ العمل اللازم. وقد حاول دالاس صانع السياسة الأمريكية ـ بصعوبة ـ إنجاز عدة أهداف يناقض بعضها البعض؛ فمن ناحية: كان يحاول إظهار رغبته فى تحالف الولايات المتحدة مع بريطانيا وفرنسا رغم الاختلاف الحقيقى بينهم. ومن ناحية أخرى: حاول إظهار نوع من الاحترام لسلطة عبد الناصر وحقه فى التأميم، فعلى حين أعطى تلميحات تهديدية، إلا أنه لم يفعل شيئًا معلنًا، لأن ذلك ربما يدفع عبد الناصر والدول العربية إلى الارتماء بشكل كامل فى أحضان الكتلة الشرقية.

وقد أدرك عبد الناصر أن المشكلة القانونية الأساسية بالنسبة لدالاس هى قدرة مصر ورغبتها فى الحفاظ على حرية المرور عبر القناة باعتبارها ضامنة لذلك وفقًا لاتفاقية ١٨٨٨. ففى ٣١ يوليو أعلن عبد الناصر أن التجارة العادية سوف تظل مع بريطانيا ما لم يحدث تدخل خارجى. كما ذكّر أيضًا بأن حرية الملاحة فى القناة لن تتأثر بعملية التأميم، وأكد على أن «مصر هى الحامى الطبيعى للقناة وأنها ستستمر فى حمايتها لها». وبعد ثلاثة أيام كرر على صبرى مدير مكتبه نفس الموقف، مؤكدًا بأن التأميم لن يؤثر بأى حال من الأحوال على ارتباطات مصر الدولية «فنحن ننوى احترام كل التزاماتنا الدولية».

قبل أن يرجع دالاس من رحلته إلى لندن. حاولت مصر إعاقة الجهود الغربية لفرض سيطرة دولية على شركة قناة السويس. وحاولت الحكومة المصرية تجنيد التأييد العربى من أجل تثبيت مركزها. ففى أول أغسطس ١٩٥٦ أعلن عبد الناصر أن القومية العربية قد رسخت بقوة من الخليج العربى إلى المحيط الأطلنطى، وأضاف: «إن العرب يمثلون أمة قوية سوف تتقدم إلى الأمام». وحتى نورى السعيد نفسه رئيس وزراء العراق آنذاك، خصم عبد الناصر، اضطر إلى تأييد مصر، مصرحًا بأن التأميم أصبح بلا شك حقًا من حقوق أى أمة، وأن «العراق تؤيد الموقف المصرى فى النـزاع حول مسألة السويس». ويومًا بعد يوم، كانت الشعوب العربية والدول الإفريقية والآسيوية تعلن تأييدها لعبد الناصر تباعًا، حيث تعززت صورته وموقفه فى صراعه مع القوى الغربية. فبلغة سياسات الحرب الباردة، تأكد الضغط المصرى على الولايات المتحدة من خلال لقاءات متعددة بين عبد الناصر والسفير السوفيتى بالقاهرة. وقد أزعجت هذه الاتصالات المصرية ـ السوفيتية دالاس، لأنها استطاعت تحسين مكانة السوفييت فى العالم الثالث فى ذلك الوقت، وهو ما كان يتعارض مع السياسة الأمريكية. ومع هذا فإن عبد الناصر لم يستبعد إمكانية تحييد الولايات المتحدة وفصلها عن حلفائها الغربيين من خلال ثنائه على «وساطة» حكومة الولايات المتحدة. ويبدو أن عبد الناصر كان بارعًا تمامًا فى السيطرة على الموقف. ففى ٦ أغسطس ذكر أنه كان ينوى تخصيص جزء كبير من إيرادات القناة لتحديثها وتعميقها، لتتمكن ناقلات البترول العملاقة من المرور خلالها، وبالتالى لم يمنح القوى الغربية عذرًا فى استخدام القوة ضد مصر. وبذلك أوضح عبد الناصر عميق فهمه لأبعاد الموقف متلاقيًا فى ذلك مع السياسة الأمريكية.

مؤتمر لندن الأول: ١٦ ـ ٢٣ أغسطس

عُقد مؤتمر لندن الأول فى ١٦ أغسطس، وكان الهدف المعلن من انعقاده هو التوصل إلى اتفاق بين المنتفعين الرئيسيين لقناة السويس، وذلك من أجل وضع نظام للإدارة الدولية للقناة، وعدم إتاحة الفرصة للعمل المنفرد للسيطرة عليها. وقد حضرت إلى المؤتمر (٢١) دولة[1]، منها (١٦) دولة من كبار المنتفعين بقناة السويس، والموقعين على اتفاقية القسطنطينية التى تحمى حرية الملاحة فى القناة.

وبالنسبة للولايات المتحدة فإن هذا المؤتمر قد قدم لها حلًا وفرصة لتقييد هدف حلفائها من القيام بعمل عسكرى منفرد ضد مصر. إضافة إلى أن المماطلة دفعت الإدارة الأمريكية إلى تشكيل مجموعة من الدول التى لها مصالح مشتركة لتقوية الضغط على عبد الناصر.

وقصة مؤتمر لندن متداولة بشكل متكرر فى العديد من الكتابات، لكن ما يهمنا هنا هو دور وزير الخارجية الأمريكى فى المؤتمر، وتأثير هذا الدور على العلاقات الأمريكية ـ المصرية أثناء الأزمة. وعلى الرغم من أنه تمت دعوة مصر لحضور المؤتمر، إلا أنها فضلت أن تبقى بعيدة. وكانت القوى الغربية الثلاث قد قامت على الفور بتجميد الأرصدة المالية المصرية الموجودة فى بنوكها، وقامت كل من فرنسا وبريطانيا بتعبئة قواتهما الاحتياطية.

فى ٢١ أغسطس أوضح عبد الناصر أسباب عدم حضوره للمؤتمر. شاكيًا من مؤامرة القوى الغربية الثلاث لتجويع وإرهاب الشعب المصرى. ويتضح رد الفعل المصرى جليًا من خلال بيان عبد الناصر فى ١٢ أغسطس ١٩٥٦، حيث صرح قائلًا: «إن مصر أسفت بشدة لهذه الإجراءات، وتنظر إليها كتهديد للشعب المصرى لجعله جزءًا خاضعًا لدولهم وسلطتهم، وفقًا لكيان دولى هو فى الواقع استعمار دولى». كان دور الوزير دالاس فى المؤتمر دورًا رئيسيًا. فمن أجل تجنب أى فشل لأهدافه السياسية، عمل بالتعاون مع البريطانيين والفرنسيين لإتمام مسودة تتضمن مقترحات

(١) إسبانيا، المملكة المتحدة، فرنسا، روسيا (الاتحاد السوفيتى)، مصر، تركيا، ألمانيا الغربية، إستراليا، سيلان، الدنمارك، الهند، إندونيسيا، بلچيكا، هولندا، نيوزيلاندا، باكستان، النرويج، إيران، السويد، اليونان، الولايات المتحدة. وقد رفضت مصر واليونان الحضور.

ملموسة، ودعا لتكوين لجنة دولية لإدارة القناة، واحترام حماية السيادة المصرية فى الوقت نفسه. وقام دالاس بإبلاغ أيزنهاور بأنـه «سيشترك بوثيقة خاصة بالولايات المتحدة، غير مشابهة للوثيقة الثلاثية.... كما اعتقد أنها ستكون أكثر قبولًا فى حد ذاتها».

ومن أجل الحصول على تأييد كاف لمناورته السياسية، حاول دالاس تشكيل جماعة مضادة للتأميم تعمل تحت راية «التدويل» (Internationalism)، واستخدم نفوذه الشخصى من أجل جذب مندوبى الدول الأفرو ـ آسيوية للاقتراح الأمريكى، وبهذا يظهر الاقتراح على أنه ليس مجرد رؤية غربية فقط، وإنما رؤية دولية إلى حد ما، مستخدمًا أسلوب العصا والجزرة من أجل إنجاح تكتيكه.

فمن الناحية الفعلية، أدرك الأمريكيون أنه لا يمكن تنفيذ تكتيكاتهم. ولكن دالاس كان مدفوعًا بهدف الاحتفاظ بحليفيه تحت السيطرة الأمريكية أكثر مما كان مدفوعًا بالاعتقـاد فى إمكانيـة تشـكيل لجنـة إدارة دوليـة. وأثناء هذه الفترة كان دالاس وعبد الناصر متفقين فى الرأى، ونظرا إلى المؤتمر كوسيلة أخرى لكسب الوقت الذى يحتاجانه لإتمام مهامهما كل بطريقته.

وما إن اقتنعت كل من بريطانيا وفرنسا بالتفاوض، حتى بدأ دالاس بالفعل فى إضعاف فعالية المؤتمر. وصرح بأن «هذا ليس هو المؤتمر الذى من خلاله يتم توصيل إنذار إلى مصر، لأنه لا أحد منا يمكنه ـ ولو للحظة ـ أن يسلم بهذا الهدف».

ومن أجل إثبات حسن النوايا، ووضع حد للمحاولات السوفيتية للاصطياد فى الماء العكر، اتصل دالاس سرًا بعبد الناصر من خلال سفيره بالقاهرة، وطلب منه عدم منـح إيـدن الفرصة التى ينتظرها، وهذا طبقًا لرواية أ. محمد حسنين هيكل فى كتابه (Nasser: The Cairo Documents). ولم تذهب نصيحة دالاس هباءً، حيث استغل عبد الناصر التحركات الأمريكية نحو السلام، فقام مبعوثه الشخصى، على صبرى، بالاجتماع سرًا بالوفد الأمريكى فى المؤتمر وأبلغهم بأن «القوة هى الطريق البدائى الوحيد، لكن ليس هناك أى معنى لها؛ لأن مصر على استعداد لإيجاد حل مقبول وعادل لمشكلة القناة. فنحن لن نقبل تدويل القناة.... وهناك حل سلمى لإنهاء هذه المسألة، وإن هذه الوسائل والطرق إذا تم اللجوء إليها فإننا على استعداد للتعاون الصادق».

إن العرض المصرى، ورغبة دالاس فى عدم إعطاء انطباع بأن القوى الغربية متحدة ضد مصر، دفعت دالاس إلى أن يبرق إلى القاهرة من مؤتمر لندن برفض الاشتراك فى وفد الدول الخمس. وعلى الرغم من أن بريطانيا حثت دالاس بشدة على إتمام المفاوضات مع عبد الناصر؛ لأنه «لم تكن لديهم الثقة فى أحد آخر يمكنه أن يتم ذلك»، إلا أنه أرسل لوى هندرسون مكانه، وترأس البعثة رئيس الوزراء الإسترالى السير روبرت منزيس.

وحاولت الإدارة الأمريكية استنفاد كل الوسائل الممكنة لإتمام تسوية سلمية، وفى ٢٥ أغسطس ١٩٥٦، وقبل أيام قلائل من إرسال بعثة منزيس، طلب أيزنهاور من رئيس الوزراء الهندى نهرو أن يستخدم تأثيره الشخصى على عبد الناصر للبحث عن حل للأزمة.

وعشية رحيل البعثة إلى القاهرة، تحدث أيزنهاور ودالاس حول المحاولة الأنجلو- فرنسية لاستخدام مقترحات لندن كعرض نهائى لمصر. وخلال المؤتمر الصحفى الذى عقد فى ٣١ أغسطس، ذكر أيزنهاور بأنه «من جهتنا فإننا عازمون على استنفاد كل ما هو متاح من وسائل سلمية ممكنة لإتمام التسوية السلمية، وإننا نعتقد بأنه من الممكن إتمام ذلك، وإننا مشتركون فى هذه التسوية السلمية». وخلال مؤتمره الصحفى الذى عقد فى ٢٨ أغسطس، قال: «إن قناة السويس ليست ذات أهمية جوهرية بالنسبة للولايات المتحدة». وفى رسالة أيزنهاور السرية المطولة إلى إيدن، والتى بعثها فى ٣١ أغسطس، ذكر فيها محذرًا إياه: «إننى حقيقة لا أرى كيف يمكننى التوصل إلى نتيجة ناجحة من خلال الوسائل القهرية، فاستخدام القوة يبدو لى أنه يزيد من مساحة الخطر».

ومن الواضح أن الدبلوماسية الأمريكية عجلت إلى حد ما بفشل بعثة منزيس. حيث عقدت البعثة سلسلة من الاجتماعات مع عبد الناصر فيما بين ٣ - ٩ سبتمبر، لكن حكم عليها بالفشل لعدة أسباب: منها أن البعثة لم يكن لديها مغريات تقدمها لمصر، كما أنها لم يكن لديها تصريح بالتفاوض بهدف التوصل إلى حل. كما أن رئيس البعثة السير روبرت منزيس كان أحد العوامل وراء فشلها؛ لأنه كان يعارض عبد الناصر شخصيًا وأيديولوجيًا وبصورة مباشرة.

وفى مصر عقد منزيس وبعثته ثلاثة اجتماعات مع عبد الناصر. فطبقًا لرواية محمد حسنين هيكل، صديق عبد الناصر ومحل ثقته، فإن المباحثات تحطمت حينما هدد منزيس عبد الناصر بقوله: «سيادة الرئيس؛ إن رفضك للإدارة الدولية سيكون بداية المتاعب». كما أن عبد الناصر أيضًا رفض التفاوض، ومن ثَمَّ وصلت المباحثات إلى نهايتها فى ٩ سبتمبر، وغادرت البعثة القاهرة وهى فارغة اليدين.

وكان لوى هندرسون قد أعاد التذكير بأن واشنطن غير راغبة فى استخدام البعثة لتهديد مصر. أما السفير الأمريكى فى المملكة المتحدة وينثروب ألدريتش فقد زعم بأن أيزنهاور أرسل برقية إلى منزيس قال فيها بأنه لا ينوى استخدام القوة.

وأرجع منزيس سبب فشل بعثته إلى تصريحات أيزنهاور ودالاس، حيث صدرت فى معمعة المفاوضات. وكذلك اتفق هيكل مع منزيس فى أن الوضع كان محكومًا عليه بالفشل؛ بسبب بيانات أيزنهاور. فالبيانات التى صدرت عن الرئيس الأمريكى وأركان إدارته أربكت عبد الناصر نفسه.

وَضَعَ فشلُ بعثة منزيس إدارة أيزنهاور فى مأزق صعب. وهو ما يتضح من الحديث التليفونى بين دالاس وأيزنهاور، إذ قال: «إننا فى وضع سيئ لأنه لا يمكننا فى الحقيقة اتخاذ موقف، فنحن لا نريد فشل أصدقائنا، كما نريد الحفاظ على الناتو (NATO) قويًا، لكننا لا يمكن أن نوافق تلك الدول على موقفها المتعصب». وكالعادة حاولت الدبلوماسية الأمريكية إنجاز عدة أهداف يناقض بعضها البعض.

بينما كانت كل من فرنسا وبريطانيا تسعيان بشكل يائس للبحث عن ذريعة مقبولة دوليًا لشن حرب ضد مصر، كان دالاس يبذل قصارى جهده لإثنائهم عن ذلك. وكانت الإدارة الأمريكية تقدم البدائل الدبلوماسية باستمرار لإجبار حلفائها على ما تقترحه. وبدأ أيزنهاور يفكر فى القيام بضغط اقتصادى، إذا استمر، من وجهة نظره، سيسبب محنة لمصر. ومن أجل تقييد نفوذ عبد الناصر قام أيزنهاور بإبلاغ إيدن فى ٨ سبتمبر، بأن «هناك خصومًا لعبد الناصر من العرب من الممكن استغلالهم، شريطة ألا نجعل من عبد الناصر زعيمًا عربيًا». علاوة على هذا فقد أوضح أيزنهاور لإيدن فى رسالته المطولة، «المذكورة»، «بأن هناك بدائل للاعتماد الحالى على القناة التى ينبغى أن تتطور، مثل: زيادة حجم الناقلات، وكذا مد خط حديد لأنابيب البترول عبر تركيا، وكذا وضع مسارات جديدة لخطوط نقل البترول».

التصور الأمريكي لمرحلة ما بعد مؤتمر لندن الأول

أدرك الأمريكيون بكل وضوح أن هذا التدهور الدبلوماسى سيكون علامة على نهاية جهود الإدارة لإعادة صياغة إستراتيجيتها فى الشرق الأوسط. ولهذا قرر أيزنهاور هجر النموذج السابق للدبلوماسية الأمريكية الذى تمثل فى إظهار نفوذها من وراء الستار من خلال عملها مع حلفائها. أما الآن فقد فَضَّل أيزنهاور اتخاذ دور مباشر للسيطرة على الموقف من خلال التفكير فى إرسال أحد أصدقائه «روبرت أندرسون أو إيريك جونستون» إلى عبد الناصر، باقتراح أمريكى ملموس لمنح مصر نصيبًا من إيرادات شركة قناة السويس والسماح بأن يكون لها ثلاثة أعضاء فى مجلس إدارة الشركة من الخمسة أعضاء الأساسيين.

لم يرحب دالاس بخطة أيزنهاور لحل النـزاع، على أساس أن البريطانيين تأثروا بشدة وشعروا بأن الأمريكيين لا يتفاعلون معهم. ويعزى اعتراض دالاس إلى رغبته فى تجنب توسيع الهوة بينه وبين حلفائه، كما أنه أراد أن يقدم دليلًا على تعاطفه الظاهر مع مطالبهم، وكان يتوقع أن ينصتوا إليه ولا يستخدمون قواتهم العسكرية ضد مصر. ومع ذلك بذل الأمريكيون قصارى جهدهم من أجل تجنب خلق انطباع بأن القوى الثلاثية «مجتمعة» ضد مصر، لذلك لم ترسل الولايات المتحدة وزير خارجيتها دالاس إلى اجتماع الناتو الذى عقد فى باريس فى ٥ سبتمبر، والذى تمت الدعوة إليه للتباحث بشأن أزمة السويس.

وتحركت الأحـداث سريعًا، وحاولت فرنسا إيجاد عذر للحرب. وكَفَّ البريطانيون عن تبادل المعلومات المخابراتية حول تطورات الشرق الأوسط مع الولايات المتحدة. وأبلغ إيدن القادة الأمريكيين برغبة بريطانيا وفرنسا لطرح مشكلة قناة السويس أمام الأمم المتحدة. وكما رأينا من قبل، أن دالاس كان يعارض ذلك لاحتمال مواجهـة الفيتـو السـوفيتى، وكذلك رغبةً فى تجنـب مواجهـة الـدول الأفرو-آسيوية ومع ذلك كان يدرك أن حلفاءه لم يعد لديهم خيار، وأنهم مضطرون إلى القيام بهذا العمل لإظهار أنهم قد أوفوا بالتزاماتهم قبل ميثاق الأمم المتحدة؛ حتى يمكن التعلل بأن جميع الوسائل السلمية لحل الأزمة قد استنفذت.

الولايات المتحدة وجمعية المنتفعين بالقناة

على الفور قدم دالاس صيغة من أجل الحفاظ على استمرار المفاوضات بين الطرفين. وكانت خطة الولايات المتحدة تقضى بتشكيل اتحاد دولى للمنتفعين بالقناة، التى سيقومون بالحفاظ عليها وإدارتها من ناحية الاستخدام والإرشاد، وبالتالى يسيطرون على إدارتها.. وقد عرفت هذه الجماعة باسم «جمعية المنتفعين بقناة السويس (Suez Canal User's Association). ورغم أن هذه الفكرة كانت من بنات أفكار دالاس، إلا أنه أقنع ـ إلى حد ما ـ إيدن باستغلالها، واقتراحها على أنها فكرة خاصة به. وأذعن إيدن للضغط الأمريكى، معتقدًا بأن جماعة المنتفعين بالقناة ستكون صيغة مفيدة لإنقاذ ماء وجهه ووجه فرنسا. وكان لدى السفير الأمريكى فى لندن انطباع بأن خطة جمعية المنتفعين بالقناة ستخفف التوتر إلى حد كبير». ليس فقط بين صفوف المعارضة، وإنما كذلك بين صفوف العديد من حزب المحافظين «التوريين» (Tories).

وبمجرد أن علم الأمريكيون بذلك، ووصل إلى مسامعهم أن حليفيهما قبلا بمخطط نادى المنتفعين حتى تسبب دالاس فى صدمة أخرى لإيدن. فخلال مؤتمره الصحفى فى ١٣ سبتمبر، صرح بأن «الولايات المتحدة لا تنوى عبور سفنها قناة السويس إذا ما حاولت مصر سد طريق الملاحة أمام الرحلات الأمريكية»، فى ظل إدارة جمعية المنتفعين «المقترحة». علاوة على أنه أضاف بشىء من الغموض بأن «كل أمة لها أن تقرر لنفسها ما هو العمل الذى يمكن أن تتخذه للدفاع عن نفسها، شرط أن تتمكن من فهم حقوقها التى من المعتقد أنها مسألة هامة بالنسبة لها».

أدت بيانات دالاس إلى إحباط إيدن تمامًا، حيث كتب فى مذكراته بأن «الكلمات كانت بمثابة إعلان لعبد الناصر بأنه فى إمكانه أن يرفض المشروع ويتنصل منه». ودفعت المرارة إيدن بأن يذكر أن «مثل هذا الاستهزاء من الحلفاء سيعمل على تدمير الشراكة الحقيقية. ويترك خيارًا واحدًا لتمزيق العلاقة بين السيد والقن فى السياسة الخارجية».

قدم دالاس تفسيرًا فى ١٩٥٧، للأسباب الرئيسية وراء تناقض أفعاله تجاه جمعية المنتفعين؛ فأوضح لوزير الخارجية البريطانى بأن «البريطانيين والفرنسيين لا يرغبون فى أن تدفع سفنهم رسوم المرور إلى جمعية المنتفعين، وإنما أرادوا الاستمرار فى دفعها لشركة قناة السويس القديمة. وهذا يعنى أن الولايات المتحدة هى القوة

الوحيدة من بين القوى الكبرى التى ستتعامل مع جمعية المنتفعين». وبهذا فإنه من المفترض أن يكون الأمريكيون قد أدركوا بأن حلفاءهم توقعوا أن وضعهم عسكريًا أفضل، فاستغلوا هذا الوضع إلى أقصى درجة لكسب الوقت. وبالتالى فإنه لا شىء - فى وضع كهذا - يمكن أن يقنعهم بالمرونة أو الاتفاق مع عبد الناصر، لكن على العكس فقد صار بإمكانهم تحقيق أهدافهم دون أية معارضة أمريكية.

هذا الافتراض تثبته الحقائق التالية؛ ففى ١٠ سبتمبر، طلبت وزارة الخارجية الأمريكية من حكومتى بريطانيا وفرنسا «إبداء حسن نواياهم بالحفاظ على وظائف المرشدين لحين التوصل إلى اتفاق حول جمعية المنتفعين المقترحة». لكن النصيحة الأمريكية ذهبت هباءً، وبدأ البريطانيون والفرنسيون فى سحب مرشديهما. ومن هذه النقطة فصاعدًا صار واضحًا للإدارة الأمريكية، خصوصًا لدالاس، أن القضية الحقيقية التى تشكل خطرًا على البريطانيين، وعلى الفرنسيين أيضًا، هى عبد الناصر وليست قناة السويس وهذا طبقًا للوثائق الأمريكية.

وفى نفس اليوم ١٥ سبتمبر، سحب البريطانيون والفرنسيون مرشديهما، وأعلن عبد الناصر بأن مشروع جمعية المنتفعين هو مشروع غير مقبول بالمرة؛ فقد صرح: «إننا لن نسمح لجمعية المنتفعين بإدارة القناة. ونحن المصريين سنقوم على إدارتها بكفاءة ويسر، وإذا استُهين بذلك وقامت جمعية المنتفعين بشق طريقها عبر القناة فإن ذلك سيشكل اعتداء على سيادتنا وسوف نتعامل معه بما يستحق».

مؤتمر لندن الثانى

عُقدت الجلسة الثانية والنهائية لمؤتمر قناة السويس فى لندن لمناقشة مقترحات جمعية المنتفعين بالقناة، وذلك بحضور ثمانية عشر مؤيدًا للقرار. وكانت الهوة بين أمريكا وحلفائها قد اتسعت أكثر من ذى قبل. فعلى حين نظرت كل من لندن وباريس إلى مسألة الاستيلاء على شركة قناة السويس باعتبارها «إخلال بالالتزامات الدولية وتهديد مباشر لأمن العالم الحر»، «بدت واشنطن وكأنها على أتم استعداد لمعالجة الموضوع باعتباره صراع بين المصالح الاستعمارية والمصالح المضادة للاستعمار». وهذا ما أوضحته وثائق الخارجية الأمريكية بالغة السرية.

وشجعت هذه النظرة الأمريكية لحلفائها عبدَ الناصر على التقرب من الأمريكيين، للبحث عن صيغة جديدة لإنقاذ ماء وجهه. وأثار عبد الناصر لدالاس مسألة هامة وهى: هل ستستمر السفن الأمريكية فى دفع الرسوم إلى السلطات المصرية وهو ما اعتاد عليه منذ التأميم؟ وإذا كانت الإجابة بالإيجاب، فإن عبد الناصر أكد بأنه «سينظر بتعاطف كبير تجاه جمعية المنتفعين التى يعتبرها نواة للتفاوض من أجل حل الأزمة». فالامتناع الأمريكى عن إلزام سفنها بدفع رسوم المرور لجمعية المنتفعين بالقناة يمكن أن يعزى إلى ما ذكرناه سابقًا، حيث إن التصور الرئيسى لدالاس كان من أجل مد المفاوضات وتحقيق حل سلمى للمشكلة.

وفى ظل هذه الظروف المتغيرة عدَّل عبد الناصر موقفه. ومرة بعد مرة أظهر رغبته فى إقامة علاقات تفاوضية مباشرة مع الولايات المتحدة من خلال مبعوثين سريين. علاوة على أنه حدد بعض النقاط كأساس للاتفاق وهى:

١ـ قبول السيادة المصرية على القناة.

٢ـ الاعتراف بشرعية تأميم قناة السويس.

٣ـ اعتراف مصر بالمصالح الشرعية للمنتفعين.

إن المرونة المصرية، ورغبة مصر فى تحطيم الطريق المسدود الذى أقلق الوضع الدولى لأكثر من شهرين، دفع أيزنهاور إلى أن يصدر تعليماته لدالاس بالإبقاء على المركز المستقل للولايات المتحدة حتى تتضح نوايا بريطانيا وفرنسا، ونتعرف على ما يشغلهما بالتحديد. ولم تذهب تعليمات أيزنهاور هباءً. إذ صار التباين واضحًا بين موقف الولايات المتحدة وبين موقف حليفتيها اللتين كانتا متحمستين لفرض جمعية المنتفعين على مصر، بل وفرضها بالقوة إذا لزم الأمر. وقد وضح ذلك أيضًا خلال المؤتمر الصحفى الذى عُقد فى واشنطن فى ٢ أكتوبر، حينما سأل دالاس: «هل الجمعية الجديدة لها أنياب ؟». قال دالاس: «هناك حديث حول أنيابها المخلوعة». واستطرد قائلًا: «ليس ذلك صحيحًا، إلا إذا كان يعنى ذلك استخدام القوة». ومرة بعد مرة كرر دالاس الموقف نفسه مركزًا على أن هدف الولايات المتحدة فيما يتعلق بوضع السويس، هو بالضبط ما تتضمنه المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة؛ أى البحث عن تسوية الأمر «بوسائل سلمية تتمشى مع أسس العدل والقانون الدولى».

ومع ذلك فقد بدأت الدبلوماسية الأمريكية فى التحرك من وراء الستار فى عدة اتجاهات؛ حيث بدأت فى التفكير فى تقليص نفوذ مصر فى العالم العربى عن طريق قلب الحكومة السورية، وإقامة نظام حكم أكثر تأييدًا وعمالة للغرب. وكان تحالف عبد الناصر مع السعودية ضد الكتلة الهاشمية من أهم العناصر التى حاول صانعو القرار السياسى الأمريكى استخدامها. فطلب أيزنهاور من الملك سعود استخدام نفوذه للتأثير على موقف مصر. واختتم أيزنهاور رسالته بقوله: «يبدو لى أن هناك نقصًا واضحًا بشأن أى تحرك من جانب الرئيس عبد الناصر نحو التصالح».

وفى الوقت نفسه حافظت أمريكا على اتصالاتها السرية مع الدول العربية المنتجة للبترول؛ وذلك لدفعهم للضغط على عبد الناصر من أجل تعديل موقفه. علاوة على أن أيزنهاور اجتمع مع رئيس الوزراء الهندى نهرو لنفس السبب. وفى الوقت نفسه أيضًا، بدأ بعض أعضاء إدارة أيزنهاور فى دراسة إمكانية قلب نظام عبد الناصر نفسه، لكن أيزنهاور لم يوافق على هذه الخطة؛ لأن الوقت لم يكن مناسبًا لذلك. فمن وجهة نظره «أن عملًا من هذا النوع لا يمكن اتخاذه حين تكون العداوة على أشدها، مثلما هو الموقف الآن». وهذا طبقًا لأوراق أيزنهاور الشخصية.

وكان الأمريكيون فى موقف صعب؛ فمن ناحية كانوا مقتنعين بأن البريطانيين والفرنسيين قد عقدوا النية على استخدام القوة العسكرية لضمان عدم السيطرة المصرية على القناة، ومن ناحية أخرى أدركوا أن عبد الناصر من المحتمل أن تكون لديه رغبة فى قبول إدارة دولية ـ إلى حد ما ـ على القناة تمده بصيغة يحفظ بها ماء وجهه. وكان المحللون العسكريون الأمريكيون مقتنعين بأنه رغم عدم تفضيل السوفييت للعمل العسكرى الغربى ضد مصر، إلا أنهم سيستغلون الموقف ليلفتوا الأنظار إلى قسوة هذا العمل. كل هذه العوامل المتشابكة أثرت على السياسة الأمريكية فى هذه المرحلة، فمدى درايتهم بعدم رغبة البريطانيين والفرنسيين فى قبول أية تسوية، من شأنها أن تترك عبد الناصر فى السلطة فى مصر، وضعتهم فى موقف حرج.

وفى ٢١ سبتمبر، فى حديث مطول بين إيدن ودالاس، عبَّر رئيس الوزراء البريطانى عن خيبة أمله فى عدم انبثاق منظمة فعالة بشكل حقيقى عن جمعية المنتفعين بالقناة كما كان يتوقع. ومع هذا فقد استحثه دالاس بشدة على الاحتفاظ بالأزمة بعيدًا عن

الأمـم المتحـدة فى الوقت الراهن، على أساس أن تناولها فى الأمم المتحدة لن يكون مثمرًا. وطلب دالاس من إيدن أنه إذا اضطر حينئذ أن يتوجه إلى مجلس الأمن فإنه لا بد أن يستشيره أولًا. وفى ٢٢ سبتمبر، وبينما كان دالاس فى رحلة العودة إلى واشنطن، قامت كل من بريطانيا وفرنسا، ودون إبلاغه، بعرض الموضوع على مجلس الأمن. ووضح لأيزنهاور الآن أن حليفيه يحاولان الوصول بالمسألة إلى نهايتها سريعًا بالفيتو السوفيتى الذى سيمنحهم العمل بحرية. وظن دالاس أنه يمكنه خدمة مصالح دولته من خلال كبح جماح حليفيه ومنعهما من استخدام القوة ضد مصر. وعلى الرغم من أن الموقف الأمريكى ككل كان بالنسبة لمصر بعيدًا كل البعد عن الوضوح، إلا أن الدبلوماسية المصرية اتجهت نحو كسب ود الولايات المتحدة. وأعطى عبد الناصر للأمريكيين ضمانًا شخصيًا بأنه «لن يعين مرشدًا سوفيتيًا للسفن الأمريكية العابرة فى القناة». وفى الوقت نفسه حاول استغلال المد الشيوعى فى المنطقة، خاصة فى السعودية، من أجل الضغط على الإدارة الأمريكية القلقة. فبواسطة نهرو حصل دالاس وأيزنهاور على انطباع بأن نظام الحكم السعودى كان فى خطر من «انقلاب شيوعى إذا هو حرم من إيراداته البترولية أو نقصت هذه الإيرادات بشكل فِعْلىّ». علاوة على ذلك فإن جهود تشجيع التبادل السلمى بين مصر وكل من بريطانيا وفرنسا أعطت صانعى القرار فى واشنطن إشارة بأن عبد الناصر مستعدٌ «للتفاوض إذا ما سمحت الفرصة له بذلك».

مرحلة الأمم المتحدة

منذ أن بلغت الاستعدادات العسكرية الأنجلو ـ فرنسية إلى ذروتها، كان اهتمام كُلًا من مصر والولايات المتحدة هو تحطيم الطريق المسدود، والحفاظ على استمرار المفاوضات. وأبلغ أنتونى ناتنج وزير الدولة البريطانى دالاس بأن ينصح الدكتور فوزى وزير الخارجية المصرى باستمرار المحادثات مهما تكلف الأمر، حتى يمكن تجنب اللجوء للعمل العسكرى. علاوة على أنه حثه على تقديم مقترحات إيجابية. وطبقًا لرواية محمد حسنين هيكل فإن الأمريكيين حذروا مصر من أن إيدن كان فى حالة ذهنية لا يمكن التنبؤ بها، وهذا يجعله مستعدًا للقيام بأخطر المغامرات. وفى جهودهم لإنذار مصر بخطورة الموقف، قام الأمريكيون بتسريب أنباء إلى السفير المصرى بأن الجنرال كيتلى قد اختير قائدًا عامًا لحملة مصر.

ووضع المصريون النصيحة الأمريكية فى اعتبارهم؛ ففى ٥ أكتوبر اقترح وزير الخارجية المصرى إمكانية عقد مفاوضات مباشرة بين الطرفين تحت إشراف الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، فإنه فيما يتعلق بتعليمات عبد الناصر فقد وافق فوزى على احتمال أن تقوم لجنة استشارية دولية بتمكين المنتفعين بالقناة من المشاركة فيما يتعلق بالمصالح المشتركة للطرفين، بالإضافة إلى أن مصر أظهرت رغبتها الأكيدة فى عقد اتفاق. ففى ١٢ أكتوبر، وافق فوزى على المبادئ الستة التى اقترحها لويد لإدارة القناة «دون استثناء». واعتمد مجلس الأمن هذه المبادئ وهى:

١ـ أن يكون المرور عبر القناة حرًا ومتاحًا دون تميز.

٢ـ أن تحترم السيادة المصرية.

٣ـ أن تكون إدارة القناة مفصولة عن سياسات أية دولة أيًا كانت.

٤ـ أن تحدد الرسوم باتفاق بين المنتفعين والملاك.

٥ـ أن تخصص نسبة عادلة من الإيرادات لتطوير القناة.

٦ـ فى حالات النـزاع يجب تسوية الأمر بالتحكيم.

إن هذا الموقف المعتدل لمصر دفع أيزنهاور إلى الاعتقاد بأن خطر الحرب قد زال. وبناء على هذا التقدير السابق لأوانه صرح أيزنهاور فى مؤتمره الصحفى بأنه «من الواضح وكأن هناك أزمة كبيرة أصبحت وراءنا». لقد بات واضحًا اقتراب المواقف بين مصر والولايات المتحدة.

مع هذا، فقد كانت كل من بريطانيا وفرنسا لا تزالان تسعيان لإيجاد ذريعة جديدة للهجوم على عبد الناصر. فأحالتا مسودة قرار إلى مجلس الأمن تتضمن ملحقًا أشاروا فيه إلى أن «مصر لم تقدم إلى الآن مقترحات إيجابية لمواجهة متطلبات المبادئ الستة الموضوعة أعلاه». ومن الأشياء الأخرى التى طالبوا بها أنه لا بد لمصر أن تقدم فورًا ضمانات لا تقل فعالية عن تلك التى كان ينشدها منزيس، والتى رفضها عبد الناصر وقتها.

علاوة على أن كلًا من فرنسا وبريطانيا قد شددتا على ضرورة تعاون مصر مع هيئة المنتفعين بما يتضمن مسألة دفع الرسوم.

وفى مجلس الأمن استخدم الاتحاد السوفيتى حق الفيتو، واعترضت يوغسلافيا على هذا الجزء من القرار الأنجلو ـ فرنسى. وقد حذر دالاس فى تقرير له إلى أيزنهاور من أن كلًا من بريطانيا وفرنسا ترفضان القيام بتعديلات طفيفة ومقبولة فى ملحق وثيقتهما المقدمة للأمم المتحدة. فقد كانت كل منهما تشعر بالحاجة إلى مثل هذا الفيتو المذكور لأهداف سياسية. ومن أجل أن تنفذ تكتيكاته قام دالاس بالضغط على فوزى لعرض اقتراحات ومشروعات أكثر إيجابية فى إطار المبادئ الستة؛ وذلك لإفساد المخطط الإنجلو ـ فرنسى، وفى تلك الأثناء كان أيزنهاور قد أوضح لحليفيه بأن الولايات المتحدة قد هجرت مبدأ الإدارة الدولية للقناة. وبات من الواضح أنهم أصبحوا على مقربة من تحطيم الطريق المسدود. وهذا النجاح الظاهرى دفع، داج همرشلد السكرتير العام للأمم المتحدة، إلى دعوة الطرفين للاجتماع فى جنيف فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦.

الحـــــرب

مساء ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦، قامت إسرائيل بغزو سيناء. وفى اليوم التالى قامت كل من بريطانيا وفرنسا ـ ودون إبلاغ الولايات المتحدة ـ بإصدار إنذارهما النهائى إلى كل من مصر وإسرائيل بوقف إطلاق النار، والانسحاب إلى مواقع تبعد عشرة أميال بعيدًا عن القناة وذلك فى غضون ١٢ ساعة. ورفض عبد الناصر الإنذار، فقامت القوات البريطانية والفرنسية بشن هجوم ضد مصر بالتواطؤ مع إسرائيل. فقد وجدوا العذر ـ بشكل يائس ـ فى الهجوم على مصر. وعلى الرغم من أن الهجوم لم تفاجئ به الدوائر الأمريكية، إلا أن القيادة الأمريكية لم تكن على استعداد للقبول بأن حلفاءها يمكنهم الزج بالولايات المتحدة إلى القتال، طالبين منها التأييد النهائى لعداوتهم. وقد صُدِمَ أيزنهاور وعبَّر عن قلقه حول احتمال التدخل السوفيتى إلى جانب مصر. حيث اعتبر أن حليفتى أمريكا قد منحتا الاتحاد السوفيتى الفرصة لتحقيق انتصار على الغرب فى المنطقة. وكذلك هددوا ـ فى نظره ـ بتقويض الخطة الأمريكية لاحتواء المد السوفيتى.

بعد ١٢ ساعة من الإنذار الأنجلو ـ فرنسى، صرح أيزنهاور لإيدن ومولية: «بأنه من المعتقد لديه أن الرغبة للسلام لا بد وأن تسود للوصول إلى حل». وكان تقدير

القيادة الأمريكية من خلال الصدمة التى عانت منها واشنطن وخلال حديث دالاس التليفونى مع نيكسون نائب الرئيس الأمريكى، حيث قال: «إننا لا نعد أنفسنا متورطين فى هذه السياسات». معتبرًا «أنه ولأول مرة تنهج أمريكا نهجًا مستقلًا فى سياستها عن حلفائها». وفى ٣١ أكتوبر أعلن أيزنهاور فى حديثه الإذاعى عن «رفضه لما أقدم عليه حلفاء بلاده من عمل، مستنكرًا تحديهم للمجتمع الدولى».

منذ البداية، وحينما قدمت القضية إلى الأمم المتحدة، أظهر الوفد الأمريكى اهتمامًا كبيرًا بآراء الدول الأفرو-آسيوية. وعمل السفير هنرى كابوت لودج بانسجام تام مع هذه الدول إبان حرب السويس. أما الوفود العربية فى الأمم المتحدة فقد استحسنت الموقف الأمريكى من هذا النزاع. لقد اقتربت المواقف بين مصر والولايات المتحدة إلا أن كلًا منهما كان يسعى لتحقيق أهدافه.

كان الهدف الرئيسى هو إنهاء الأعمال العدائية وسحب القوات المعتدية فى أقرب وقت ممكن. وبتعليمات من دالاس وأيزنهاور قاد السفير لودج المبادرة فى مجلس الأمن، وقدم أول مقترحاته. وفى ٣٠ أكتوبر طلب من إسرائيل «أن تسحب قواتها إلى ما وراء خطوط الهدنة». واستحثت الولايات المتحدة كل الدول الأعضاء على الامتناع عن تقديم أية مساعدات عسكرية أو اقتصادية أو مالية إلى إسرائيل طالما أنها لا تنصاع لهذا القرار. وقامت كل من المملكة المتحدة وفرنسا بالاعتراض على الاقتراح الأمريكى، وبات من الواضح أن إسرائيل كانت تعمل طبقًا لتعليمات من القوتين الأوربيتين، وكان ذلك يتعارض مع السياسة الأمريكية لإحلال السلام فى المنطقة.

كان الأمريكيون - إلى حد ما - فى جانب مصر ضد المعتدين. ففى أول نوفمبر وداخل الجمعية العامة - حيث لا تخضع القرارات النهائية للفيتو - طرح دالاس من خلال مندوبه الدائم اقتراحًا جديدًا يطالب فيه «بوقف فورى لإطلاق النار»، ويحث فيه على سحب جميع القوات إلى ما وراء خطوط الهدنة، كما أوصى بأن «يتوقف جميع الأعضاء عن تقديم المواد العسكرية إلى مناطق القتال». علاوة على أنه حث على ضرورة اتخاذ خطوات فعالة من أجل إعادة فتح قناة السويس واستئناف حركة الملاحة إلى أن يتم وقف إطلاق النار. وفى الختام طلب المشروع الأمريكى من السكرتير العام المراقبة وكتابة التقارير الفورية، حول الامتثال لهذا القرار من عدمه، إلى مجلس الأمن والجمعية العامة.

وفي مرحلة التصويت في ٢ نوفمبر، فاز القرار الأمريكي بأغلبية بلغت ٦٤ : ٥، وكان للضغط الأمريكي في الأمم المتحدة أثره على الموقف الأنجلو ـ فرنسي ـ إسرائيلي. إذ اعتبرت إسرائيل أن القرار الثاني لدالاس موجه بصفة خاصة ضدهم. كما كان للإغلاق المصري لقناة السويس أثره الهام على شرعية الغزو البريطاني ـ الفرنسي. كما اتسم بأنه العقبة الرئيسية، خصوصًا أمام الحكومة البريطانية، التي كانت تحاول إقناع شعبها بأن الغرض من التدخل العسكري الأنجلو ـ فرنسي هو الاحتفاظ بالممر المائي الدولي حرًا ومتاحًا للجميع. أما الآن فلم يعد هنالك مبرر للغزو. فالإسهام الأمريكي في الأمم المتحدة والمقاومة المصرية أدت إلى فشل الغرض الرئيسي من العدوان.

فمن أجل احتواء الموقف، ووضع حد لأية محاولة سوفيتية للتدخل، أيدت حكومة الولايات المتحدة القرار الكندي الذي يطالب السكرتير العام للأمم المتحدة بإحالة مشروع يقضي بوضع قوات للطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة (UNEF)؛ للتحقق من وقف إطلاق النار والإشراف على ذلك. وقد تمت الموافقة على هذا الاقتراح في ٤ نوفمبر ١٩٥٦، وشكلت في اليوم التالي قوات الطوارئ الدولية. وكان الاقتراح الكندي بمثابة صيغة لإنقاذ ماء الوجه من أجل تسهيل الانسحاب الأنجلو ـ فرنسي بأقل خسارة على المصالح الغربية في المنطقة.

إن بعض المؤرخين اعتبروا أن الولايات المتحدة لم تكن متورطة بشكل أساسي في مشاكل الشرق الأوسط. لقد أقنع صانعو القرار السياسي الأمريكي أنفسهم بأنهم يعملون لإنقاذ الأمم المتحدة، ولبناء «عالم خال من الحرب». ومع هذا فمن الممكن أن تعزى التكتيكات الأمريكية في الأمم المتحدة إلى الرغبة في وضع حد للمحاولات السوفيتية لإظهار زعامتهما في الأمم المتحدة، خصوصًا على الدول المستقلة حديثًا. وأدرك أيزنهاور أنه إذا لم تتخذ الولايات المتحدة موقفًا آخر إزاء حليفتيها في الأمم المتحدة، فإنها بلا شك «ستشارك بريطانيا وفرنسا مصيرهما». ومن أجل منع حدوث ذلك، بدأت الحكومة الأمريكية في التحرك في اتجاهين سياسيين: إذ حاولت إظهار زعامتها في الأمم المتحدة من خلال الإسراع بإحالة اقتراح وقف إطلاق النار قبل أن يستحوذ الاتحاد السوفيتي على الفكرة. كما أن الولايات المتحدة كانت على دراية جيدة بأن نفوذها على الدول الغربية كان عرضة للهجوم؛ بسبب معارضتها للعمل

العسكرى ضد مصر، لذلك أرسل أيزنهاور تعليماته إلى دالاس ليس لإدانة الغزاة وإنما فقط ليطلب سرعة وقف إطلاق النار. لقد كانت السياسة الأمريكية تمر بأزمة ازدواجية المواقف. ثم تلى ذلك أن اتخذت الولايات المتحدة عملًا متأنيًا من جهتها؛ من أجل الوصول إلى حل يتقيد به الطرفان من خلال تقديم بعض الامتيازات لكل منهما. وفى سبيل السعى من أجل تضييق نطاق الحرب فى المنطقة، طلب أيزنهاور فى أول نوفمبر ١٩٥٦، من إيدن أن يعلن عن عزمه على استئناف المفاوضات الخاصة بعملية إدارة القناة وتشغيلها، على أساس المبادئ الستة التى قبلتها الأمم المتحدة، والتى تربط الجلاء البريطانى برجوع إسرائيل إلى حدودها، وإعلان مصر عن رغبتها فى التفاوض على أساس المبادئ الستة أيضًا، لكن النصيحة الأمريكية ذهبت هباءً.

هذا التصور الأمريكى وُضِع فى لحظة كان فيها أحد الأطراف معتقدًا بأنه فى موقف قوى بينما الطرف الآخر ضعيف. وربما كان إيدن يتوقع أنه مع مرور الوقت سيتحسن موقفه ويمكنه تحقيق غايته. وبالتالى لم يكن هناك ما يغريه من أجل أن يصبح مرنًا تجاه مصر.

دفع ظهور الفشل وعدم المرونة الأنجلو ـ فرنسية صُناعَ السياسة الأمريكية إلى فرض حظر بترولى واقتصادى ـ بصورة مؤقتة ـ ضد حليفيهما. فالضغط الأمريكى لم يكن هدفًا فى حد ذاته؛ إذ كانت الولايات المتحدة تهدف إلى إنهاء الحرب دون خسارة على المصالح الغربية فى المنطقة. وعلى جانب آخر، فقد قرر أيزنهاور (الجنرال السابق) عدم إيقاف المساعدة العسكرية لحليفيه أثناء الأزمة. فشدة أيزنهاور لم تدفعه إلى نسيان ارتباطاته العسكرية تجاه شركائه فى الناتو (NATO)، لذلك قام فى أول نوفمبر بإبلاغ أعضاء مجلس الأمن القومى الأمريكى «بأننا لا بد أن نستمر فى إرسال الإمدادات العسكرية إلى بريطانيا لأنها ربما تجابه بمتطلبات الناتو». وقد حاول أيزنهاور أن يظهر لحلفائه البريطانيين بأن الحظر الأمريكى المؤقت ضدهم لن يؤدى إلى تفكك وحدة القوى العسكرية لدول الناتو. حيث شعر بأن الهوة بينه وبين حلفائه يمكن وصفها «بالخلافات العائلية».

إن هذه التطورات فى أزمة السويس أظهرت أن البريطانيين والفرنسيين اعتمدوا على الدعم العسكرى الأمريكى، فى حالة مواجهة احتمال التهديد النووى السوفيتى ولو بحرب محدودة. وأثبت تكافؤ أعضاء الناتو أنه تكافؤ مزيف، لأن الولايات

المتحدة حاولت طوال الأزمة أن تشعر حلفاءها بأنهم باتوا تابعون لها ولا بد أن يعملوا فى ظل الرعاية الأمريكية والاعتراف بدورها الجديد. وأن عليهم الانقياد للرغبات الأمريكية.

فعلى الرغم من أن القتال فى السويس قد انتهى، إلا أن المناورة السياسية لم تنته بعد؛ حيث إن بريطانيا وفرنسا وإسرائيل كانوا لا يزالون يرفضون قبول الانسحاب الكامل. وفى تلك الأثناء كان أيزنهاور قد حقق فوزًا انتخابيًا ساحقًا أعطاه حضورًا قويًا لمواجهة حليفيه اللذين لا يلينا. ففى ٦ نوفمبر، أيدت القيادة الأمريكية جهود همرشلد لإجلاء القوات الأنجلو ـ فرنسية تمامًا عن مصر. علاوة على أن أيزنهاور نصح وزارة الخارجية بإلغاء زيارة إيدن لواشنطن؛ لأنه من وجهة نظره «سيكون من غير الملائم أن يصدر بيان رسمى يدل على أننا على خلاف». وواجهت الولايات المتحدة موقفًا دقيقًا فى معالجتها للأزمة. كما عمل الوجود الإسرائيلى فى سيناء على تعقيد الأمور.

ومنذ البداية، وقبل الفوز فى الانتخابات اتخذ أيزنهاور موقفًا صلبًا تجاه الغزو الإسرائيلى للحدود المصرية. وقبل الانتخابات الرئاسية بخمسة أيام أوضح أيزنهاور لأحد أصدقائه: «إننى أعطيت أوامر صارمة لوزارة الخارجية بضرورة إبلاغ إسرائيل بأننا سنذير شئوننا تمامًا وكأنه ليس هناك يهودى واحد فى أمريكا، فمصالح دولتنا هى المعيار الوحيد الذى نعمل به».

حاول الرئيس الأمريكى بصعوبة أن يقلل الآمال الإسرائيلية العريضة للفوز بالدعم الأمريكى. فبينما كانت إدارة أيزنهاور تحاول إنهاء الحرب، كان بن جوريون يفاخر بنصر إسرائيل. ففى ٧ نوفمبر، صُدِم الرأى العام العالمى بإعلان ضم صحراء سيناء إلى إسرائيل. فرغبة بن جوريون فى الحصول على مكسب إقليمى سريع لإسرائيل تمت الموافقة عليها بأغلبية ساحقة من أعضاء الكنيست. وقد ظنت الحكومة الإسرائيلية أن إعلان بن جوريون سينظر إليه الرأى العالمى «كإنجاز» ربما يجازف بالاعتراف به كأمر واقع.

لكن إدارة أيزنهاور بدأت فى التحرك السريع لإبطال هذا؛ فقام أيزنهاور بإرسال برقية إلى بن جوريون يذكر فيها بأن الولايات المتحدة نظرت إلى «هذا الموقف

باهتمام بالغ». وأخبر بن جوريون بأن إسرائيل «تهدم بشكل خطير» جهود الأمم المتحدة من أجل السلام، من جراء هذه السياسة التى «لا يمكنها سوى إدانة إسرائيل كمنتهكة لمبادئ الأمم المتحدة وتوجيهاتها».

وتلا برقية أيزنهاور، تحذير هوفر الشديد من النتائج المحتملة، وهى: إدانة الأمم المتحدة لإسرائيل، واحتمال اشتراك متطوعين سوفييت فى القتال، ووقف جميع المساعدات الأمريكية الحكومية والخاصة، علاوة على أن طلب بن جوريون مقابلة أيزنهاور قد تأجل إلى حين «انسحاب الإسرائيليين تمامًا من الأراضى المصرية». ونتيجة للتحذيرات الأمريكية الشديدة، قام بن جوريون على مضض بإبلاغ أيزنهاور بأن الإسرائيليين سوف ينسحبون، إلا أن ذلك يتوقف على اتفاق مقبول مع قوات الأمم المتحدة التى تشكلت.

المرحلة الأخيرة

هناك من الشواهد ما يوضح أن بريطانيا وفرنسا وإسرائيل رفضوا ـ بصورة متكررة ـ قبول الانسحاب الكامل. ونتيجة لذلك وجدت الولايات المتحدة نفسها فى جانب الدول الشيوعية والأفرو ـ آسيوية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأيدت القرار الهندى فى ٢٤ نوفمبر الذى يطالب المعتدين ـ مرة أخرى ـ بسحب قواتهم.

وحاولت إدارة أيزنهاور تسهيل تخطى المأزق، من خلال حمل حلفائها على الإذعان لقرارات الأمم المتحدة، وبالتالى تخفيف حدة العجز البترولى الذى تسبب ـ بلا شك ـ فى محنة نتيجة عدم وجود التدفئة الكافية مع حلول الشتاء. ووافقت الحكومتان (البريطانية والفرنسية) على الانسحاب الكامل فى ٣ ديسمبر ١٩٥٦؛ استجابة للواقع المفروض، ونظرًا لأن إسرائيل كانت تحارب لأسباب مختلفة عن تلك الأسباب التى حاربت كل من بريطانيا وفرنسا من أجلها، فإن إقناعها بترك المكاسب الإقليمية التى حصلت عليها كان مهمة صعبة بالنسبة للإدارة الأمريكية.

فى تلك الأثناء، اشترطت مصر لإعادة فتح القناة، الانسحاب الإسرائيلى الكامل من أراضيها. فالولايات المتحدة وحلفاؤها كانوا بحاجة إلى فتح القناة بأسرع ما يمكن؛ لتجنب العقبات الاقتصادية. فقام أيزنهاور بتهديد عبد الناصر بقوله: «إذا

لم يفعلوا ذلك بشكل أفضل، فإن كل ثقل الولايات المتحدة سيوجه ضده». ومع ذلك لم يكن إعادة فتح قناة السويس عاملًا هامًا وراء موقف الولايات المتحدة تجاه عدم إذعان إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة بانسحاب القوات الإسرائيلية. ولا ريب أن القيادة الأمريكية كانت شديدة التطلع إلى تجنب احتمال معارضة مصر لبرنامج أمريكا الجديد فى الشرق الأوسط. وتحت راية القومية العربية، ساعدت الظروف عبد الناصر ليؤكد زعامته، خصوصًا بعد تلك المواجهة غير المتكافئة.

وقدم العناد الإسرائيلى لمصر فرصة مثالية لجر معظم الدول العربية فى فلكها. على حين كان تزايد مكانة عبد الناصر وشعبيته بين جموع الشعب العربى، هو الهدف الذى اعتبره عبد الناصر تعهدًا هامًا ليتخطى به صعوباته.

وبصرف النظر عن دور عبد الناصر فى الشئون العربية، فقد نظر صناع القرار السياسى الأمريكى إلى التلكؤ الإسرائيلى كعامل هام فى زيادة التوتر فى الشرق الأوسط، والذى أفسد الجهود لإتمام حل نهائى لمشكلات المنطقة. وفى المقابل بدأت القيادة الأمريكية فى التحرك لوضع حد للمناورات السياسية الإسرائيلية؛ فقام أيزنهاور بالكتابة إلى بن جوريون فى ٣ فبراير، مستحثًا إسرائيل على إتمام الانسحاب، واختتم رسالته بتحذير شديد من أن هذا الاستمرار المتجاهل لقرار الأمم المتحدة سيؤدى بالتأكيد إلى وضع إجراءات الأمم المتحدة موضع التنفيذ، ومن الممكن أن يتسبب ذلك فى اختلال خطير فى العلاقات بين إسرائيل والدول الأعضاء الأخرى ومن بينها الولايات المتحدة.

هذا العناد الإسرائيلى دفع إدارة أيزنهاور إلى إظهار التشدد تجاه أى عدوان، فقد كانت الإدارة على دراية جيدة بأن نجاح قرار العرب فى الأمم المتحدة، والمؤيد للحظر الاقتصادى ضد إسرائيل، كان على وشك الصدور. وقد اضطرت الولايات المتحدة إلى الصرامة مع إسرائيل للحفاظ على علاقات جيدة مع العالم العربى، ونجح أيزنهاور أيضًا فى إضعاف المحاولات الإسرائيلية التى كانت تناور باللوبى الصهيونى، للحصول على تعاطف الشعب الأمريكى بتأليب جماعات الضغط. وفى ٢٠ فبراير، أدلى أيزنهاور للتلفزيون برسالة شديدة اللهجة إلى إسرائيل، فصرح قائلًا: «إن الأمم المتحدة ليس لديها خيار سوى إظهار الضغط على إسرائيل لحملها على قبول قرارات الانسحاب». كما أعاد تأكيد الموقف نفسه فى رسالته الخاصة إلى

بن جوريون. وفى النهاية رضخت إسرائيل للضغوط والإغراءات. وتحركت القوات الإسرائيلية منسحبة من سيناء وغزة فى ٧ مارس ١٩٥٧.

وكانت النتيجة المهمة التى حصلت عليها إسرائيل من هذا الصراع هى حصولها على حق الملاحة فى خليج العقبة، الذى كان حيويًا بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلى.

منذ بداية الأزمة، قَبِلَ النظام المصرى الحقيقة القاسية بأن صداقته للاتحاد السوفيتى لم تعمل على ردع المعتدين. فقد أدرك عدة حقائق: أولًا: الوجود العسكرى الروسى فى الشرق الأوسط، لا وجود له. ثانيًا: النفوذ الجيوبوليتيكى للاتحاد السوفيتى كان ضئيلًا، نتيجة للمسافة الشاسعة التى تفصله عن مصر. وكان كل ذلك مؤكدًا منذ اللحظة الأولى للعدوان الثلاثى، حيث أوضح القادة الروس لعبد الناصر من خلال الرئيس السورى القوتلى (الذى كان فى موسكو فى ذلك الوقت) بأن مصر لا ينبغى أن تتوقع أى تدخل سوفيتى لإنهاء الأزمة، ولا بد أن يتم حل النـزاع عبر قنوات سياسية ودبلوماسية. فقد كان مـن الصعب على الإستراتيجيين السوفييت أن يغيروا الأولويات السياسية المنشغلة بالاضطرابات الموجودة فى أوروبا الشرقية، والتى كانت تمثل منطقة نفوذهم، إلى أزمـات الشـرق الأوسـط. وعلى عكس الاتحاد السوفيتى، كانت الولايات المتحدة بأسطولها السادس تسيطر على البحر المتوسط، ولها وسائلها لفرض الضغوط والعقوبات الاقتصادية الفعالة على القوى المعتدية إن رغبت.

وكان عبد الناصر مدركًا لموقف مصر المزعزع، كما كان على علم تام بأن مساندة إحدى القوى العظمى هى الوسيلة الوحيدة للخروج من الأزمة والحفاظ على زعامته. لذلك اتجه عبد الناصر منذ اليوم الأول للعدوان إلى أيزنهاور، طالبًا منه المساعدة العسكرية الأمريكية لوقف العدوان. ولم يدهش الطلب المصرى الدوائر السياسية الأمريكية، حيث حصلوا مسبقًا على تقرير من المخابرات الأمريكية يؤكد أنه «لا مصر ولا روسيا على استعداد للمجازفة بتحالف عسكرى فى ذلك الوقت. وأن تقديرنا الدائم هو أن روسيا ستبذل جهودًا كبيرة لتجنب التورط المباشر فى حالة القيام بعمل عسكرى غربى ضد عبد الناصر».

على هذا فإن الطلب المصرى كان غير واقعى، لأن القيادة المصرية غالت فى

تقدير نفوذها ومكانتها ووضع مصر، ولم تدرك عاملًا هامًا وهو أن أى تدخل أمريكى ضد حلفائها سوف يعنى نهاية حلف الناتو(NATO) ، ومن ثم تدمير الوحدة الغربية فى مواجهة الاتحاد السوفيتى. وبمنظور سياسات الحرب الباردة فإن مصر قد أساءت تقدير متطلباتها الأساسية فيما يتعلق بإمكانية التدخل العسكرى الأمريكى. من ناحية أخرى فإن دعوة مصر قد منحت الولايات المتحدة تفويضًا بالتحكم فى زمام الموقف لصالح الطرفين. وبهذا التحرك حققت إدارة أيزنهاور نصرًا سيكولوجيًا رئيسيًا، وبالتالى عوضت فشلها السابق فى معالجة مشكلات الشرق الأوسط خاصة المتعلقة بالسلام بين العرب وإسرائيل.

وكما كان متوقعًا، أوضح الرد الأمريكى رغبته فى مساعدة مصر فقط داخل إطار الأمم المتحدة. لكن الملاحظ أن تلك الجهود الأمريكية لإنهاء الحرب وانسحاب قوات المعتدين تجاوزت حدود هذا الوعد. فمنذ البداية بذل عبد الناصر قصارى جهده لكسب ود الولايات المتحدة الأمريكية. فأرسل سرًا مصطفى أمين، الصحفى المعروف، كمبعوث إلى دالاس، وفى هذه الرسالة أكد عبد الناصر أنه سيعارض الشيوعية ولن يتخذ موقفًا عدائيًا تجاه المصالح الأمريكية فى المنطقة، علاوة على أنه أظهر رغبته فى إعادة النظر فى سياسته تجاه إسرائيل.

وقامت الدبلوماسية المصرية بالتحرك فى ثلاثة اتجاهات: فقامت بتعزيز روابطها مع الولايات المتحدة، وحاولت ـ بصعوبة ـ خلق هوة بين الولايات المتحدة وحلفائها. وفى النهاية فعلت أقصى ما فى وسعها لتهدئة المخاوف الأمريكية من أن مصر ربما تسمح للاتحاد السوفيتى بزيادة نفوذه بها. وأكد عبد الناصر للسفير الأمريكى «هير» (Hare) بأن «مصر صارعت طويلًا للتخلص من السيطرة الأجنبية وأنه لا ينـوى تكرار التجربة ولن يسمح للسوفييت بالتواجد. علاوة على ذلك قامت القيادة المصرية بإبلاغ الحكومة الأمريكية أنها «لا تحتاج متطوعين من الاتحاد السوفيتى».

إن هذا الموقف الذى اتخذته الحكومة المصرية منذ بداية الأزمة، يوضح التباين الكبير بين السياسات الرسمية المصرية من ناحية، وبين الأهداف الحقيقية لمصر من ناحية أخرى. وبالفعل هجرت مصر إدعاءها السابق بعدم «الانحياز»، وأظهرت رغبتها فى وضع نفسها تحت حماية إحدى القوتين العظميين. فالأولويات السياسية

التى أبرزت فكرة «عدم الانحياز» باتت غير قابلة للتنفيذ فى الدول الصغيرة إبان فترات الأزمة.

بل إن ما هو أكثر أهمية من أزمة السويس، هو نتائجها على المستويين العالمى والإقليمى، والتى كانت واسعة وبعيدة المدى؛ فمصر ضحية العدوان كان الرأى العام العالمى فى جانبها، ومع التأييد المعنوى من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى تحولت هزيمتها العسكرية إلى نصر سياسى. فمكانة عبد الناصر لم تكن قد وصلت قط إلى حد الشهرة، فحصل عبد الناصر ـ نتيجة الأزمة ـ على نفوذ داخل العالم العربى، وذلك على عكس ما كانت تهدف إليه كل من بريطانيا وفرنسا. وطوال فترة الأزمة صار البترول العربى قوة يحسب لها حساب من سياسات الشرق الأوسط.

إن الدرس المستفاد من أزمة السويس وما نتج عن نقص البترول، هو أن السياسات العالمية من الممكن أن توقفها مواقف وقرارات القوى الإقليمية ما دامت الظروف مواتية لذلك، كما اتضح أخيرًا فى أزمة الطاقة عام ١٩٧٣.

فبالنسبة لبريطانيا كان من الصعب أن تتحرك عقارب الساعة إلى الوراء. فالنموذج المستبد لدبلوماسية القرن التاسع عشر أثبت فشله. وإبان الحرب انتقلت بريطانيا من عدم التحيز إلى التآمر مع إسرائيل، والذى كان مفاجأة حتى لعبد الناصر نفسه، وتضاءل مركز بريطانيا فى المنطقة عكس ما كان متوقعًا بأن يزداد. وفقدت حقوق معاهدتها مع مصر، واكتشفت أن علاقاتها بدول حلف بغداد قد تدهورت؛ فالعدوان البريطانى على مصر عمل على تقويض أنظمة الحكم الموالية للغرب فى المنطقة. فعقب الحرب مباشرة، فى عام ١٩٥٨، سقط نظام الحكم فى العراق، وبذلك اتبعت نموذج مصر بتحولها نحو الاتحاد السوفيتى لطلب المساعدة والسلاح.

إن أزمة السويس تمثل نقطة تحول فى تاريخ الشرق الأوسط. فقد قدمت ظروفًا تاريخية للزعماء الوطنيين الجدد لتحسين مكانتهم وشعبيتهم. فالغرض الأساسى من حلف بغداد، أعنى به احتواء الاتحاد السوفيتى، قد أصبح مثيرًا للتساؤل؛ فالاتحاد السوفيتى لم يكن هو الذى شن الهجوم على مصر، وإنما على العكس فقد أيد مصر فى مواجهة أحد الأعضاء المؤسسين لحلف بغداد.

فعقب أزمة السويس، لم يعد الغرب يزعم بأنه النصير والبطل الوحيد للطموحات

البشرية فى عالم مبنى على العدالة. فمن خلال تعهداته وتصرفاته أثناء الأزمة، حاولت الولايات المتحدة ـ بصعوبة ـ إنقاذ المكانة والنفوذ الغربيين، اللذين لطخهما الغزو بصورة سيئة. ومنذ ذلك الوقت تقلدت الولايات المتحدة دور الحارس الشرعى الوحيد للمصالح الغربية فى المنطقة فى مواجهة المحاولات السوفيتية للانتشار فى المنطقة.

وعلى الرغم من أن أيزنهاور فعل أقصى ما فى وسعه إبان الأزمة للإبقاء على «المحافظين» فى السلطة فى بريطانيا، إلا أنه ـ مع ذلك ـ كان عمليًا عندما أرغم إيدن على قبول محدداته التاريخية، وألا يحاول أن «يعطى نفسه حجمًا أكبر من حجمه». فمن وجهة نظر أيزنهاور أن إيدن كان لا يزال يتصرف بطريقة «العصر الفيكتورى».

أما بالنسبة للغرب، فإن حرب السويس قد رسمت نهاية المسئولية الجماعية للدول الغربية الثلاث، لاحتواء السوفييت فى الشرق الأوسط. وأصبح من الواضح أن كلا من فرنسا وبريطانيا لم تعدا القوة المسيطرة على المنطقة، حيث كان اعتمادهما على الولايات المتحدة واضحًا للجميع. كما أكدت حرب السويس أن هناك تغيرات أساسية قد حدثت. فمنذ عام ١٩٥٦ فصاعدًا، تحولت المنافسة الغربية ـ السوفيتية، فى المنطقة العربية ـ الإسرائيلية إلى منافسة سوفيتية ـ أمريكية. هذه النتيجة كانت أكثر وضوحًا حين شرح أيزنهاور فى يناير ١٩٥٧، التصور الأمريكى الجديد لملء الفراغ الذى تركه الانسحاب الأنجلو ـ فرنسى من مصر.

هذه النقلة فى توازن القوى أثرت على البناء الإقليمى، فتدهور النفوذ البريطانى دفع الولايات المتحدة إلى البحث عن زعيم عربى ذى مؤهلات لقيادة هذه المنطقة تحت راية «العقيدة الإسلامية» كنفوذ مقابل لعبد الناصر. وكان الملك سعود هو الاختيار المنطقى لهذا الشأن؛ لأنه ـ على الأقل ـ من وجهة نظر أيزنهاور «معروف بعدائه للشيوعية ويتمتع بمكانة دينية عالية بين جميع الدول العربية».

هذه السياسة أظهرت حقيقة واضحة، وهى أنه رغم شعبية عبد الناصر، فإن صناع القرار السياسى الأمريكى لم ينظروا إلى مصر باعتبارها زعيمة للعالم العربى أو حجر الزاوية لإستراتيجيتهم. فعبد الناصر كزعيم إقليمى يعتقد أن أزمة السويس أثبتت أن الدول العربية فى ظل زعامته أمكنها حماية نفسها من أية ضغوط خارجية.

ومع هذا فإن الولايات المتحدة كان لها وجهة نظر مخالفة، وهى أنه ليست هناك دولة عربية أو زعيم عربى قادر على أن يتكفل بقيادة المنطقة كلها. وبشكل ظاهرى تحسنت العلاقات الأمريكية ـ المصرية إبان هذه الفترة بالنظر إلى الشعور الودى، لكن هذا الشعور الودى لم يدم طويلًا. فالعلاقة فى تلك الفترة سيطر عليها التقارب ثم التباعد.

كانت القضية الأساسية بالنسبة للولايات المتحدة، كقوة عالمية، هى احتواء المد الشيوعى فى الشرق الأوسط. وبالنسبة لعبد الناصر كان تأكيد نفوذ مصر السياسى على العالم العربى قاطبة، هو هدفه الأول، وتقليص نفوذ عراق نورى السعيد.

مع ذلك فإن عبد الناصر قد خدع نفسه، وذلك بعدم إدراكه بأنه لا هو ولا نورى كانا مؤهلين لأن يكون أحدهما «السيد الأعظم Grand Master» على «رقعة الشطرنج» الشرق أوسطية فى ظل القواعد الأمريكية الجديدة. فلم ينسَ صناع القرار السياسى الأمريكى أن سياسة عبد الناصر أعطت للسوفييت فرصة ذهبية لتحريك «بيادقه» على مراكز الدفاع الغربية فى قلب العالم العربى.

* * *

الفصل الرابع

التحول الأمريكى من حلف بغداد إلى إعلان مبدأ أيزنهاور وأثره على العلاقات بين الدولتين

لقد لعبت حالة التقارب والتباعد دورًا فى التأثير على العلاقة بين الولايات المتحدة ومصر. وقد لاحظنا أنه فى أثناء أزمة السويس، وهى التى كانت تمثل اختبارا لطبيعة هذه العلاقة، أنه لم يعد بالإمكان لأى طرف من الطرفين أن يختبئ تحت عباءته الخاصة؛ فالولايات المتحدة كما أوضحنا أصبحت هى المسئولة عن حماية مصالح القوى الغربية فى المنطقة، ولم يعد يكفيها الدور الخفى أو الدبلوماسية التحتية، وكان عليها أن تواجه الموقف، ومصر عبد الناصر قد أحست بذاتها ولم يعد يكفيها أن تناور أو تتقارب مع غيرها من الأنظمة العربية لإثبات قيادتها التى رأت أنها أثبتتها فى أثناء معركة السويس.

وأصبح فى نظر صناع سيادتها وكذا أكاديمييها بأن التهديد الحقيقى لأمن الشرق الأوسط، والأمانى القومية لشعوب هذه المنطقة، هو الغرب وإسرائيل. وأن الخطر الشيوعى الذى طنطنت به الدعاية الأمريكية لم يكن هو المهدد لأمن وسلامة المنطقة.

وقد كان على الولايات المتحدة أن تتعامل مع مثل هذه المتغيرات التى فرضت نفسها على الساحة؛ فالقوى الوطنية لم تعد ترى حرجًا أن تتعامل مع الشرق لمواجهة عدوان الغرب المحتمل. وأن هذا التحالف أصبح مباركا من القواعد الشعبية التى تأكد لها أن إسرائيل عدو يهددها، وأنها أداة تستخدم لتحقيق أطماع الدول العربية.

ولذا فإن الدور الأمريكى، أو إن شئنا إدارة الرئيس أيزنهاور، فى أعقاب أزمة السويس لم تهدف إلى بناء نوع من الثقة بين الدول العربية وإسرائيل كما كان من قبل، ذلك أن هذا المعنى كان محكومًا عليه بالفشل.

فمن ناحية كانت ذكريات السويس لا تزال فى الأذهان، ودور إسرائيل فى العدوان المنظم، وسعيها لنيل مكاسب إقليمية على حساب جاراتها واضحًا للجميع. كما أن محاولة ربط المنطقة عسكريًا بالغرب بالصورة التقليدية، قضت عليها المشاركة البريطانية، العضو الغربى الوحيد فى سلسلة الأحلاف الغربية فى المنطقة (حلف بغداد) فى عدوان السويس، وفرنسا لا يمكن الارتكاز عليها أو الارتكان على دور تقوم به، فوجودها فى شمال إفريقيا ودورها فى التحالف مع إسرائيل، والذى توج بالعدوان الثلاثى على مصر ١٩٥٦، قضى على أدنى إمكانية أن تلتمس لها أمريكا عذرًا أو أن تبحث لها عن دور تؤديه فى أعقاب أزمة السويس. فضلًا عن أن الكونجرس الأمريكى ذو الأغلبية الديمقراطية آنذاك له موقف منها ومن سياستها الاستعمارية الفجة، والإدارة الجمهورية لا تستريح لها. وإزاء هذا فإنه كان لا بد للولايات المتحدة أن تعيد تقييم الموقف من جديد. ومن ثم فقد كان لزاما عليها أن تنـزل إلى الساحة بنفسها، ساعية إلى إيجاد حلفاء من الداخل يرتكز عليهم، ممن يرون فى الشيوعية خطرًا يهدد مصالحهم ومصالح شعوبهم. وكان السؤال الذى طرح نفسه: هل كان هنالك ثمة قوى عربية تصلح لأداء مثل هذا الدور الذى تطلبه أمريكا؟ لقد كان الاعتماد على العراق محكومًا عليه بالفشل بسبب علاقته بإنجلترا وحلف بغداد. وطبقًا لتقارير المخابرات الأمريكية وكذا تقارير هيئة أركان الحرب وكذا وزارة الخارجية الأمريكية، كان نظام الحكم فى العراق قد أصبح متداعيا فى مواجهة تطور الأحداث الداخلية التى نمت وتصاعدت بفضل انتصارات عبد الناصر السياسية فى مصر وفى المنطقة العربية، خاصة فى أعقاب أزمة السويس. والنظام السعودى يمكن الارتكاز عليه أيدلوجيا ليس إلا على أساس استثمار وجوده فى الأماكن المقدسة كحراس لها وأمناء عليها فى مواجهة الخطر الشيوعى الزاحف.

والأردن تعيش تحت ضغوط جميع الأطراف المحيطة بها، ولكن هذه الأطراف بصفة عامة تفضل وضعية الأردن القائمة عن أية متغيرات أخرى. وسوريا مستمرة فى معاناة الاضطرابات الداخلية التى ينعكس أثرها بالضرورة على جيرانها، وبالتالى

سوف يكون لها تأثيرها على المصالح الغربية المتداعية فى المنطقة. وأما مصر فقد خرجت من أزمة السويس أقوى سياسيا عن ذى قبل؛ فقد أصبح عبد الناصر طبقًا لكافة التقارير يمثل طموح الجماهير العربية وتطلعاتها، وهو ما أوضحناه، ويسعى ألا يغلق أبوابه مع الغرب، والغرب يجد فيه أداة للشرق، فهو مسئول عن دخول الاتحاد السوفيتى إلى المنطقة قافزًا من فوق سلسلة الأحلاف الغربية، متخطيًا الحواجز والعقبات. فقد تحولت المنطقة بسبب اقترابه هذا إلى بؤرة من بؤر صراع الحرب الباردة. فإذا نسيت له الإدارة الأمريكية هذا فإنه من الصعوبة بمكان أن يغفر له دالاس وزير خارجيتها ـ الذى عاش تحت تأثير حمى المكارثية طوال حياته السياسية ـ ما اقترفه من إثم بإدخال الأسلحة والمدربين السوفييت إلى المنطقة.

ومن كل هذا كان على الولايات المتحدة أن تواجه الموقف وحدها، ربما تسعى إلى الأصدقاء، ولكن دورها هذه المرة جد مختلف عن ذى قبل. فقد كان عليها أن تخرج كاشفة وجهها؛ فقد خرجت من حرب السويس حامية للمصالح الغربية غير خافية عليها أن الدور الأنجلو ـ فرنسى قد اندثر مع اندثار عصر الإمبراطوريات، وأن هنالك ثمة فراغ فى نظر صناع السياسة الأمريكية ولا بد وأن تملأه قوى غربية لمواجهة الاتحاد السوفيتى. وقد عبر أيزنهاور عن ذلك بقوله: «إن النزاع القائم فى الشرق الأوسط لا بد أن تملأه الولايات المتحدة قبل أن يملأه السوفييت». وقد بدأت هذه النغمة تتوارد من خلال تصريحات الساسة الأمريكيين خاصة منذ نوفمبر ١٩٥٦، والذى تواكب مع نهاية أزمة السويس واندحار النفوذ الغربى فى المنطقة وانكشاف دوره.

لقد كان على الولايات المتحدة أن تنتهج نهجًا جديدًا يؤكد دورها كحامية للمصالح الغربية، لا يختلف عن سابق سياستها فى ١٩٤٧، حينما أعلن ترومان مبدأه الشهير فى تلك السنة، أن عقدًا واحدًا دفع بصناع القرار فى واشنطن إلى انتهاج نهج مماثل مع تغيير الظروف والملابسات التى دفعت بهم هذه المرة إلى هذا النهج.

لقد تم الإعلان عن المبدأ الجديد مع مطلع ١٩٥٧، مبدأ يؤيد الأصدقاء ويرهب الأعداء، وحاولت الدوائر السياسية الأمريكية أن تكسوه بنوع من الإبهام وأن تشير إلى أنه موجه ضد الشيوعية بصفة عامة، إلا أن الدوائر العسكرية فى واشنطن لم تجد غضاضة من أن تعلن صراحة أمام الكونجرس فى إحدى جلسات الاستماع أن مصر مقصودة به، وأنها تحت مظلة الشيوعية «لتخريب المصالح الأمريكية والإضرار

بالأنظمة القائمـة..» بل أكثر من هذا فإن أدميرال راد فورد (Rad Ford) لم يتوان عن التلويح باستعداد بلاده لمواجهة عسكرية مع مصر فى حالة قيامها بعمل عسكرى يتعارض مع السياسة الأمريكية فى المنطقة ويتماشى مع خدمة الأهداف السوفيتية.

لقد كان على صناع السياسة الأمريكية أن يرثوا تركة القوى الاستعمارية القديمة فى القرن التاسع عشر، إذ لم يُمحَ من أذهان الشعوب العربية دورهم فى أثناء أزمة السويس، الذى كان ظاهره مساندة أمانى وتطلعات شعوب المنطقة وباطنه الحفاظ على البقية الباقية من نفوذ الغرب الاستعمارى بميراثه وتراثه. لقد واجهت واشنطن معضلة أخرى هى السيطرة على علاقاتها بالمنطقة، خاصة بتكوين شعوب المنطقة واختلاف اتجاهاتهم وعدم وضوح الهدف فيما بينهم كميراث ورثته من تاريخها القديم، يضاف إلى هذا وذاك نقطة تختص بصناع السياسة الأمريكية وظلت عالقة بهم حتى وقتنا هذا، وهى عدم قدرتهم على التفرقة الدقيقة بين الشيوعية والقومية، فرغما عن وضوح الفرق بينهما لاختلاف كل منهما عن الأخرى، إلا أن الارتباط المصلحى فى بعض الأحيان، الذى جمع بين التيارين الوافد والأصيل، جعل واشنطن تجنح إلى تأييد القوى التقليدية رغم إدراكها بأنه على المدى البعيد فإن القوى التقليدية ـ ذات الارتباط المصلحى مع الغرب ـ ضعيفة لا يمكن الاعتماد عليها لمواجهة تطور الأحداث فأغمضت واشنطن عينها عن هذه الحقيقة، وأرادت إما تحجيم القوى الجديدة أو ترويضها، أو ربما المخاطرة بمواجهتها بصورة غير مباشرة بحيث تعدل هذه القوى من مسارها.

كانت هذه القوى ترى فى الاتحاد السوفيتى، الصديق الذى يمكن الاعتماد عليه لمواجهة الغرب وإسرائيل، مما يعطيه الفرصة لتحقيق أطماعه القديمة فى المنطقة فى إيجاد موطئ قدم قريب من منابع البترول وخطوطه.

وإذا كان الشرق الأوسط يمثل خطا دفاعيا ثانيا فى إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية، فإن ثروته البترولية كانت تمثل عصب الحياة بالنسبة لغرب أوروبا، خط المواجهة الأول مع الاتحاد السوفيتى. لقد أوحى جورج مارشال وزير خارجية الولايات المتحدة فى أواخر الأربعينيات، والذى التصق باسمه برنامج الإنعاش الأوربى، «أن نجاح برنامج الإنعاش الأوربى يعتمد على استمرار تدفق بترول الشرق الأوسط». وهو نفس الاعتقاد الذى تبنته إدارة أيزنهاور فى الخمسينيات. وإذا كان

البترول والدول البترولية مثلت أحد أهداف الإستراتيجية الأمريكية فهل هنالك ثمة أهداف أخرى؟ لقد أوضح دالاس لأيزنهاور أن أمن إسرائيل أيضًا ضمن الأهداف الإستراتيجية الأمريكية.

ومن هنا يتضح لنا أنه فى منتصف الخمسينيات، خاصة فى أعقاب أزمة السويس، ارتكزت السياسة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط على عدة محاور رئيسية، كان **أولها:** العمل على تقوية دول الحزام الشمالى بدعم دول حلف بغداد دون الانضمام إليه؛ حتى لا يكون هذا الانضمام مدعاة لإثارة نقمة الأصدقاء وازدياد كراهية الأعداء، فى فترة كان الغرب فيها أحوج ما يكون لتقوية ركائزه فى المنطقة خاصة فى أعقاب فترة المد القومى.

وثانيها: محاولة الوصول إلى حل للنزاع العربى ـ الإسرائيلى. إما بطرح مبادرات السلام أو تجميده فى هذه الفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨، وذلك بعدم طرح مبادرات سلمية جديدة، اكتفاء بتكريس وضع قائم، ظاهره الضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضى المصرية، فى أعقاب أزمة السويس، وباطنه تحقيق مطامع بإعطائها ضمانات طالما سعت وتطلعت إليها إسرائيل قبيل الأزمة.

وثالثها: انتهاج سياسة الردع تجاه الاتحاد السوفيتى ومن يلوزون بفلكه، خاصة مصر وسوريا، وطمأنة الأنظمة المحافظة على وضعها، وذلك عن طريق استصدار تشريع من السلطة التشريعية يعطى الحق للسلطة التنفيذية فى أن تعمل بحرية تامة لمواجهة الخطر الشيوعى سواء اقتصاديًا أو عسكريًا فى المنطقة تحت أية تسمية من المسميات، مع الحق فى استعراض القوة فى مناسبات عدة لتأكيد مضمون هذا المبدأ والذى عرف بمبدأ أيزنهاور.

وهنا تصدر عدة أسئلة:

لماذا أعلنت الولايات المتحدة مبدأ جديدًا لمواجهة الشيوعية فى ١٩٥٧، ولم تنضم بصفة رسمية إلى حلف بغداد رغمًا عن أن هذا الحلف كان من بنات أفكار وزير الخارجية الأمريكية جون فوستر دالاس؟

وما هى الوسائل والأهداف التى سعت الولايات المتحدة لاتخاذها لإنجاح سياستها هذه؟ وما هو أثر تلك السياسة الجديدة على علاقاتها بمصر، خصوصًا بعد

الخبرة التى خرجت بها من حرب السويس كقائدة لمسيرة التحرر فى المنطقة؟ وهل كانت هناك أرضية للصراع بين مصر كقوة إقليمية والولايات المتحدة كقوة عظمى؟ وما هى الوسائل التى اتبعتها الأخيرة فى مواجهة الأولى؟ وما هو الدور الذى سعت إليه مصر لتأكيد زعامتها فى مواجهة تطور الأحداث فى الساحة العربية؟

إعلان مبدأ أيزنهاور

لم يكن إعلان مبدأ أيزنهاور فى يناير ١٩٥٧، يعنى تخلى الولايات المتحدة عن إستراتيجيتها التى رسمتها فى نهاية الأربعينيات ومطلع الخمسينيات والتى تحددت بأن مسئوليتها هى الحفاظ على دول الحزام الخارجى (Outer Ring)، والذى أصبح يعرف فيما بعد بالحزام الشمالى (Northern Tier)، تاركة المناطق الداخلية أو ما يعرف (Inner Ring) إلى حليفتها التقليدية بريطانيا، لسابق خبرتها فى المنطقة ولوجود قواعد عسكرية ومعاهدات بينها وبين هذه الدول تسهل لها حرية الحركة فى إطار الإستراتيجية الغربية بصفة عامة، إلا أن الأحداث وما ترتب عليها من نتائج كان لها أكبر الأثر فى إعادة توزيع الأدوار من جديد فى المنطقة، فلقد اضمحل الدور البريطانى ولم يعد بالإمكان فرضه من جديد على شعوب المنطقة كما كان من قبل.

وإزاء هذه التطورات والمتغيرات فإن الحكومة البريطانية التى تزايدت مخاوفها من تفوق نفوذ الولايات المتحدة على حسابها، قد لجأت إلى طرق تقليدية عفا عليها الزمن، ألا وهى تحريك ذوى المكانة السابقة لدى الأمريكيين مثل رئيس الوزراء السابق تشرشل، لعل رفقة السلاح تجعل أيزنهاور أكثر تفهمًا للأوضاع البريطانية، بحيث يجعل لبريطانيا دورًا أساسيا فى منطقة الشرق الأوسط، ولكن غاب عن البريطانيين أن أيزنهاور بالذات، وهو إن كان رجلًا عسكريًا فإنه قد أصبح رجل سياسة، لا يقيم وزنًا للماضى، وإنما لما يكون عليه دور الولايات المتحدة ومصالحها فى المستقبل. ولقد قرر أيزنهاور فى أكثر من مناسبة أنه لا يود الاستماع إلى هذا الشيخ العجوز الذى يردد أصداء الماضى فى حجرة مغلقة عليه، وأن عليه أن يتوائم مع تطورات الأحداث، ولذا فإن رسالة تشرشل لأيزنهاور لم تجد آذانًا صاغية، بل كانت موضع سخرية الإدارة، خاصة الرئيس ووزير خارجيته.

بل أكثر من هذا فإن جون فوستر دالاس لم يجد غضاضة فى أن يوضح للسفير البريطانى فى واشنطن بأن الموقف فى منطقة الشرق الأوسط شبيه بـ ١٩٤٧، والذى وضح فيه عجز الحكومة البريطانية عن تحمل الأعباء المالية والاقتصادية للموقف، ولذلك فإنه لا بد للولايات المتحدة أن تتدخل لإنقاذ الموقف نيابة عن القوى الغربية مجتمعة.

وقد أوضح دالاس فى إحدى جلسات الاستماع أمام لجنة الشئون الخارجية بالكونجرس، أنَّ الارتباط ببريطانيا وفرنسا هو ضرب من الإعاقة.

وانطلاقًا من هذا الدور الجديد وتأكيدًا على انحسار النفوذ البريطانى فى المنطقة، فإن الدوائر الحاكمة فى واشنطن لم تتوان عن التفكير فى إمكانية القيام بما يمكن أن يطلق عليه مظاهرة عسكرية لدعم النظام الحاكم فى العراق، والذى كان معروفًا بوثيق صلاته ببريطانيا، وذلك عن طريق إرسال بعض من وحدات «سلاح الطيران الأمريكى» إلى بغداد، مع تعزيز هذا العمل «بإصدار تصريحات سياسة تعلن عن التأييد التام لحلف بغداد»، والذى كان العراق العضو العربى الوحيد فيه، مع اتخاذ بعض الخطوات الإيجابية لدعم العراق عسكريًا بحيث يكون هذا الدعم أداة لإسكات المعارضة للنظام الحاكم سواء فى الداخل أو الخارج. وهو ما أثار مصر.

ولكن لماذا اتخذت الولايات المتحدة هذه السياسة الرامية إلى إبعاد بريطانيا عن المشاركة فى تحمل أعباء الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط، والتى كان ينظر إليها خلال «القرنين ١٩، ٢٠» على أنها مناطق نفوذ بريطانى «British Sphere of Influence»؟ هناك أكثر من عامل تحكم فى السياسة الأمريكية ودفع بها إلى انتهاج هذا النهج.

أهمها: أن ما أقدمت عليه إنجلترا من عمل عسكرى فى حرب السويس ـ دون استشارة الولايات المتحدة بصفة رسمية ـ كان بمثابة إجهاز على ما تبقى لإنجلترا من رصيد فى المنطقة، كمدافع عن المصالح الغربية، بل إن هذا الإجهاز قد امتد أثره إلى الأنظمة التى ربطت نفسها بعجلة السياسة البريطانية فى المنطقة، يضاف إلى هذا الارتباط ببريطانيا، خاصة أن الأخيرة كانت قد دخلت فى منازعات ما يعرف «بالحرب العربية الباردة» بتأييدها الدائم للهاشميين خاصة فى العراق، مما كان له آثاره السلبية على السعوديين، يضاف إلى هذا وذاك تأزم العلاقة بين بريطانيا والمملكة العربية

السعودية للنزاع المتعلق بواحة البوريمى، خاصة أن إنجلترا لم تبدِ أية رغبة فى تقديم تنازلات إلى السعودية بحيث يمكن من خلالها تحسين الموقف فيما بينهما. حتى يتسنى لواشنطن «أن تحث السعودية على تغيير موقفها من حلف بغداد عامة وإنجلترا خاصة». ذلك على حد قول أيزنهاور فى اجتماع له بقيادات الحزبين: الديمقراطى ـ والجمهورى.

يضاف إلى هذا وذاك أن النظام الحاكم فى العراق ـ طبقًا للتقارير الأمريكية ـ قد بدأ يقترب من الولايات المتحدة أكثر من ذى قبل، محاولًا التخلص من تهمة التبعية لإنجلترا، خاصة بعد أزمة السويس، بل أكثر من هذا فإنه قد أبدى رغبة فى عدم المشاركة فى جلسات مجلس حلف بغداد والتى سوف تحضرها بريطانيا. إن هذا الموقف الأمريكى لتقليص حجم التعامل مع بريطانيا تجاه المنطقة لم يكن وليد ساعته، بل إن إدارة أيزنهاور منذ توليها السلطة ثم استطلاعها الموقف من خلال جولة دالاس الشهيرة للمنطقة فى مايو ١٩٥٣، وصلت إلى قناعة ذاتية مؤداها أن السياسة البريطانية «عبء ثقيل فوق كاهلنا» على حد قول دالاس.

وقد تصاعدت الأحداث وأثبتت الأيام صحة هذه الفرضية. وكان لا بد أن تتحول هذه القناعة إلى خطوات سياسية تحتم على الإدارة الأمريكية أن تلعب دورًا أكثر تفردًا تجاه المنطقة. ولكن إذا كان قد تم استبعاد الدور البريطانى لأسباب قد طرحناها من قبل، فهل حدث تنسيق بين صناع السياسة فى واشنطن وحلفائهم من أعضاء حلف الأطلنطى من الذين لهم دور فى المنطقة؟ من الواضح وطبقًا للوثائق الأمريكية أن واشنطن قد التزمت الصمت إزاء ما تزعم القيام به ولم تعطِ لحلفائها سوى إشارات عن قيامها بالدور منفردة، ولم تخبرهم عن الإطار الذى تنوى العمل من خلاله؛ فقد أوضح دالاس فى برقية لأيزنهاور بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٥٦، والذى سبق إعلان المبدأ بصفة رسمية بقرابة ثلاثة أسابيع، وكذا الانسحاب الأنجلو ـ فرنسى من مصر بأسبوع «أنه قد أوضح للبريطانيين والفرنسيين وكذا الأتراك أن الولايات المتحدة تنوى القيام بدور أكثر فاعلية فى المنطقة، ولكن لم نحدد بعد الشكل الذى سوف تلتزم به وتعمل من خلاله. وهنا نتساءل: ألم تكن واشنطن حتى شهر ديسمبر قد حددت ما تنوى القيام به بصورة أو بأخرى وأن المبدأ أو الإعلان كان وليد ساعته؟ حقيقة أن واشنطن مهدت لسياستها بإفهام كافة القوى، سواء الحليفة أو الصديقة،

أن الشرق الأوسط أصبح مسئوليتها وحدها، وذلك منذ شهر نوفمبر كما أوضحنا من قبل. ولكن وجود حلف بغداد، ككيان قائم بالفعل ويحظى بتأييدها ومساندتها ووضعه تحت مظلتها النووية، كان ذلك سببًا فى هذا التردد وعدم الحسم فى انتهاج خط واضح فى تلك الفترة، ويعزز هذا الرأى ويقويه أن الدوائر العسكرية فى واشنطن الممثلة فى هيئة أركان الحرب العليا وكذا وزارة الدفاع، حتى ٣٠ نوفمبر ١٩٥٦، كانت ترى أن حلف بغداد هو الإطار المناسب فى تلك المرحلة التى تتطلب فى نظرهم «مواجهة حاسمة مع الاتحاد السوفيتى وحلفائه فى المنطقة».

بل إن بعض الدوائر السياسية فى واشنطن حتى أوائل ديسمبر ١٩٥٦، لم تستبعد احتمال الانضمام التام لعضوية حلف كإطار قائم فى المنطقة، إلا أن هذا الانضمام كانت تواجهه عدة مصاعب يصعب التغلب عليها: بعضها يتعلق بظروف المنطقة من حيث شبكة العلاقات واختلاف الأيدلوجيات، والبعض الآخر يرتبط بقوى الضغط الداخلى فى الولايات المتحدة وما تمارسه من نفوذ قوى فى منع السياسة الخارجية الأمريكية، والبعض الآخر يتعلق بعلاقات الولايات المتحدة ذاتها بالقوى المحلية فى أرض المنطقة وخارجها، والبعض الأخير مرتبط بالنزاعات بين بعض قوى المنطقة وحلفاء الولايات المتحدة. ولذا فإننا سوف نحاول أن نلقى الضوء على كل عامل على حده حتى يتوفر لنا رؤية واضحة بشأن عدم انضمام الولايات المتحدة لحلف بغداد بصفة رسمية وتفضيلها إعلان مبدأ جديد.

لقد كان أمام الحكومة الأمريكية خيارات ثلاثة، أوضحها دالاس إلى أيزنهاور فى ٨ ديسمبر ١٩٥٦، **أولها**: الانضمام إلى حلف بغداد. **وثانيها**: خلق مجموعة جديدة. **وثالثها**: معاملة كل دولة على حدة حسب متطلبات الحالة. وقد وضحت معارضة أيزنهاور ودالاس لفكرة خلق مجموعة جديدة من الدول، ولذا فقد تركز على الخيارين الأول والثالث، وقد أبدى دالاس انعطافا ناحية الخيار الثالث لأنه فى نظره سوف يجنب الولايات المتحدة الدخول فى متاعب مع «مثيرى المتاعب». إلا أن أيزنهاور قد أشار على دالاس بإمكانية مشاركة الولايات المتحدة فى حلف بغداد، مع الاحتفاظ بالحق فى العمل ضمن الإطار الثالث، معلقًا هذا الانضمام على انضمام السعودية وكذا لبنان للحلف، إلا أن دالاس كرجل سياسة مخضرم، قد أوضح له معاداة اللوبى «اليهودى» لهذا العمل وكيف أن هذا اللوبى القوى سوف

يثير الكونجرس على حلف بغداد. وقد أشار أيضًا دالاس فى أثناء محادثة له مع أيزنهاور إلى موقف فرنسا من الحلف وعدم رضائها عنه، ربما انسياقا وراء إسرائيل ذات العلاقات الحميمة معها آنذاك، أو لنظرتها إليه كتجمع بريطانى للهيمنة على المنطقة من جديد، خاصة بعد زوال عصر الإمبراطوريات وطرد فرنسا من بلاد الشام فى مطلع الأربعينيات ـ ١٩٤٣ ـ بيد أصدقائها التقليديين.

ومن هنا يتضح لنا أن قوة اللوبى اليهودى أو الصهيونى فى داخل أروقة الكونجرس الأمريكى قد شكلت إلى حد ما الموقف الأمريكى تجاه سياستها فى الشرق الأوسط، فقد كان دالاس يدرك مدى قوة جماعات الضغط فى وقت افتقد فيه الجمهوريون إلى الأغلبية فى مجلس الشيوخ والنواب، وكيف أن قرارًا بهذا الشأن كان يتطلب الحصول على موافقة أغلبية الثلثين فى المجلس، وهو ما لم يكن مضمونًا فى حالة تعبئة اللوبى الصهيونى لأنصاره فى المجلسين لمعارضة سياسة إدارة أيزنهاور فى منطقة الشرق الأوسط، خاصة بعد الضغط الأمريكى على إسرائيل للانسحاب من الأراضى المصرية وأحداث السويس، ومن هنا يتضح لنا كيف أن اللوبى الصهيونى وجماعات الضغط أثرت إلى حد كبير فى عملية صنع القرار فى السياسة الخارجية الأمريكية. فعلى الرغم من تعارض رغبات صناع السياسة الأمريكية مع جماعات الضغط إلا أن الإدارة الأمريكية دائمًا وأبدًا كانت تنظر إلى ضرورة المواءمة بين سياستها ومتطلبات هذه الجماعات بحيث تضيق الشقة بينهما، لما لهم من دور فى الانتخابات المحلية. فعلى الرغم من أن أيزنهاور قد نال ثقة الناخبين وحقق انتصارًا فى معركة الرئاسة للمرة الثانية، نتيجة لشخصه فى المقام الأول وهذا يعطيه حرية الحركة للتصرف فى القضايا ذات التأثير العاطفى مثل قضية إسرائيل، إلا أنه دائمًا يضع فى الاعتبار مصالح حزبه وقواعده، وذلك أن انتهاج سياسة لا تتوائم مع المصالح الإسرائيلية، التى ترى فى اقتران واقتراب الولايات المتحدة من الدول العربية خطرا يهدد مصالحها، كان سينعكس ويؤثر بالضرورة على انتخابات التجديد بالنسبة لأعضاء مجلس الشيوخ والنواب. ورغم إدراك أيزنهاور لعدم إعطاء اليهود أصواتهم له وتصويتهم لصالح منافسه (أدلاى ستيفنسون)، إلا أنه كان بلا شك يسعى لعدم إغضابهم أملا فى حصول حزبه الجمهورى على نسبة من أصواتهم فى الانتخابات المحلية تمكنه من السيطرة على المجالس التشريعية.

لقد كان بوسع أيزنهاور تجنب المناقشة فى داخل أروقة الكونجرس مخاطبًا الشعب الأمريكى من خلال الراديو والتليفزيون، كما فعل فى العديد من المناسبات، إلا أنه كان يدرك جيدًا أن قضية تمس إسرائيل لا تعالج بمثل هذه الكيفية، خاصة أن أيزنهاور كان حريصًا كل الحرص على حسن علاقته بالمجالس التشريعية، وعدم اتخاذ قرارات اعتمادًا على سلطته كقائد أعلى للقوات الأمريكية، كما فعل ترومان فى الأزمة الكورية، واضعا فى اعتباره نصيحة وزير الخارجية دالاس بتجنب «مثيرى المتاعب».

ولكن السؤال الذى يطرح نفسه هنا: هل حاولت إدارة أيزنهاور تجنب كل هذا واللجوء إلى الأبواب الخلفية تاركة الباب مواربًا بأن تنضم إلى حلف بغداد دون إثارة للمتاعب فى الداخل؟ من الواضح وطبقًا للوثائق الأمريكية أن أيزنهاور طرح فكرة إعطاء ضمانات لإسرائيل على شكل اتفاق ثنائى، وهذا ما قام به ريجان فيما بعد ـ مقابل انضمام الولايات المتحدة للحلف ـ إلا «أن سفراء دول حلف بغداد المعتمدين فى واشنطن عارضوا مثل هذه الخطوة»، على حد رواية دالاس، وتفسير ذلك أنه من الصعوبة بمكان على النظام الحاكم فى العراق قبول مثل هذا العمل، خاصة بعد اندحار شعبيته فى أعقاب حرب السويس، فإذا كشف أمر هذه الصفقة، فإنها سوف تكون حُكما بالإعدام على النظام فى العراق، وتضع فى يد عبد الناصر ورقة أخرى تجعله قادرًا على إثارة الجماهير ضد نورى والهاشميين فى العراق، وربما فى الأردن. يضاف إلى هذا وذاك عدم توقيع العراق لاتفاقية هدنة مع إسرائيل كبقية دول المواجهة المحيطة بها، مما جعل إسرائيل فى توجس دائم تجاه العراق، فإذا وضعنا فى الحسبان موقف العراق، فكذلك افتراضا، فإن باكستان كانت فى ذلك الوقت شديدة الحرص على حسن علاقتها بالدول العربية، خاصة السعودية، كدعم اقتصادى ومعنوى فى مواجهة الهند، وشيوع مثل هذا الأمر كان من شأنه أن يأتى بثمار عكسية فى علاقتها مع الدول العربية عامة والقوى الإسلامية داخليًا وخارجيًا خاصة، مما يدخلها فى عزلة فى مواجهة عدوها الأكبر والأخطر الهند. فإذا افترضنا تسليم إنجلترا وتركيا (أعضاء حلف الأطلنطى) بمثل هذا الحل؛ أى بمعنى قبول اشتراك الولايات المتحدة بصفة رسمية فى الحلف فى مقابل إعطاء ضمانات لإسرائيل، فإننا نجد أن معارضة محتملة من دولتين تمثلان وزنا فى تركية الحلف،

خاصة فى المنطقة العربية والإسلامية، تجعل واشنطن تفكر فى الأمر مليا، خاصة أن الإدارة الأمريكية كانت على وعى تام بحقيقة الأوضاع الداخلية فى العراق، وكذا وضع النظام الباكستانى فى مواجهة الهند وقوة المعارضة الداخلية.

وإذا كانت السياسة الأمريكية قد قامت على محورين أساسيين فى منتصف الخمسينيات، كما أوضح دالاس، **أولهما**: الحفاظ على أمن إسرائيل. **وثانيهما**: المحافظة على حسن العلاقة مع الدول العربية المنتجة للبترول، خاصة السعودية، فإن هذا كان أدعى لأن يفكر صانع السياسة الأمريكية فى عواقب دخول حلف بغداد وأثر ذلك على علاقة الولايات المتحدة بالسعودية، خاصة أن الأخيرة كانت فى عداء تاريخى مع الأسرة الهاشمية، والتى كان فرع العراق منها العضو العربى الوحيد فى حلف بغداد. فرغما عن المحاولات الأمريكية لتقريب المصالح بين النظامين السعودى والهاشمى، ومحاولات تجميع القوى وترتيب اللقاءات فى واشنطن إلا أن الثقة لا يمكن أن تزرع بين ليلة وضحاها، خاصة أن كلا منهما كان له مطمع ومطمح فى سوريا. وإذا كان العداء بين السعودية والعراق أمكن السيطرة عليه، فإن العداء البريطانى والسعودى لم يمكن التغلب عليه، خاصة أن كلا منهما بات متمسكا بموقفه إزاء واحة البوريمى.

ولكن إذا كان البترول وأمن إسرائيل قد تم وضعهما فى الاعتبار، فإن هنالك عامل آخر كان ماثلًا أمامهم فى واشنطن وقد لمسوه منذ إعلان التحالف التركى العراقى. لقد كان صناع السياسة على وعى شديد وإدراك كبير أن من الأسباب الرئيسية لفشل مهمة حلف بغداد، قيام عبد الناصر بدعاية مضادة مكثفة ضده منذ الإعلان عنه فى أوائل سنة ١٩٩٥، فكان انضمام الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحلف بصورة رسمية تأكيدًا لكل ما طرحه عبد الناصر بأن الغرب يسعى للسيطرة على المنطقة بصورة جديدة، من خلال سياسة الأحلاف والمعاهدات التى لم تكن تختلف من وجهة نظره عن أساليب الاستعمار القديم إلا فى الشكل. فأراد صناع القرار فى واشنطن، هذه المرة، تفويت الفرصة عليه بعدم الانضمام إلى الحلف بصورة رسمية، مع نقل الكرة إلى ملعب عبد الناصر باتهامه أنه أصبح بدوره جسرا للامتداد الشيوعى بالمنطقة، مما يهدد أمن وسلامة الأنظمة التقليدية ذات الاتجاهات المحافظة التى وجَدَتْ فى نشاط عبد الناصر، وتزايد علاقته بالكتلة الشرقية، خطرًا يتهددها.

ولكن إذا خرجنا عن نطاق المنطقة العربية وحساباتها، وكذا الدور الإسرائيلى،

لوجدنا أن هناك عاملًا لم ينظر إليه بعين الاعتبار وذلك لعدم وجود الوثائق الخاصة به وهو إيران. إن نظرة واحدة على علاقة إيران والولايات المتحدة، خاصة بعد انقلاب ١٩٥٣، أو ما يعرف بالانقلاب المضاد (Counter Coup)، كما أسماه كيرميت روزفلت، تُبَيِّنُ أن إدارة أيزنهاور كانت تتحاشى الارتباط العلنى بين النظام الإيرانى وتكتلات الدفاع الغربية عامة، والولايات المتحدة الأمريكية خاصة، لدرجة أن جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكى قد أبدى تحفظه على مشاركة إيران فى حلف بغداد فى سنة ١٩٥٥، معتبرًا ذلك نوعًا من إضعاف شعبية الحكم فى إيران وتشتيتًا لطاقته وموارده الاقتصادية، بل أكثر من هذا يضاعف من ازدياد حالة التوتر بين الشرق والغرب، ويجعل من إيران هدفًا لاحتمالات التوسع السوفيتى، ولذا كان من الصعوبة على صانع السياسة الأمريكية قبول الارتباط بحلفٍ إيران عضو فيه.

فإذا كانت إيران وأوضاعها، بالإضافة إلى الأسباب الأخرى، قد أبعدت الولايات المتحدة عن المشاركة فى حلف بغداد، فإن صداقة الهند ـ برغم حيادها، وعدم الرغبة فى إثارتها خاصة لاشتراك باكستان فى حلف بغداد ـ كانت ضمن الاعتبارات التى وضعها صانع القرار فى واشنطن، وهو ما أوضحه أيزنهاور فى رسالته إلى رئيس الوزراء الهندى (نهرو) فى ٧ يناير ١٩٥٧.

ولكن إذا كانت كل هذه العوامل مجتمعة جعلت واشنطن تعيد التفكير وتتأنى قبيل الإقدام على الانضمام إلى عضوية حلف بغداد، فإن هنالك عاملًا آخر كان محل اعتبارهم وهو العقلية العربية ورفضها لفكرة التحالف مع الغرب؛ فقد علَّمتْ التجاربُ العرب، أن الأحلاف معناها استعمار، فكان انضمام الولايات المتحدة إلى حلف قائم كوريثة لبريطانيا، سوف لا يكون له إلا تفسير واحد من جانب الجماهير العربية؛ وهو اعتباره محاولة أمريكية لإخضاعهم من جديد لنفوذ الغرب العسكرى، لقد كانت هذه العقلية، أو إن شئنا أن نقول المزاج العربى، يفضل فكرة الحياد؛ لأنه يرى مفهوم الحياد حفظًا لشخصيته ومقوماته، وأن تحالفه مع قوى الغرب هو انصهار لذاته وشخصه مما يجعله تابعًا أكثر منه ندًّا، فمع ظهور المد القومى وانهيار الإمبراطوريات كان على صناع السياسة فى واشنطن أن يتداركوا هذا، ويفضلوا مع طرح مبدئهم الجديد عدم النص على إقامة تحالف عسكرى اكتفاء بفكرة المساعدة الاقتصادية والعسكرية فى حالة تعرض دولة من دول المنطقة، سواء من دول الحزام

الشمالى (مجموعة حلف بغداد) أو من دول الحزام الجنوبى، لتهديد شيوعى. وفى كلتا الحالتين فإن واشنطن سوف تضرب عصفورين بحجر واحد: **أولهما:** التظاهر بعدم رغبتها فى فرض السيادة الغربية على العرب بحيث يتناسب مع احتياجاتهم، **وثانيهما:** أنها فى الوقت نفسه ستحقق أهدافها الإستراتيجية بإعطاء نفسها الحق فى تلبية طلبات كل من يسعى إلى المساعدة لتفادى أخطار الشيوعية سواء من الداخل أو من الخارج وكأنها رغبة ذاتية لإغاثتهم من عسرتهم.

وحيث إن عبد الناصر قد حدد منذ مطلع الخمسينيات دوائر النشاط المصرى والحركة، ممثلة فى الدائرة العربية والإسلامية والإفريقية، فإن النشاط قد أصبح مصدرًا للإزعاج بالنسبة لواشنطن مع المتغيرات الجديدة التى بدأت تفرض نفسها على الساحة العربية والدولية خاصة فى أعقاب أزمة السويس، فعلاقات عبد الناصر بالسوفييت قد أوصلت صانع القرار الأمريكى فى واشنطن إلى قناعة بأن عبد الناصر قد أصبح أداة لنشر النفوذ الشيوعى فى المنطقة تحت ستار القومية العربية، وأن ازدياد العلاقات التجارية بينه وبين دول الكتلة الشرقية أصبح مثارًا لتهديد الإستراتيجية الأمريكية آنذاك، والقائمة على مبدأ احتواء التغلغل السوفيتى فى المنطقة (The Containment of the Soviet Penetration) بحيث يهدد أمن وسلامة المصالح الإستراتيجية الغربية. لذا كان ولا بد أن تواجه الولايات المتحدة الأمر ولكن دون إفصاح عما تسعى إليه، فإذا كان هدف سياستها قبل إعلان مبدأ أيزنهاور أو بعد إعلانه هو التصدى لهذا الخطر، فما هى الوسائل والأفكار التى طرحت لتناول مثل هذا العمل؟

لقد أصبح عبد الناصر فى نظرهم يمثل نفوذا شريرًا (devil influence)، وهذا التقييم أو المقولة التى تكررت كانت انعكاسًا لسياسة عبد الناصر فى المنطقة؛ فهو على حد قول دالاس على الرغم من أنه قد استفاد استفادة كبيرة من السياسة الأمريكية أثناء أزمة السويس إلا أنه لم يتخذ خطوات إيجابية لتحسين علاقاته مع الولايات المتحدة، ويمكن أن نرجع أسباب هذا الموقف الأمريكى إلى عدة أسباب وليس إلى سبب واحد:

أولا: تباطؤ عبد الناصر فى بدء عملية تطهير قناة السويس، واستخدامها كورقة ضغط سياسى أراد من خلالها تحقيق بعض المكاسب السياسية، مما أزعج الخارجية

الأمريكية التى رأت فى استمرار هذه السياسة نوعًا من الإضرار بالمصالح الغربية عامة والبريطانية خاصة.

ثانيًا: أن نفوذ عبد الناصر فى سوريا وصلته القوية بضباط الجيش، خاصة أعضاء المكتب الثانى وعلى رأسهم عبد الحميد السراج، قد جعلهم لا يقومون بإصلاح خط أنابيب البترول التابع للشركة البريطانية الموصلة بين العراق وسوريا. مما يؤثر بلا شك تأثيرًا عكسيًا غير مرغوب فيه على الاقتصاد العراقى، وكذا احتياجات السوق الأوروبية عامة والبريطانية خاصة من بترول المنطقة، لا سيما فى أثناء فترات الشتاء البارد فى أوروبا.

ثالثًا: استمرار عبد الناصر فى الهجوم على نظام كميل شمعون فى لبنان وكذا نورى السعيد فى العراق بسبب موقفهما من مصر أثناء أزمة السويس، وتجنبهما اتخاذ خطوات دبلوماسية قوية لدعم الموقف المصرى رغما عما أعطاه من تأكيدات للسفير الأمريكى فى القاهرة بتوقف حملاته الدعائية ضدهما، إلا أن الأفعال تختلف عن الأقوال، مما جعله محل شك دائم من جانب الإدارة الأمريكية، خاصة جون فوستر دالاس وزير الخارجية.

كل هذه العوامل مجتمعة، بالإضافة إلى العوامل السابقة، قد جعلت صناع القرار فى واشنطن يصرون على ضرورة اتخاذ خطوات جادة فى مواجهة نمو وتزايد نفوذ عبد الناصر، الذى خرج من حرب السويس أكثر قوة من ذى قبل، ويمكن لنا، وطبقًا للوثائق الأمريكية، أن نلقى الضوء على هذه الخطوات أو السياسات التى حاولت واشنطن اتباعها لكبح جماح عبد الناصر دون إثارة أو ضوضاء، أو إن شئنا أن نقول أنهم اتبعوا ما يعرف بـ «الدبلوماسية التحتية» (Covert Diplomacy)؛ وذلك تجنبًا لما وقع فيه البريطانيون من قبل من تحويل عبد الناصر إلى زعيم فى المنطقة يهدد مصالحهم بسبب اتباعهم ما يعرف بـ «الدبلوماسية العلنية» (Overt Diplomacy) أو المواجهة المباشرة معه. سيرًا على الأسلوب الاستعمارى القديم.

لقد كانت واشنطن فى حيرة من أمرها، وأصبح واضحًا أن صناع القرار فى داخل أروقة الحكومة الأمريكية كانوا منقسمين على أنفسهم تجاه كيفية التعامل مع عبد الناصر. فرغمًا عن أن دالاس كان يردد دائمًا أنه بالنسبة لأيزنهاور كالمحامى

بالنسبة لموكله، عليه أن يقدم إليه النصح والإرشاد ولكن دون أن يفرض عليه إرادته أو يتخطى حدوده، إلا أنه فى الأغلب كان رأى هذا المحامى يبدو مقبولًا أو مسموعا لدى أيزنهاور لفرط ثقته فى وزير خارجيته، أو إن شئنا نقول «وزيره الأول»، الذى تحولت السياسة الأمريكية فى عهده إلى ضيعة خاصة، لا ينازعه فيها منازع ولا يرنو أحد من أعضاء مجلس الأمن القومى الأمريكى (NSC) بنظره إليها، كما حدث لخلفائه من بعده، خاصة فى فترة رئاسة ريتشارد نيكسون.

لقد طرح أيزنهاور على دالاس فى مذكرة فى ١٩ ديسمبر ١٩٥٦ «ضرورة بناء نوع من الثقة المتبادلة بين الدولتين»، بل أكثر من هذا فإن أيزنهاور فى فترة سابقة لم يتردد فى أن يطرح على وزير ماليته «هيوبرت همفرى» إمكان تراجع أمريكا عن قرار سحب عرض تمويل مشروع السد العالى، وكذا القيام بإقراض مصر مبلغ ٧٥ مليون دولار أمريكى، إلا أن هذه الأفكار سرعان ما كانت تواجه بمعارضة من دالاس الذى أرسل إلى سفيره فى نفس الفترة محملًا عبد الناصر مسئولية الوجود السوفيتى فى المنطقة وما يترتب عليه من نتائج خطيرة.

وإمعانًا من دالاس لإثبات صحة نظريته، وقطعًا للطريق على محاولات أيزنهاور فى الاقتراب من عبد الناصر، فقد طلب من سفيره بالقاهرة ـ وهو يعلم الرد مسبقًا ـ بأن يطلب من عبد الناصر إبعاد الوجود السوفيتى لتحقيق الأمن والاستقرار للمنطقة، وهو ما قام به السادات في السبعينيات أملًا منه فى كسب الإدارة الأمريكية لتحريك الموقف فى الشرق الأوسط. وكأن هذا الموقف قد أصبح التزاما أمريكيًا يسعى إليه صناع القرار فى واشنطن حينما تلوح لهم الفرصة لتحقيقه.

ولكن إزاء عدم رغبة عبد الناصر فى الاستجابة للشروط الأمريكية التى كان معناها تخليه عن سياسته فى استخدام الكارت السوفيتى كورقة ضغط على الغرب لتحقيق مصالحه فى وقت اشتداد الأزمات، فإن دالاس لم يجد بدًا فى الإعلان أمام اجتماع ضم نواب الحزبين الجمهورى والديمقراطى بأن «عبد الناصر شخص لا يمكن الثقة فيه أو الاتكال عليه».

ورغمًا عن أن تقارير مجلس الأمن القومى الأمريكى كانت كثيرا ما تنصح بضرورة قبول القومية كأمر لا مفر منه «وأنها تطور مُلحٌّ فى حياة شعوب المنطقة،

وأنه بدلا من التصدى لها فإنه يمكن توجيهها وتسييرها فى الطريق الذى يتواءم مع مصالح الغرب». إلا أن هذه النصيحة لم تجد آذانًا صاغية لدى دالاس. فقد كانت مشكلة وزير الخارجية الأمريكى دالاس أنه يحاول أن يفرض نمط تفكيره على الآخرين ناظرا للعالم من خلال منظور الحرب الباردة والصراع بين الشرق والغرب، حقيقة أن هنالك بعض الأصوات التى ارتفعت تنبه إلى خطورة مثل هذا التفكير وطالبت بضرورة إعادة التفكير فى مثل هذه السياسات، وأنه لا بد من وضع تصور لمثل هذه الأمور فى ظل ظروف نمو القوى الإقليمية وإمكانية الاستفادة منها وتوجيهها أو إن شئنا ترويضها، بحيث تسير فى قنوات تخدم المصالح الغربية، إلا أن هذه الصيحات كثيرا ما كانت تجد آذانا صماء فى ظل الظروف الدولية والمحلية مثل تحقيق الانتصارات بالنسبة للمعسكر الشرقى ونمو الحياد الذى كان يتعارض مع المصالح الأمريكية، وكذا حمى المكارثية التى أصبحت سيفا مسلطًا على رقاب الجميع «وأصبح الكل يخشى الوقوع تحت رحمة تقارير الأمن».

حقيقة أن السياسة الأمريكية كانت تهدف إلى تحقيق شىء واحد وهو احتواء الخطر السوفيتى، ولكن وسائل تنفيذ مثل هذه السياسات جعلت شكلها العام لا يسير فى خط منتظم فى تعاملها مع القوى المحلية، غير واضعين فى الاعتبار ظروف مثل هذه القوى، والصراعات التى كانت تعيش فيها، ومحاولة كل منها أن تفرض نفسها على الآخرين، وتحول العلاقات فيما بينها إلى ما يمكن أن يطلق عليه ولو مجازًا «الحرب الباردة».

لقد حاول عبد الناصر أن يكسب ثقة واشنطن ظنا منه أن قضية الصراع العربى ـ الإسرائيلى هى لب المشاكل بين مصر والغرب، وأن عليه أن يسير بخطوات نحو السلام، ولو بصورة حذرة لا تكلفه زعامته ولكن على الأقل تجعله محل ثقة واشنطن والغرب، فلقد قبل عبد الناصر، طبقًا لشهادة السفير الأمريكى بالقاهرة (Raymond Hare) فى الفترة من أغسطس ١٩٥٦ إلى يناير ١٩٥٨، بوجود قوات للأمم المتحدة بين مصر وإسرائيل حتى تكون أداة لمنع تجدد القتال بين الجانبين، بل أكثر من هذا فقد أبدى عبد الناصر استعداده لإيقاف غارات الفدائيين من الأراضى المصرية، وأعلن أنه يجعل نفسه مسئولا فى حالة تكرار مثل هذه الأعمال سعيًا من هذا إلى أن يثبت أن مصر يمكن لها أن تكون معبرًا للسلام وليست أداة لعرقلته، وهو

ما سعت إليه واشنطن حتى مارس ١٩٥٦ وذلك بعد انهيار مهمة أندرسون المكوكية التى سبقت رحلة كيسنجر الشهيرة.

ولكن عبد الناصر لم يدرك المتغيرات التى طرأت على الساحة الدولية، خاصة بعد حرب السويس، وتحول واشنطن إلى دور الحامى للمصالح الغربية فى مواجهة نمو نفوذ الاتحاد السوفيتى بالمنطقة، وأن لعبة السلام بين العرب وإسرائيل لم تعد لها الأولوية بالنسبة إلى الإدارة الأمريكية كما كان الحال من قبل. لقد حققت إسرائيل كل ما تريد ولم يعد شغل واشنطن الشاغل قضية الصراع العربى ـ الإسرائيلى؛ بل أصبحت تنظر إلى المنطقة كقوة عالمية لديها مسئوليات دولية من خلال إستراتيجية طويلة الأمد، بينما عبد الناصر كقوة محلية لم ير الأمور إلا من خلال منظوره الخاص، وهو منظور القوى المحلية التى تسعى إلى تكريس زعامتها سواء محليا أو عربيا، متأثرًا بظروف دائرة عمله وما يحيط به.

لقد كانت كل التقارير تحذر من أن عبد الناصر يسير بمصر وبالمنطقة نحو الشيوعية. ولقد كانت هذه الصيحات التى أطلقها بعض المصريين من المعادين للنظام، موضع دراسة فى واشنطن، وانقسم الرأى حولها؛ فبينما يؤكد العسكريون على خطورة الوضع من منظورهم، وأن هذا يستلزم تزايد الوجود العسكرى الأمريكى فى المنطقة، فإن دوائر وزارة الخارجية التزمت الحيطة والحذر تجاه هذه الخطوة التى كانت بلا شك سوف تساعد على تصعيد الحرب الباردة بين الكتلتين، وتحول عبد الناصر إلى شهيد سياسى فى نظر العالم.

ولكن ما هى الخطوات التى اتخذتها واشنطن لتجنب ردود الأفعال هذه، مع تنفيذ سياستها فى نفس الوقت؟

وهى المرحلة التى يمكن أن نطلق عليها الخروج من مرحلة رسم السياسات إلى مرحلة تطبيق الواقع العملى، ونستطيع أن ندرجها، طبقًا لما استخدمه محمد حسنين هيكل من تقسيمات فى العلاقات بين مصر والولايات المتحدة فى كتابه «نحن وأمريكا»، بأنها مرحلة الاحتواء.

وهنا نرى كيف وقع التقارب والتباعد فى العلاقة بين الجانبين. ولكن كيف يتأتى ذلك؟

أشرنا فيما سبق إلى دوائر النفوذ والحركة المصرية كما حددها عبد الناصر فى كتابه «فلسفة الثورة»، مُركـزين علـى أن الدائرة العربية هى أهم هذه الدوائر «وأوثقها ارتباطًا بمصر».

ولذا فإن السياسة الأمريكية كان لا بد لها وأن تركز على احتواء النفوذ المصرى فى دائرة الحركة العربية، بمعنى تجريد مصر من ورقة أساسية من أوراق الضغط التى يمكن لها الاستناد عليها فى مواجهة القوى الغربية، مع التركيز بصورة أو بأخرى على مجموعة من الدول العربية التى كانت قد ارتبطت مصلحيًا بمصر فى مواجهة المحور الهاشمى، أو كانت مصر تنظر إليها كعمق إستراتيجى يتيح لها الحركة سواء فى الشرق أو الغرب منها.

محاولات الولايات المتحدة تقليص النفوذ المصرى وضرب زعامة عبد الناصر

إن بداية هذه السياسة الأمريكية لم تظهر فى وليد أعقاب أزمة السويس أو نظرية ملأ الفراغ التى نشأت فى نهاية ١٩٥٦ وبداية ١٩٥٧، بل إن مرجعها يعود إلى بداية عام ١٩٥٦، وعلى وجه التحديد بعد فشل مهمة جون أندرسون المكوكية لتحقيق السلام بين مصر وإسرائيل، فقد أوصى أندرسون بأنه على الولايات المتحدة أن تقوم بالتركيز على ضرب المحور المصرى ـ السعودى، وفى نفس الوقت جذب ليبيا ـ غرب مصر ـ إلى الولايات المتحدة وإبعادها عن دائرة النفوذ المصرى؛ رغبة فى حصار النظام المصرى، خاصة أن الأخير لم يكن يتمتع بعلاقات حسن جوار مع جاره الجنوبى فى السودان إثر أحداث الاستقلال ونظرة السودانيين التشككية، خاصة جماعة حزب الأمة، إلى نوايا النظام المصرى تجاهه بوجه خاص والسودان بوجه عام، بالإضافة إلى محاولة ضم إثيوبيا إلى المحور المعادى لمصر لإحكام الحصار عليها من الجنوب.

ومنذ ذلك الوقت ـ مارس ١٩٥٦ ـ فقد أشار أيزنهاور فى مذكرة له إلى وزير خارجيته جون فوستر دالاس تحت عنوان «سياسات الشرق الأوسط» بضرورة اختيار شخصية تصلح لقيادة المنطقة يكون لديها القدرة على منافسة عبد الناصر، وأنه يرى أن الملك سعود «أصلح من يقوم بهذا الدور». ولم تتوان الإدارة الأمريكية عن تعضيد

هذه السياسات لضرب المحور المصرى السعودى. إلا أن هذه التوصيات سرعان ما خبت تحت وطأة الأحداث التى شهدتها المنطقة بدءًا من تأميم قناة السويس وما صاحبها من مقدمات وما ترتب عليها من نتائج غيرت شكل خريطة الأحداث فى المنطقة، وألقت بالعبء بصورة أكثر وضوحًا على الولايات المتحدة التى بدأت فى طور المواجهة لاحتواء ما تراه من جانبها خطرًا يهدد الغرب بصفة عامة ويتعارض مع إستراتيجيتها بصفة خاصة.

وبدأت التوصيات تأخذ طور التنفيذ استغلالا لعقدة الخوف من الشيوعية من جانب الأنظمة العربية المحافظة التى كانت ترى فى الشيوعية خطرًا يهددها أمنيًا واقتصاديًا وعقائديًا.

ومن هذا المنطلق طرح أيزنهاور من جديد على دالاس ضرورة «بناء شخصية منافسة لعبد الناصر تتمتع بمقومات معينة، وبهذا فإن عبد الناصر لن يحتفظ بمكانته لمدة طويلة».

وانطلاقًا من الموقف فإن أيزنهاور مع نهاية شهر يناير ١٩٥٧، لم يجد غضاضة فى اختراق البروتوكول والتقاليد المرعية، وقام بنفسه بمقابلة الملك سعود بالمطار استجابة لمطلب الأخير الذى ربط بين زيارته وتحقيق مطلبه هذا، الذى كان موضع معارضة شديدة من جانب دالاس ومستشارى الخارجية، إلا أن رغبة أيزنهاور فى إضفاء نوع من المهابة على سعود وإبرازًا لأهميته كزعيم للعالم الإسلامى والعربى، دفعت به إلى أن يصم أذنيه عن نصيحة وزير خارجيته، ضاربًا عرض الحائط بالتقاليد والمراسم آملًا فى أن تكون هذه الزيارة وما سيترتب عليها من نتائج بداية النهاية بالنسبة لعبد الناصر كزعيم للمنطقة، وتطورا جديدًا بالنسبة للسياسة الأمريكية، التى لم تر فى زعامة عبد الناصر ما يخدم أهدافها، وكذا الحال بالنسبة لنورى السعيد خاصة فى هذه المرحلة.

ورغبـة فى إضفـاء نوع من المهابة على العاهل السعودى وكذا ضعضعة لزعامة عبد الناصر، فإن دالاس وأيزنهاور قد أشارا عليه بضرورة أن يوضح لهما صور إمكانيات التعاون الأمريكى ـ السعودى لمواجهة انتشار الشيوعية فى المنطقة، وبالتالى تضرب الولايات المتحدة عصفورين بحجر واحد:

أولهما: ضرب المحور المصرى ـ السعودى، وبالتالى يفقد عبد الناصر ورقة هامة من أوراق الضغط السياسى التى طالما استعملها فى مواجهة ضغوط الغرب المتزايدة عليه خاصة بعد عام ١٩٥٥.

وثانيهما: إيجاد حليف من داخل المنطقة يعول عليه فى الترويج لمبدئهم الجديد، تتوافر فيه كل الشروط والمؤهلات التى لا تتوافر فى غيره من حكام المنطقة. فهو معروف بعدائه لإنجلترا، خاصة فى أعقاب النزاع حول واحة البوريمى، كما أن تأييده لخط عبد الناصر القومى ينفى عنه أية تهمة قد تلصق به وتجعل منه فى نظر الكثيرين من الساسة العرب أكثر قدرة وحنكة على قيادة المنطقة فى مواجهة النفوذ الهاشمى، خاصة فى سوريا. يضاف إلى هذا وذاك ما تتمتع به بلاده من مكانة دينية وكذا وضعها الاقتصادى، مما يجعلها قادرة على العطاء الروحى والمادى لغيرها، ومما يجعل منها محط أنظار الكثيرين. فلو افترضنا صحة ما سبق ذكره فإن الولايات المتحدة قد أغلقت الباب تمامًا فى وجه عبد الناصر من ناحية الشرق، فالعراق رفضت شروط المصالحة المصرية طالبّة من عبد الناصر أن يكف عن حملاته الموجهة ضدها كشرط مسبق لتحسين علاقاتها معه.

فكيف يتم هذا الصراع بين السياسى العجوز والمتطلع الجديد؟ فكل منهما يسعى نحو الزعامة بلا هوادة. والنظام اللبنانى ذو توجهات غربية ولا يرتبط بالمنطقة العربية إلا من خلال مصالحه الاقتصادية. وسوريا كما أوضحنا تتقاذفها الأمواج بين المحاور العربية. وإجهازا على هذا التخبط وإمعانا فى إيصاد الشرق أمام مناورات عبد الناصر فقد اقترح الرئيس الأمريكى ـ ١٩ نوفمبر ١٩٥٦ ـ على دالاس ومعاونيه فى محادثة تليفونية، ضرورة دعوة بن جوريون ونورى السعيد بالتتابع لزيارة واشنطن لتنسيق المواقف تجاه الوضع فى سوريا. حقيقة أن هذا لم يحدث ولم تتم أى من الزيارتين، إلا أن مجرد التفكير فى مثل هذه الخطوة آنذاك يعكس الرغبة الأمريكية فى تضييق الخناق حول عبد الناصر، كما أنه من الناحية الأخرى يعكس الرغبة الأكيدة فى خلق محاور مضادة للمحور السورى ـ المصرى ـ السعودى. وقد بدأ هذا بتصفية المواقف بين السعوديين والهاشميين والتقريب بين الطرفين، ثم محاولة التنسيق بصورة أو بأخرى بين العراق وإسرائيل وتوحيد الهدف بينهما، على الرغم أن كلًا منهما كان فى حالة حرب منذ ١٩٤٨، نظرًا لعدم توقيع العراق لاتفاقية الهدنة أسوة ببقية الدول المواجهة مع إسرائيل، والتى خاضت حرب ١٩٤٨.

فإذا انتقلنا من هذه المرحلة وهى مرحلة المحاور المضادة نجد أن واشنطن قد لجأت إلى سياسة التحريض بدفعها تركيا وكذا العراق لإشعال الموقف فى سوريا مستغلة عقدة المنطقة العربية، وخوف الأنظمة من انتشار الشيوعية، وبالتالى تضمن احتواء الموقف فى سوريا ـ الواقعة في نظرهم ضمن دائرة نفوذ عبد الناصر وكذا السوفييت ـ دون اعتراض من الداخل قد يؤدى إلى إشعال الموقف بصورة تتعارض مع مصالح الغرب وإستراتيجيته.

والأردن ذات وضع حساس؛ فعلى رأسه ملك هاشمى، وخوفه يجعله يرنو ببصره ويتطلع إلى جاره القريب القوى مع حذر شديد؛ بسبب الوجود الفلسطينى داخل أرضه، وطول خط الحدود مع عدو يسعى لإيجاد الفرص لتوجيه ضربات انتقامية يشعر جيرانه من خلالها بقوته، مما جعل النظام فى الأردن يعيش فى ترقب وحذر للوضع فى الداخل وكذا فى الخارج.

كـل هـذه العوامـل مجتمعـة جعلت الحدود الشرقية لمصر وإمكانية المناورة لعبد الناصر فى هذه الجبهة شبه مغلقة أمام عبد الناصر على حد تقدير واضعى السياسات فى الولايات المتحدة الأمريكية.

فإذا افترضنا صحة هذا، فما هو الموقف بالنسبة لمصر فى الغرب والجنوب؟ لقد بدأت الدبلوماسية الأمريكية تنشط فى هذه الاتجاهات، مستغلة تزايد النشاط المصرى، والذى رآه البعض «أنه تدخل فى الشئون الداخلية لبعض الدول العربية والإفريقية، فلقد رحبت واشنطن بقرار الحكومة الليبية فى ٦ مارس ١٩٥٧» بتقليص عدد المستشارين العسكريين المصريين العاملين هناك، والإقلال من استخدام الضباط المصريين العاملين فى مجالات التدريب العسكرى، وأكثر من هذا فإنه قد بدأت تتردد فى داخل اجتماعات مجلس الأمن القومى الأمريكى إمكانية قيام الولايات المتحدة بتقديم مساعدات مالية إلى ليبيا تعويضًا عن المساعدات البريطانية «خشية قيام ليبيا بالالتجاء إلى مصر أو الاتحاد السوفيتى لتعويض هذا النقص، وذلك فى اجتماع ٢ مايو ١٩٥٧».

ومن هنا يتضح لنا رغبة صناع السياسة فى واشنطن فى إحكام الحصار حول مصر، خاصة من ناحية الغرب ـ فليبيا آنذاك كانت هى الدولة العربية الوحيدة فى غرب مصر التى كانت تتمتع بالاستقلال، على عكس دول المغرب العربى الأخرى، التى كانت

لا تزال تحت وطأة الاحتلال الفرنسي ـ لأنها تشكل عمقًا وأهمية إستراتيجية بالنسبة لمصر وكذا بالنسبة للقوى الغربية على السواء، خاصة أن موقع ليبيا وإطلالها على البحر المتوسط، وقربها من الجزر الإيطالية إحدى القواعد الأساسية بالنسبة للأسطول الأمريكي السادس، يجعل من الصعوبة لدولة كالولايات المتحدة أن تضحى بها أو تتركها عرضة للأهواء، خاصة فى مرحلة عدم الثقة بينها وبين عبد الناصر، وكذا ازدياد تصاعد الحرب الباردة بين القوتين العظميين، حيث إنها نظرت إلى أن أى امتداد للنفوذ المصرى يعتبر امتدادًا للنفوذ السوفيتى. ولذا فإن الولايات المتحدة لم تجد فرصة إلا وسعت إليها لإغلاق الطريق أمام إمكانية تقدم عبد الناصر ناحية الحدود الغربية لمصر، والتى سوف ينتج عنها طبقًا لتقديراتهم انتشار النفوذ السوفيتى فى تلك المناطق.

وإذا كانت حدود مصر الغربية تمثل عمقًا إستراتيجيًا لمصر، فإن الجنوب كان لا يقل عنه أهمية، خاصة أن مصر تستمد حياتها منه حيث يجرى النيل من هناك إلى الشمال، وحيث كانت دوائر الحركة المصرية تحتم وجود علاقات قوية بين مصر وبقية أجزاء القارة الإفريقية التى تعد منطقة للمصالح الإسرائيلية. فإذا أمكن إحكام الحصار حول مصر فى الجنوب فإن هذا سوف يسهل بلا شك تنفيذ مخطط السياسة الأمريكية آنذاك الهادف إلى عزل مصر عربيا وإفريقيًا، ولذا فإنه قد بدأت تطرح إمكانية تحريض بعض الدول العربية والإفريقية على قطع علاقاتها بمصر، بل أكثر من هذا فإن نائب الرئيس الأمريكى، ريتشارد نيسكون، قد قام ولأول مرة بجولة فى القارة الإفريقية لهذا الغرض، وفى أثناء زيارته للسودان فى مارس ١٩٥٧، قد بدأ يستخدم ما يعرف بدبلوماسية «العصا والجزرة» فى التلويح بإمكانية تقديم المساعدات الأمريكية الاقتصادية للسودان ـ حديث الاستقلال ـ فى مقابل مواجهة الخطر الشيوعى الزاحف نحو القارة الإفريقية آملًا فى حصارها من ناحية الجنوب، مركزًا على الدور المصرى فى المنطقة وإبعاده عن الأوضاع الداخلية للقارة.

وكان مما شجع الولايات المتحدة على الاستمرار فى مثل هذه السياسة الهادفة إلى إحكام الحصار حول مصر، ترحيب بعض الدول العربية والإسلامية كالسعودية والعراق وليبيا ولبنان وكذا إيران وتركيا والعراق بالمبدأ الجديد. ولم يجد عبد الناصر أمامه ـ طبقًا للوثائق الأمريكية ـ سوى إبداء نوع من التحفظ إزاء هذه السياسة الهادفة

إلى عزله، أو سلب انتصار السويس منه، أو شطب اسمه على حد تعبير شارل مالك وزير خارجية لبنان «They have written Nasser off».

وإذا أردنا أن نترجم ما احتواه تعبير شارل مالك نجد أن تعليمات دالاس التى أصدرها لسفيره فى القاهرة هى أصدق تعبير عن هذه السياسة، فرغمًا عن أن الولايات المتحدة قد استطلعت الآراء بشأن سياستها المقترحة فى المنطقة قبيل الإعلان عنها، إلا أن دالاس قد أشار على سفيره فى القاهرة «بألا يلوح لعبد الناصر أنهم فى مفاوضات مباشرة معه بشأنها (المنطقة)». وبهذا فإن الحكومة أرادت أن تنهج نهجًا جديدًا فى معالجة الموقف فى المنطقة بحيث يتسنى لها أن تدير لعبة الصراع من منظورها هى وليس من منظور القوى الإقليمية، التى سعت فى نظرهم إلى اللعب على الحبلين، مستغلة فى بعض الأحيان ورقة الضغط السوفيتى لتحقيق ما تريده من الغرب.

عبد الناصر ومبدأ أيزنهاور

إلا أن عبد الناصر لم يجد غضاضة فى أن يسعى للتقرب من الولايات المتحدة، وكان دافعه فى ذلك رغبته فى عدم الصدام مع سياستها، أملا فى استعادة أنفاسه، لإصلاح الوضع الداخلى، خاصة فى أعقاب حرب السويس وما ترتب عليها من نتائج. ومن هذا المنطلق فإنه قد طرح على السفير الأمريكى عدة نقاط نلخصها فى الآتى:

أولا: إيقاف الأعمال الفدائية الموجهة ضد إسرائيل عبر الأراضى المصرية مع إشارته أن مثل هذه الأعمال «تتعارض مع مصالح مصر» وذلك فى يناير ١٩٥٧.

ثانيا: إيقاف الحملات الإذاعية المعادية لتركيا وباكستان.

ثالثا: إيقاف النشاط المصرى والتدخل فى الشئون الداخلية لدول المنطقة، خاصة فى لبنان والأردن، مع التركيز على تحجيم دور الملحقين العسكريين فى تلك البلاد.

ولكن فى النهاية إذا كان عبد الناصر قد قدم كل ما يمكنه لإرضاء صانع القرار فى واشنطن، فهل قبلت واشنطن شروط مصالحته؟ وهل آمنت بإمكانية قيام نوع من الوئام يكفل له الحق فى قيادة المنطقة، خاصة إعلانها لمبدأ أيزنهاور؟ كل هذا سوف يظل موضع تساؤل وشد وجذب فى الشهور التالية، وهو ما بين مصر وسوريا.

الفصل الخامس

التقارب والتباعد بين الدولتين فى أزمتى الأردن وسوريا ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨

رأينا فى الفصل السابق كيف حاولت واشنطن أن تُحكم الحصار حول مصر بإحاطتها بسياج عازل من الدول العربية حتى لا يمتد تأثيرها إلى الآخرين، وانطلاقًا من هذا فإن واشنطن لم تجد غضاضة فى إعلان مبدأ أيزنهاور فى ٥ يناير ١٩٥٧، معلنة للعالم أنهـا أصبحت حامية للنفوذ الغربى فى المنطقة، متخلية عن الأنماط القديمة التى عرفتها دول المنطقة من معاهدات ثنائية أو أنظمة الدفاع الجماعى، مبدية رغبتها فى الدفاع عن أمن وسلامة دول الشرق الأوسط فى مواجهة انتشار «النفوذ الشيوعى».

لقد خوَّل المبدأ الذى أقرته السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية ثلاث ركائز رئيسية، ويمكن لنا أن نلخصها فى الآتى: أُعطيت لرئيس الجمهورية صلاحيات استخدام القوات المسلحة لمساعدة دول منطقة الشرق الأوسط فى حالة تعرضها لهجوم من القوى الشيوعية، وذلك بناء على طلب دول المنطقة. كما خوَّل المبدأ للسلطة التنفيذية الحق فى تقديم معونات عسكرية لأية دولة من دول المنطقة الراغبة فى هذا. وعلى الصعيد الاقتصادى أعطى المبدأ للسلطة التنفيذية الحق فى تقديم معونات اقتصادية لدول المنطقة لتساهم بذلك فى تحقيق ارتفاع مستوى معيشة سكان المنطقة وتحسين أحوالهم حتى لا يقعوا فى براثن الشيوعية.

لقد أصبحت الولايات المتحدة وجها لوجه أمام قوى الشيوعية الاشتراكية، سواء

الدولية أو المحلية، ولم يعد بالإمكان أمام صناع السياسة فى واشنطن أن يتواروا وراء الستار.

لقد كان مبدأ أيزنهاور تعبيرًا عن الطريقة التى رأت فيها الولايات المتحدة العالم، خاصة الكيفية التى رأت إدارة أيزنهاور فيها النضال ضد المعسكر الشيوعى، فلم يكن ثمة مكان للحلول الوسط، كما لم يؤخذ بعين الاعتبار المدى الذى ستصل إليه الحرب الباردة فى المنازعات العربية المحلية التى قد تثير قضايا يراها صناع السياسة فى واشنطن واضحة وضوح الشمس. فلتأكيد المبدأ، على سبيل المثال، كان على أية دولة عربية تؤمن به الإعلان عن موقفها المعادى، ليس ضد روسيا فحسب، وإنما ضد الدول العربية المجاورة أيضًا، والتى تتخذ خطًا مناوئًا لسياسة واشنطن، ومع هذا فإن وزير الخارجية الأمريكى جون فوستر دالاس قد حاول أن يوضح للكونجرس فى إحدى جلسات الاستماع بأن «الولايات المتحدة لم تذهب للشرق الأوسط للسيطرة عليه، بل إن وجودها هناك لا بد وأن يُحَسَّ من خلال تعهداتها، وكذا من خلال تحويل الأقوال إلى أفعال».

والسؤال الملح هنا: إذا كانت هذه رؤية صانع القرار فى واشنطن لدوره، فما هى رؤية الجانب العربى، سواء المؤيد أو المعارض، لمثل هذه السياسة التى بدأت تفرض نفسها على منطقة الشرق الأوسط خاصة الدول العربية؟ وكذا، هل هناك ثمة فــارق بين مرحلتى: النظرية والتطبيق. لا سيما فى ظل وجود حالة انعدام الثقة بين عبد الناصر الذى كان يمثل تيار القومية العربية، والذى رأت فيه واشنطن أداة للشيوعية الدولية، وبين واشنطن التى رأى فيها عبد الناصر استمرارًا للإمبريالية الغربية؟ لقد أخذت حالة التقارب والتباعد تسيطر على العلاقة من جديد.

لقد حاول عبد الناصر أن يستغل شعبيته لإجبار واشنطن على الاعتراف بدوره فى المنطقة. وكان البيان المشترك الصادر عن القيادة المصرية ـ السورية ـ السعودية، فى ١٩ يناير ١٩٥٧، بمثابة إعلان رفض النظرية «ملأ الفراغ» الذى تغنى به دالاس وحاول أن يجعل منه المبرر الأساسى وراء إعلان المبدأ آنذاك.

وقد أثار النشاط المصرى فزع العديد من دوائر المنطقة، التى خشيت على ضياع نفوذها، وبدأت تنظر بعين الحذر والترقب إلى ما عساه أن ينتج عنه. ولم يعد الخوف

من الشيوعية هو الدافع وراء كل هذا، وإنما كانت الرغبة فى المحافظة على النفوذ وكراسى الحكم هى المعيار الذى يتحكم فى مجريات الأمور آنذاك، ووجد البعض فى إعلان مبدأ أيزنهاور طوق نجاة يبرر لهم الاستعانة بقوى أجنبية لمواجهة ما أسموه بانتشار النفوذ الشيوعى وتسربه.

بدأت الأنظمة العربية تحت حُمَّى الخوف من الشيوعية تسعى ناحية العون الأمريكى بحجة اتقاء تزايد النفوذ الشيوعى، واستغلت واشنطن عقدة الخوف، بل إنها جسدتها حينما عملت على ضرب المحور المصرى ـ السعودى، وهو ما نجحت فيه. وأصبحت الحرب العربية الباردة واضحة للعيان، وعقدة الزعامة تسيطر على الجميع. والكل يسعى إلى إبراز ذاته وتكريس سياساته على حساب الآخرين لتحقيق هذا الهدف، وواشنطن تستقطب من تجد فيهم الرغبة والاستعداد لمسايرتها لمواجهة امتداد النفوذ المصرى، الذى نظرت إليه على أنه امتداد طبيعى لنفوذ موسكو فى المنطقة. غير واضعة فى اعتبارها نمو الشعور القومى وتزايده، وأنه كان يمكن لها أن تستقطبه أو تحيده لمصلحتها باتباع سياسة أكثر مرونة، وذلك حسب توصية السفارة الأمريكية بالقاهرة.ولكن حالة الشك التى سيطرت على الخارجية الأمريكية عامة وجون فوستر دالاس خاصة، تجاه مصر، أو بالأحرى عبد الناصر، لم تجعل بالإمكان التراجع عما خططوا له. وزاد الموقف تعقيدًا توارد تقارير من مصادر، لا يرقى إليها شك فى نظرهم، عن إمكانية قيام عبد الناصر بنوع من النشاط المضاد فى الدول العربية، وتهديداته بإمكانية إسقاط بعض الأنظمة العربية الموالية منذ نشأتها للغرب، كالنظام الأردنى، أو إحداث قلاقل فى بعض الدول الأخرى. وجاءت الأحداث تباعًا تنذر بأن التهديد يمكن أن ينقلب إلى حقيقة وتمثل ذلك فيما يعرف بالأزمة الأردنية فى أبريل ١٩٥٧، والتى أطلق عليها كامبل (Campbell) المحلل السياسى والعسكرى الأمريكى فى كتاباته «الاختيار»؛ لأنها كانت بمثابة فرصة تضع فيها واشنطن سياستها الجديدة موضع التطبيق.

حقيقة، كان ظاهر الأزمة صراعًا داخليا بين ملك ووزرائه؛ ملك سعى نحو الغرب لينال مساعدته، وتمثل ذلك فى شجبه للشيوعية فى بداية فبراير ١٩٥٧، ليتمكن من الحصول على المعونة الأمريكية لبلاده طبقًا لمبدأ أيزنهاور. بينما رئيس وزرائه سليمان النابلسى يسعى إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى مُعلنًا انتهاء

المعاهدة البريطانية الأردنية، متقاربًا مع مصر وسوريا، متخذًا الحياد مبدأ لحكومته. مُشْعِرًا الملك حسين بأنه يملك ولا يحكم. وزاد الموقف تعقيدا أن رئيس أركان حرب الجيش «على أبو نوار» وبعض عناصر من العسكريين كانوا مؤيدين لخط رئيس الوزراء. بل قيل إنهم قد شاركوا فى التآمر ضده فى أبريل ١٩٥٧. مما أشعل الموقف داخليا. وطرد الملك رئيس وزرائه صاحب الشعبية الجارفة، والتى رأت فيه غالبية شعب الأردن، خاصة العنصر الفلسطينى (كان يمثل ٣/ ٢ السكان)، أنه يجسد أحلامهم باتباعه الخط الناصرى.

المهم هنا ليس قصة الصراع بين الملك ووزرائه. ولكن ما يهمنا فى المقام الأول هو كيف نظرت حكومة الولايات المتحدة إلى هذه الأزمة، وما هو مدى تأثيرها على العلاقات المصرية ـ الأمريكية آنذاك.

لقد شنت القاهرة حملة دعائية ضد الملك ونظامه متهمة إياه بالعمالة للغرب وخيانة القضية العربية، بل أكثر من هذا فإن سوريا حليفة مصر حشدت قواتها على حدود الأردن، تدعيمًا لموقف القوى المناوئة للملك حسين والمؤيدة للخط الناصرى خاصة فى مجال السياسة الخارجية.

واشنطن والقاهرة فى مواجهة الأزمة الأردنية

وجاءت رؤية دالاس وتقييمه للأحداث تفصح عن الموقف الأمريكى منذ بدايات الأزمة؛ ففى مكالمة تليفونية تمت فى يوم ٣٠ مارس ١٩٥٧، بينه وبين السناتور نولاندا زعيم الأغلبية الديمقراطية بمجلس الشيوخ، أوضح دالاس «بأن انتصار الملك فى هذه الأزمة يعتبر بمثابة انتكاسة للعناصر الموالية للشيوعية فى مصر وسوريا، وأن ارتقاء العناصر المعادية للشيوعية الحكم أمر سوف يكون له دلالته وأهميته القصوى فى أوضاع المنطقة فى المستقبل القريب».

وعلى الجانب الآخر، ظل عبد الناصر مؤمنًا بأن اضطراب علاقته مع الغرب يكمن فى قضية السلام وأمن إسرائيل، وفاته أن حرب السويس أثبتت للغرب، خاصة الولايات المتحدة، قدرة إسرائيل ليس فقط على الردع بل أيضًا على شن عدوان على جاراتها، ضاربة عرض الحائط بالمواثيق الدولية. ومن هذا المنطلق والذى كان يحسبه عبد الناصر مفتاح الموقف لتهدئة خواطر صناع السياسة فى واشنطن، فإنه لم

يتوان فى التأكيد ـ خاصة فى فترة الأزمة الأردنية وما بعدها ـ «بأنه ليست لديه النية فى الإقدام على أى عمل عدوانى تجاه إسرائيل».

ولكن المشكلة أن عبد الناصر لم يفهم ما يدور فى عقلية صانع القرار. وتتصاعد الأحداث الداخلية فى الأردن، وفى اليوم التالى لطرد النابلسى من منصبه وعزل على أبى نوار من رئاسة الأركان، يجتمع مجلس الأمن القومى الأمريكى (NSC) فى ١١ أبريل ١٩٥٧، ويلخص وزير الخارجية دالاس الموقف مشككا فى ولاء الجيش للملك (The real power of decision rest largely with the army whose loyalty to the king is uncertain). ثم يضيف بأن الموقف «أصبح معقدا للغاية» ولم تعد الرؤية واضحة بالنسبة لهم فى واشنطن.

ورغما عما حوته تقارير جهاز المخابرات من تحسن الأوضاع لصالح الملك والعناصر المؤيدة له، إلا أنَّ واشنطن اتخذت بعض الخطوات لتأييد الملك والعناصر الموالية له، فى مواجهة من أسماهم أيزنهاور بالدمى التى يحركها الكرملين "They are really the puppets of the Kremlin".

كانت أهم هذه الخطوات، والتى أصبحت من الثوابت فى الإستراتيجية الأمريكية فى معالجة مشكلات المنطقة منذ الخمسينيات وحتى مطلع السبعينيات:

ضرب المحور المصرى ـ السعودى، وتوجيه الأخير لتأييد الخط الأمريكى فى المنطقة بإبداء نوع من المهابة والمكانة على العاهل السعودى بتأييد واستحسان مواقفه المناهضة لمصر، وهو ما وضح جليًا من خلال أوراق أيزنهاور غير المنشورة، أثناء أزمة الحدود الأردنية ـ العراقية، لتكون على استعداد لمساعدة الملك حسين إذا دعته الضرورة إلى استخدامها لإنقاذ عرشه.

بل إن واشنطن عملت جاهدة على إنهاء العداء التاريخى بين هاشمى العراق والسعوديين، وتقريب المواقف وتوحيدها بينهما أثناء الأزمة، على اعتبار أن هذا التقارب سوف يعضد موقف الملك حسين، مستغلة أن السعودية كان ينظر إليها على أنها زعيمة من زعماء التيار القومى العربى فى نظر العديد من سكان الأردن؛ نظرًا لسابق مواقفها فى تدعيم الأردن فى مواجهة الضغوط البريطانية ـ أثناء معركة

حلف بغداد ـ وكذا لتحالفها الظاهرى مع مصر فى بداية الخمسينيات وحتى وضوح اختلاف المصالح بينهما.

والعراق على الجانب الآخر يعطى ثقلًا عسكريًا وكذا سياسيًا، خاصة للعناصر المحافظة فى الأردن، فتقريب المواقف بينهما يعطى انطباعًا عن الدور الأمريكى الجديد، والذى حاول أن يبعد عن نفسه تهمة أنه وريث الدور البريطانى الإمبراطورى، والذى ناله الكثير من الأذى بسبب العداء التاريخى بين الهاشميين ـ والسعوديين وتحزبهم للأول على حساب الأخير.

فالسياسة الأمريكية أثناء الأزمة قد قامت على محورين:

أولهما: السعى إلى عزل مصر عربيًا.

وثانيهما: التقريب بين أصحاب المصالح المشتركة والسير بهم بما يتماشى مع خدمة مصالح الغرب فى المنطقة بصورة تضفى نوعًا من الشرعية على السياسة الأمريكية تحت المظلة العربية والانضواء تحت مظلة الحماية الغربية، فإن الحكومة الأمريكية وافقت على منح الأردن عشرة ملايين من الدولارات الأمريكية دون قيد أو شرط، وتفسير ذلك يكمن فى رغبة الحكومة الأمريكية فى جذب الأردن تحت مظلتها اقتصاديا وعسكريا؛ لإبعادها عن دائرة النفوذ المصرى، وهو ما قد حدث فى الفترة السابقة على وقوع الأزمة.

وإثر هدوء الأحوال فى الأردن، واستتباب الوضع الداخلى وانتصار الملك على مناوئيه، فإن الولايات المتحدة قررت سحب أسطولها من شرق البحر المتوسط فى ٣ مايو ١٩٥٧.

لكن هذا الموقف لم يكن يعنى نهاية للدور الأمريكى؛ إذ بدأت واشنطن تسعى إلى تكتيك جديد، وهو إقامة نوع من التحالف يضم السعودية والأردن والعراق لتأمين العرش الهاشمى فى الأردن، مدركة أن السعودية رغم ما شاب علاقاتها من توتر مع مصر، فإنه بإمكانها أن تكون أداة للضغط على عبد الناصر، الذى كان بلا شك يسعى إلى تجنب العزلة الكاملة فى المنطقة، خاصة بعد وضوح عدائه للهاشميين سواء فى العراق أو الأردن، وكذا فإن مشاركة السعودية فى هذا الحلف كانت نوعًا من الضمان

لكى لا يعاود عبد الناصر الحنين إلى تنظيم حملات دعائية ضد هاشميّ الأردن والأنظمة المحافظة فى المنطقة العربية. فالسعودية فى نظر عبد الناصر ما زالت باب أمل يمكن الولوج منه إلى سوريا، وتوتر العلاقة بينه وبينها معناه ضياع «ذهب المعز» على أقل تقدير فى السيطرة على سوريا.

وصلت الأزمة الأردنية إلى نهايتها، ونجحت الولايات المتحدة فى تحقيق ما تصبو إليه ظاهريًا، وكان تقييم مدير مخابراتها (CIA) آلن دالاس للموقف فى الشرق الأوسط مع نهاية الأزمة، أصدق تعبير عما وصلت إليه الأحوال فى المنطقة؛ فلقد أعلن أمام مجلس الأمن القومى (NSC) فى جلسة الرابع من يونيو ١٩٥٧ «بأن عبد الناصر قد فقد الكثير من مكانته فى المنطقة العربية». وأضاف بأن سعود قام بزيارة عمان تأييدًا للملك حسين، الذى قام بدوره بقطع علاقاته الدبلوماسية مع مصر. وهذا مما أعطاهم أملا فى أن سياستهم تحقق الأهداف المرجوة منها.

ورغما عن هذا فإن عبد الناصر مع توتر العلاقات ووضوح الموقف الأمريكى لديه، فإنه كان يسعى لطرق الأبواب الخلفية لتحسين العلاقة معهم، وهو ما وضح حينما قام بإرسال المهندس أحمد عبود فى ٢٢ مايو ١٩٥٧، الشخصية المصرية ذات الارتباطات المصلحية بالغرب فى فترة ما، إلى واشنطن حاملا رسالة شفهية إلى أيزنهاور ودالاس، أشار فيها إلى رغبته فى تحسين علاقاته بالغرب دون الإقلال من قدره، «إلا أن واشنطن لم تعر الرسالة ولا حاملها اهتمامًا»، بل إن إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكية طلبت من الرئيس أيزنهاور ووزير خارجيته دالاس عدم مقابلة عبود حتى لا تترتب على هذه المقابلة نتائج غير مطلوبة فى هذا الوقت بالذات. وقد بنت واشنطن موقفها هذا، وعدم الحوار أو الرغبة فيه، على عدة اعتبارات وأسس نوجزها فى الآتى:

أولا: طبقًا لتقارير المخابرات المركزية (CIA) فإن عبد الناصر كان يعانى من مصاعب داخلية خاصة من جانب قطاع كبير من «الطبقة الوسطى» من المثقفين فضلًا عن «أصحاب المصالح التجارية» وبعض قطاعات القوات المسلحة وإن كانت الأخيرة غير مؤكدة.

ثانيا: إن الولايات المتحدة بإغلاقها الباب فى وجه عبد الناصر أرادت طمأنة

القوى المحافظة، التى أولتها تأييدها إثر إعلان مبدأ أيزنهاور وكذا خلال الأزمة الأردنية. فكان أى تراجع عن هذا الخط بمثابة إعلان من واشنطن عن تأييدها لعبد الناصر، وهو ما يعنى فقدان واشنطن لمصداقيتها فى أعين من أولوها تأييدهم فى مواجهة عبد الناصر وخطه القومى، كما أنها كانت على الجانب الآخر تمثل بداية النهاية لأصدقاء واشنطن فى المنطقة. وانطلاقا من هذا الدور لم تتوان واشنطن فى السعى للإجهاز على النظام فى مصر ومحاصرته داخليا وخارجيا، وتمثل ذلك فى استمرار ممارسة الضغوط الاقتصادية التى كانت إحدى نتائجها الرئيسية اضطراب الوضع الداخلى الذى أشرنا إليه من قبل، حسبما ورد فى تقرير وكالة المخابرات المركزية (CIA)، والذى رفعته إلى وزير الخارجية جون فوستر دالاس.

أما على الصعيد الخارجى، فقد سعت واشنطن إلى استكمال حلقات الحصار حول مصر من ناحية الجنوب، والذى لم يقتصر على السودان، بل امتد إلى إثيوبيا ذات الأهمية الإستراتيجية بالنسبة للغرب وإسرائيل، سواء من ناحية البحر الأحمر أو إفريقيا. فطبقا لتوصية مجلس الأمن القومى الأمريكى (NSC) أن ازدياد المعونات العسكرية الأمريكية إلى إثيوبيا سوف يساهم فى توجيهها سياسيًا ناحية الغرب وسيكون عاملًا مساعدًا فى جعلها حائطًا مانعًا لصد نمو النفوذ المصرى والسوفيتى إلى إفريقيا عبر شبه الجزيرة العربية. وإمعانا فى تطبيق الحصار حول مصر، فقد سعت واشنطن لإقامة محطة إذاعة موجهة فى جزيرة قبرص للتصدى لنشاط الدعاية المصرية المتزايد، وكان موجها أساسا ضد الغرب والقوى المتحالفة معه.

ومن هذا نرى أن النصف الأول من سنة ١٩٥٧، قد شهد الأزمة الأردنية فى مناخ يشوبه العداء بين الولايات المتحدة ومصر ورغبة أكيدة لتقليص نمو النفوذ المصرى، والذى أصبح يُنظر إليه على أنه وجه آخر للنفوذ السوفيتى فى المنطقة. ولم يكن انتهاء الأزمة الأردنية يعنى نهاية للأزمة فى العلاقات بين البلدين، حيث بدأت بوادر أزمة جديدة تطل برأسها، وشكلت بوضوح طبيعة العلاقة بين الدولتين خلال النصف الثانى من نفس العام، ليبدو واضحًا فيها التقارب والتباعد.

تطور الأزمة السورية وأثرها على الطرفين

ومع أن مبدأ أيزنهاور كان أداة ناجحة لصانع السياسة فى واشنطن، لمعالجة

أحداث الأزمة، إلا أنه كان فى الوقت نفسه عاملا على إشعال الموقف فى سوريا وأثبت عدم فاعليته. حقيقة أن الأزمة السورية قد اشتعلت فى صيف ١٩٥٧، إلا أن الساسة فى أمريكا وأجهزة الحكم كانوا قد أولوها اهتمامهم منذ الأربعينيات، خاصة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية (١٩٤٢). فطبقا لتقارير أجهزة الأمن الأمريكية، بدأ النشاط الشيوعى يفرض نفسه على ساحة العمل السياسى فى سوريا آنذاك، وأصبحت سوريا بؤرة لمثل هذا النشاط الذى هدد مصالح الغرب وكان يتعارض مع إستراتيجية الولايات المتحدة على المدى البعيد.

لقد بدأت الأحداث الداخلية تتصاعد فى سوريا، وأخذت أجهزة الرصد الأمريكية تتبع نمو التيار الشيوعى هناك محذرة من خطورته. وجاء نجاح خالد بكداش فى انتخابات ١٩٥٤، ليؤكد هذا، فذكرت مجلة النيوز ويك (News Week) أن سوريا قد أصبحت «زعيمة الشيوعية فى العالم العربى».

وحينذاك عمل أعضاء الحزب القومى السورى على تضخيم الأمر، خاصة بعد مقتل العقيد المالكى فى أبريل ١٩٥٥، مستحثين الولايات المتحدة على ضرورة التدخل لإنقاذ سوريا من الخطر الشيوعى. خاصة فى الوقت الذى تصاعدت فيه الحرب الباردة، وتمكن الاتحاد السوفيتى من القفز فوق أسوار أحلاف الغرب بعقدهم صفقة السلاح مع مصر. واستشعـــر آلن دالاس (Allen Dulles) مدير المخابرات المركزية (CIA) خطورة الموقف فى سوريا وما سيترتب عليه من نتائج سلبية خاصة على الجناح الجنوبى لحلف الأطلنطى (NATO) وعلى حلف بغداد. وبدأت الأحداث تتوالى مؤكدة الظنون التى كانت تدور فى مخيلتهم، فعبد الحميد السراج رئيس المكتب الثانى السورى يدعو رئيس دائرة الأمن السياسى السوفيتى لزيارة دمشق لتنظيم عمل المخابرات السورية، وذلك على حد رواية كميل شمعون، والحكومة السورية تعطى امتيازات للشركة التشيكية للقيام ببناء مصفاة للنفط فى خمص فى مارس ١٩٥٧.

وكان أيزنهاور رأس الإدارة الجمهورية أسير تجربته الخاصة فى أوروبا، وبالتحديد فى فرنسا، التى انتعشت فيها الحركة الشيوعية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية. فبينما كان الزعماء الفرنسيون ينظرون إلى الموقف على أنه تطور طبيعى للأحداث، كان الأمريكيون يرون فيه تهديدًا لمصالحهم وإستراتيجيتهم.

لم تعد سوريا مركزًا للنشاط الشيوعى فحسب، بل أصبحت بوق دعاية مضاد للسياسة الأمريكية فى المنطقة؛ فقد كانت أول من حمل لواء المعارضة لنظرية ملء الفراغ التى نادى بها أيزنهاور، والتآمر مع المتآمرين، لعل فى ذلك طوق نجاة يجنبهم متاعب التدخل المباشر، لكن انكشاف دورهم عقَّد الموقف. ودفع السوريين إلى التشدد والمعاندة فى معاداة الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة، ففى شهر أغسطس ١٩٥٧، وقَّعت سوريا اتفاقية مع الاتحاد السوفيتى فى المجالين الاقتصادى والفنى، وبعد أسبوع منها تم استبعاد ثلاثة من الدبلوماسيين الأمريكيين باعتبارهم أشخاصًا غير مرغوب فيهم، كما تم عزل نظام الدين رئيس أركان حرب الجيش السورى وعُين بدلا منه عفيف البزرى الذى كان معروفًا بميوله اليسارية. وردًّا على ذلك قامت الولايات المتحدة بطرد السفير السورى فريد زين الدين. وعلى هذا النحو تعقدت الأمور ولم يعد أمام واشنطن إلا أن تبحث عن تكتيك جديد لاحتواء الموقف المتردى من وجهة نظرها.

وكان على الولايات المتحدة أن تتوخى الحذر فى اتخاذ أية خطوة بصورة علانية قد تورطها فى الأحداث المتشابكة . فذكريات السويس ما زالت ماثلة فى الأذهان وليس من السهل محوها، وانفضاح الدور الأمريكى فى محاولة الانقلاب الفاشل فى سوريا جعل واشنطن تنظر بعين الشك إلى قدرة العناصر المحلية على تنفيذ سياستها فى صورة انقلاب أو مؤامرة للتخلص من العناصر المناوئة لها، وعلاقاتها مع لندن كان ظاهرها الوئام وباطنها العداء. فماكميلان لم ينسَ دور دالاس فى أزمة السويس ولا تأييده للسعودية فى اضطرابات سلطنة عمان ضد السلطان المؤيد من قبل الإنجليز.

وعبَّر دالاس عن قلقه فى برقية غاية فى السرية بعث بها إلى سفيره فى لندن، أشار فيها «بأنه يجب أن نكون مستعدين لتحمل قدرًا من المخاطرة الجدية تجنبًا لمخاطر أخرى». والسؤال هنا: ما هى هذه المخاطرة؟ وهل الظروف والأجواء كانت تسمح لواشنطن أن تنزل بثقلها لمواجهة تطور الأحداث فى سوريا؟

للإجابة على هذا يجب أن نضع فى أذهاننا عدة اعتبارات أساسية:

أولا: ما هى أهمية سوريا بالنسبة لصانع القرار فى واشنطن؟ هل هى مجرد دولة على خريطة الشرق الأوسط لا تتعدى مساحتها مساحة إحدى الولايات الأمريكية، أم أن هذه الدولة ـ رغما عن صغر مساحتها ـ لها أهميتها بالنسبة لإستراتيجية واشنطن فى المنطقة؟

ثانيًا: هل علاقة الاتحاد السوفيتى مع سوريا شكلت جزءًا أساسيا فى تشكيل سياسة واشنطن ودفعت بها إلى اتخاذ مثل هذه المواقف.

ثالثًا: هل هناك قوى محلية أرادت الاستفادة من تردى الموقف فأرادت أن تثبت للولايات المتحدة أنها تمثل العصا الغليظة التى يمكن أن تستخدمها فى ردع وتأديب القوى المعارضة لإستراتيجية الغرب؟ والسؤال الآخر الذى يطرح نفسه هنا: أنه على الرغم من اقتناع واشنطن بقدرات القوى المحلية فلماذا كانت حذرة فى استخدامها فى هذا الوقت بالذات؟

رابعًا: هل حاولت واشنطن أن تفرض ما يعرف بالحل العربى تجنبا لتعقد المواقف وتفويت الفرصة بالتالى على الاتحاد السوفيتى حتى لا يصيد فى الماء العكر؟

خامسًا: هل كان ثمة تأثير على علاقة القاهرة وواشنطن بالسلب أو بالإيجاب من جراء هذه الأزمة؟

سادسًا: هل خضعت واشنطن لضغط الأحداث وارتضت، حتى ولو إلى حين، أهمية الدور المصرى (القومى) الذى تعدى مفهوم القطرية؟ والسؤال الأخير: هل نجحت واشنطن فيما سعت إليه ورأته من خلال البدائل التى طرحت؟ وهل كانت الثوابت والمتغيرات واضحة فى معالجة هذه الأزمة؟

إذا كانت أهداف السياسة الأمريكية فى الخمسينيات قد ارتكزت على عاملين هما: تأمين بترول المنطقة، وأمن إسرائيل. فما هى علاقة سوريا بذلك؟

طبقا لرواية هارولد ماكميلان (MacMillan) رئيس الوزراء البريطانى، فإن خمسة وعشرين مليون طن من بترول العراق كانوا يتدفقون عبر الأراضى السورية، يضاف إلى هذا أن أكثر من اثنتى عشر مليون طن من بترول السعودية تمر عبر أراضيها

إلى البحر المتوسط ومنها إلى أوروبا، بل أوضحت إحدى الدراسات المقدمة إلى مجلس الأمن القومى الأمريكى (NSC) خطورة الاعتماد بصفة أساسية على خطوط البترول التى تمر عبر الأراضى السورية. وتحسبا لتلك المخاطر فإن شركات البترول الأمريكية، بالتعاون مع الخبراء الحكوميين، قد بدأت تتدارس إمكانية إيجاد بدائل لهذا الخط المقترح من الخليج (الفارسى) عبر العراق إلى الإسكندرونة؛ تجنبا للوقوع تحت رحمة نظام الحكم القائم فى سوريا، خاصة أن تجربة السويس لم تكن بعيدة عن أذهانهم.

فالبترول لم يكن يمثل مصدر للطاقة فى أوروبا فحسب، بل عامل استقرار سياسى واجتماعى لعديد من الدول العربية ذات الارتباطات المصلحية مع الغرب، فطبقًا لتقارير الحكومة الأمريكية، والتى كان أحدها تحت عنوان «أثر انقطاع بترول الشرق الأوسط عن الغرب» أن البترول يمثل ٨٥٪ من مصادر دخل الحكومة السعودية، و٩٠ ٪ من معاملاتها الأجنبية، وكذا فإنه يمثل ٦٦٪ أو ما يزيد من دخل الحكومة العراقية. لقد أصبح صانع القرار فى واشنطن يعيش فى حالة خوف من إمكانية تفجير خطىّ البترول اللذين يمران عبر الأراضى السورية. فإذا كان البترول يعطى الدفء والاستقرار لأوروبا الغربية ويدير عجلة الصناعة بها ويجنبها من الوقوع تحت براثن الشيوعية، فإنه فى المقابل يوفر الأموال لبعض الدول العربية مما يحقق لها الاستقرار والأمن الداخلى ويُجنبها الأزمات الاقتصادية والسياسية التى تساهم فى انتشار الشيوعية فيها.

إن سوريا المستقرة (طبقًا للمفهوم الأمريكى) كانت تعنى الكثير والكثير بالنسبة لواشنطن، إلا أن مأساة صانع السياسة الأمريكى أنه كان يرى العالم من منظور الحرب الباردة؛ فالتقارير كلها تحذر من نمو وتصاعد العلاقات السوفيتية ـ السورية. وفى دراسة بعنوان «رؤية عسكرية للموقف فى الشرق الأوسط بصفة عامة وسوريا بصفة خاصة» اتضح أن الفترة من ١٩٥٤ قد شهدت نموًا مضطردًا فى العلاقات الثنائية بين الدولتين، بدءًا من رفع التمثيل الدبلوماسى إلى درجة السفارة فى نوفمبر ١٩٥٥، وتطلعًا إلى عقد صفقة سلاح فى فترة تالية أسوة بمصر. والقضية فى نظر واشنطن ليست قضية علاقات وتبادل سفراء، بل إنها تكمن فى خوف واشنطن الذى كان نابعا بصفة أساسية من أهمية موقع سوريا ذات الحدود المشتركة مع تركيا، عضو

حلف الأطلنطى (NATO)، والتى كانت تمثل الجناح الجنوبى له؛ فالوجود العسكرى السوفيتى فى سوريا سوف يكون أشبه بوضع كسارة البندق بالنسبة لتركيا. أما بالنسبة للبنان التى كانت وما زالت ذات وضعية خاصة بالنسبة لسوريا، فقد كان يسكنها ثلاثمائة ألف فلسطينى يشكلون عاملا هاما فى ترجيح ميزان القوى الداخلية فى لبنان لصالح التيار القومى العربى المرتبط مصلحيا بالشرق والمناهض لفكرة الارتباط أو التبعية للغرب.

يضاف إلى هذا وذاك أن لبنان آنذاك، وطبقا لرواية إيفلاند (Eveland)، مسئول الشرق الأوسط فى جهاز المخابرات الأمريكية، كانت تمثل أكبر مركز اتصالات، وبها أكبر عدد من الموظفين العاملين بالمخابرات المركزية (CIA) تحت الغطاء الدبلوماسى، كما أنها كانت قاعدة خلفية لعمليات البترول فى الشرق الأوسط.

فإذا وضعنا هذه الاعتبارات مجتمعة نجد أنها كانت تشكل على صانع القرار فى واشنطن ضغطًا بأن يكون حذرًا من الاختراق الشيوعى لصفوف قوات الجيش السورى، بل إن هذا الوضع بعينه هو الذى دفع بالساسة الأمريكيين فى اجتماعات مجلس الأمن القومى (NSC) إلى وصفه بالمشكلة المستعصية (problematic) أى التى لا يمكن التغلب عليها بسهولة. وقد ساهم فى تعميق الإحساس بخطورة الموقف ذلك الرفض الشديد من قبل أجهزة الحكم المدنية والعسكرية فى سوريا لمحاولات أمريكا المستمرة لنشر دعاية مضادة للشيوعية على هيئة توزيع منشورات من إصدار مكتب الاستعلامات التابع لسفاراتها فى دمشق. وذلك على عكس موقف بعض الدول الأخرى التى لم تبدِ حكوماتها أية معارضة لهذا النشاط، وعلاوة على ذلك فقد تواترت شائعات عن احتمال قيام عبد الناصر بإعلان الاتحاد مع سوريا، وهو أمر لم تقبله الولايات المتحدة آنذاك، إذ كانت تعتبر امتداد نفوذ عبد الناصر إلى سوريا هو فى حقيقته امتداد للنفوذ السوفيتى فى المنطقة بأسرها أو بمعنى آخر انتشار للشيوعية.

هذه الشائعات، بالإضافة إلى ما سبق ذكره، أشعلت الموقف حول سوريا، بحيث بدأت تلوح فى الأفق أنباء عن استعداد العراق لحشد قواتها العسكرية على طول خط حدودها مع سوريا. إضافة إلى أن احتمال قيام إسرائيل بعمل عسكرى أصبح واردًا فى الأذهان الأمريكية. وهى أنباء لو تحققت من وجهة النظر الأمريكية لعقدت

الأمور فى المنطقة بصفة عامة وأصبح من الصعوبة بمكان تحاشى التدخل السوفيتى بصورة أو بأخرى لمناصرة سوريا.

اجتمعت كل هذه الأسباب ولم يعد أمام إدارة أيزنهاور إلا أن تستطلع الموقف عن قرب من خلال مبعوث لها على مستوى عال لتقصى حقيقة الأوضاع فى المنطقة، مع تجنب زيارة دمشق اكتفاء بالاستماع إلى آراء المحيطين بها وتقييمهم للموقف. ووقع الاختيار على لوى هندرسون (L. Henderson).

ونظرة سريعة إلى خلفية هذا المبعوث من خلال تاريخه الوظيفى تنبئ عن كيفية معالجة الأمر؛ فهو أحد الذين صاغوا مبدأ ترومان الشهير فى ١٩٤٧، وعاش غمار الحرب الباردة تحت إمرة دالاس، وكانت تقاريره سببا فى موقف الولايات المتحدة المتشدد تجاه مصدق فى إيران سنة ١٩٥٣، بحجة ارتمائه فى أحضان الشيوعية وبدلا من أن يطرق البيوت من أبوابها فإنه قد ذهب ليستطلع الموقف من الدول المحيطة بها من أعدائها والمتربصين بها، وجاءت كل التقارير تعكس خطورة الموقف فى سوريا وهو ما عبر عنه شارل مالك وزير الخارجية اللبنانية بأن «ترك الموقف على ما هو عليه فى سوريا بمثابة حكم بالإعدام عليهم جميعًا».

عاد المبعوث الأمريكى من جولته ليعلن فى تقريره المطول فى الرابع من سبتمبر ١٩٥٧، عن تردى الأوضاع وخطورتها فى سوريا من وجهة نظره ومن خلال ما استطلعه من آراء فى أثناء جولته.

واشنطن فى مواجهة الأزمة

ولكن المشكلة التى واجهت واشنطن أن كل الأساليب سواء الخفية أو العلنية أو ما يعرف بـ «Covert and Overt Diplomacy» لن تجدى هذه المرة، فالموقف جد مختلف عن أحداث الأردن والتى لجأ ملكها إلى طلب العون الأمريكى. وأسلوب التآمر قد أثبت فشله كما سبق أن أوضحنا، مما دفع بدالاس وزير الخارجية الأمريكى إلى ضرورة التفكير فى الاستعانة بالدول الإسلامية والعربية لتدارك الموقف - وهذه أصبحت ثابتة من الثوابت فى السياسة الأمريكية - باذلا قصارى جهده لمنع التدخل البريطانى فى هذا المضمار. ورغم محاولات بريطانيا لدفع الولايات المتحدة إلى التحرك السريع المشترك لإنقاذ سوريا من الوقوع فى براثن الشيوعية، إلا أن النصائح البريطانية لم تجد آذانا صاغية فى واشنطن، خاصة من جانب العسكريين. فلقد

حذرت هيئة أركان الحرب الأمريكية (JCS) رجال السياسة فى واشنطن من مغبة هذا العمل (المشترك). وقد أكد هذا أيضا هارولد ماكميلان رئيس الوزراء البريطانى فى مذكراته قائلا: «إن الولايات المتحدة عملت جاهدة على تجنب أى تدخل بريطانى فى الأحداث».

لم يعد أمام واشنطن سوى الحل العربى الإسلامى كما سبق وأن ذكرنا. وكانت تركيا والعراق على رأس القائمة المرشحة للقيام بهذا الدور، وهو ما أوضحه أيزنهاور فى اجتماعاته مع قادة الكونجرس، إلا أن هذه الحلول والبدائل لم تحقق ما كانت تصبو إليه واشنطن وتتطلع لحل الأزمة، وذلك لاعتبارات عدة. إلا أن واشنطن بدأت تعيد التفكير فى الدور، لأسباب بعضها سياسية والأخرى تاريخية.

وقد أظهر تتابع الأحداث والتحليلات فشل فكرة الاعتماد على تركيا والعراق لتجاوز الأزمة. وحاولت واشنطن أثناءها أن تستعرض قواتها العسكرية، وأن تكشر عن أنيابها لعلها تُخيف الخارجين عما ابتدعته من نظام خاص بالشرق الأوسط؛ فبدأت بإرسال مدمرتين حربيتين من الأسطول السادس إلى منطقة شرق البحر المتوسط بمحاذاة الساحلين السورى والمصرى مع نهاية شهر يوليو ١٩٥٧ وبداية أغسطس، وظلت حالة الاستعدادات العسكرية مرفوعة لفترة لاحقة، إلا أن سياسة الردع والتخويف لم ينتج عنها سوى ازدياد تعقد الموقف فى داخل سوريا. وبدأ الموقف يتحول لصالح عبد الناصر لتأكيد زعامته على المنطقة بصورة أو بأخرى - وذلك طبقًا لما أورده محمد حسنين هيكل فى كتاباته - فكان على واشنطن أن تطرق بابًا جديدًا كانت تبقيه كآخر محاولة من محاولات إنجاح سياستها فى المنطقة، وكان الخيار الأمثل لتنفيذه هو الملك سعود؛ فهو على حد قول أيزنهاور: «الحارس الأمين على الأماكن المقدسة فى العالم الإسلامى ونفوذه لا يُبارى».

وعمل أيزنهاور جاهدا لاستغلال إمكانيات وطاقات العاهل السعودى، ضاربًا على وتر خطورة الشيوعية وما سوف تسببه من أضرار، حاثًا الملك على ضرورة بذل كل ما لديه لإنقاذ الموقف فى سوريا من هذا الخطر الزاحف على المنطقة.

ومع هذا فإن سعود لم يكن يستطيع أن يتدخل بصورة حاسمة كما كان متوقعا، وذلك رغبة منه فى تجنب إثارة المتاعب مع القاهرة «التى كان يخشى إذاعتها» - على حد قول كميل شمعون رئيس جمهورية لبنان فى حديثه مع المبعوث الأمريكى

لوى هندرسون ـ بالإضافة إلى سعيه فى ألا يتورط فى عمل يؤثر على زعزعة مكانته داخليا وكذا عربيا وإسلاميا، خاصة إذا ما أقدم على تأييد أية محاولة لضرب سوريا.

كان أجدى بواشنطن ـ والحال هذه ـ أن تأتى البيوت من أبوابها بعد ما اتضح لها أن مفتاح الموقف السورى لم يعد بيد الملك سعود، ذى المكانة الدينية والمقدرة المالية، وإنما بيد عبد الناصر الذى نجح فى إجهاض وساطة الملك سعود بين سوريا وتركيا فى فترة لاحقة ـ نهاية أكتوبر ١٩٥٧ ـ فكان ذلك إثباتا عمليا أن مفتاح الموقف بيد القاهرة وليست الرياض أو بغداد أو أنقرة.

وفى وسط هذا التخبط الذى وقعت فيه واشنطن دعمت القومية العربية من حيث لا تدرى.

وضعت واشنطن نصب عينيها عدم تدخل إسرائيل فى الأزمة ـ مثلما فعلت معها فى أحداث الأردن من قبل ـ وأصبحت هذه السياسة بالتالى ثابتة من ثوابت السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، خاصة فى فترة الحرب الباردة. حيث طلب دالاس بصورة رسمية من الحكومة الإسرائيلية فى التاسع والعشرين من أغسطس ١٩٥٧ «عدم القيام بأى عمل عسكرى ضد سوريا تحت أى ظرف من الظروف أو مسمى من المسميات».

إلا أنه رغما عن ذلك، فإن هذه الفترة وضح فيها انعدام الثقة بين أمريكا ومصر، وأصبحت هناك مشكلة رئيسية فى العلاقات بينهما. وقد أوضح دالاس أسباب عدم الثقة هذه بقوله: «إن عبد الناصر لم يغير من لهجة هجومه على الغرب وإنما زاد فى حدتها، مما يبعث على اليأس من إمكانية إحداث أى تقارب بين البلدين، وانطلاقا من هذا فإنه قد تقرر السير فى طريق عزل مصر أو عبد الناصر». وقد ارتكزت هذه السياسة على عدة محاور رئيسية:

أولها: استخدام حلفائها فى التنفيذ، وكان هؤلاء الحلفاء على استعداد لقبول هذا الدور بصورة أو بأخرى، لا سيما وأن الشرق الأوسط قد أصبح دومينًا أمريكيًا. وفى ذات الوقت رأت واشنطن أنه من الصعوبة بمكان تنفيذ هذه السياسة دون الالتجاء إلى عدة قواعد أساسية كان من أهمها: جذب السعودية تجاه المعسكر الغربى، وهذا لا يتحقق إلا بمعاونة بريطانيا، وذلك بالعمل على حل الخلافات بينها وبين السعودية

بصورة ترضى الأخيرة. وقد تركزت الخلافات فيما بينهما حول قضيتى: الموقف فى سلطنة عمان وواحة البوريمى، ولذلك فقد سارعت واشنطن لتطلب من الدوائر الحاكمة فى بريطانيا إعادة النظر فى هاتين القضيتين على أساس أن تبدأ بريطانيا صفحة جديدة فى علاقاتها مع السعودية، وقد أرسل أيزنهاور برقية بهذا المعنى إلى هارولد ماكميلان رئيس الوزراء البريطانى قال فيها: «إنه إذا عالجنا الأمور بطريقة صحيحة... فإن الملك سعود سوف يكون بالنسبة لنا قوة كبرى يمكن أن نستخدمها فى مواجهة نفوذ عبد الناصر المتصاعد فى المنطقة». ولنفس الغرض فإن محادثات دالاس وماكميلان، والتى عقدت فى نهاية يوليو ١٩٥٧ بلندن، انصبت بصورة أساسية على تأكيد الولايات المتحدة على ضرورة حل الخلافات السعودية-البريطانية، واستجابة لرغبات الولايات المتحدة فقد أبدى ماكميلان فى نهايتها رغبته فى السعى للحفاظ على حسن العلاقة مع الملك سعود، مما أشعر واشنطن بالارتياح من أجل عزل مصر.

وثانيها: هو استقطاب دول شمال إفريقيا إلى جانب المعسكر الغربى خاصة تونس، التى كانت خاضعة بصورة أو بأخرى للنفوذ الفرنسى، وقد بدأ هذا الاستقطاب غير يسير على واشنطن، ففرنسا قد خرجت من حرب السويس ١٩٥٦ أكثر جرحًا من غيرها، ولم تنس لواشنطن دورها أثناء الأزمة، ومن قبل دورها فى تقويض هيمنتها على بلاد الشام فى أعقاب الحرب العالمية الثانية.

لقد اتبعت واشنطن الطريقة الماكيافيللية بأن الغاية تبرر الوسيلة فى معالجة علاقاتها مع فرنسا على هذا النحو. كان على فرنسا أن تدرك انتهاء عصر الإمبراطوريات القديمة، وأن تسلم بقبول الهيمنة الأمريكية (Pax Americana) التى بدأت تتضح معالمها أثناء أزمة السويس وفى أعقابها. وقد وضح هذا الدور الأمريكى الجديد فى رغبة واشنطن فى تزويد تونس بالسلاح، مما أزعج باريس التى هددت رسميا بمقاطعة اجتماعات حلف الأطلنطى (NATO) ردًا على هذا.

ورغما عن كل هذا فإن عبد الناصر كان يسعى لتحسين علاقته مع واشنطن ملوحًا لها بأنه القوة العربية الوحيدة القادرة على إنقاذ سوريا مما يحيط بها من أخطار. وكانت التقارير الواردة إلى واشنطن تؤكد عدم ارتياح عبد الناصر لتردى الأوضاع فى سوريا، ونظرته إليها على أنها خرجت عن النظام المألوف، وأن تأثيراتها سوف تنعكس بالضرورة على الأوضاع فى مصر.

ولكن كيف السبيل إلى تحسين العلاقة بين القاهرة وواشنطن وإحداث نوع من التقارب في ظل هذه الظروف المتشابكة، فقد كانت واشنطن أسيرة مبدأ أيزنهاور وعلاقتها مع القوى المحافظة بالمنطقة. وعلى الجانب الآخر كان لعبد الناصر طموحه وآماله فى أن يجعل لمصر دورًا إيجابيا فى صنع الأحداث العربية والعالمية على السواء. ووصلت الخارجية الأمريكية إلى قناعة ذاتية بهذا، مبرئة عبد الناصر من تهمة الشيوعية ومسئولية الوضع المتردى فى سوريا خاصة والمنطقة عامة، وهو ما وضح فى التقرير الذى أعده قسم الشرق الأدنى ورفعه وليم رونترى (W. Rountree) وكيل الخارجية إلى جون فوستر دالاس، والذى رد فيه «بأن السوريين قد اتخذوا هذه الخطوات دون استشارة عبد الناصر... وأن ما قام به عبد الناصر لم يكن من قبيل التضامن معهم وإنما رغبة منه فى إعطاء مصر صوتا عاليا فى صناعة الأحداث هناك».

وقد ارتكزت هذه القناعة على عدة اعتبارات أساسية نستطيع أن نوجزها فى الآتى:

أولا: إن ركائز عبد الناصر فى العمل السياسى فى سوريا هى جماعة الضباط، والتى سميت بمجلس قيادة الثورة المصغر، حسبما ورد فى تقرير المخابرات الأمريكية الصادر فى ١٩٥٦ بعنوان «الوضع فى سوريا والاتجاهات السياسية». وكانت هذه الجماعة تحت قيادة المكتب الثانى المجموعة الثانية(مج٢) شعبة المخابرات برئاسة عبد الحميد السراج الذى اعتبر ـ حسب ما ورد فى التقرير السابق ـ معاديا للشيوعية، وأن تحالفه الظاهرى أو المرحلى معها لم يكن إلا تكتيكا لإبعاد سوريا عن الانضمام إلى حلف بغداد والاقتراب بها إلى المعسكر القومى المصرى العربى، وأكد التقرير فى نهايته بأن هذه الجماعة أميل إلى الخط المصرى ـ السعودى، الذى سوف يكون بالضرورة مناهضًا لسيطرة الشيوعية على زمام الموقف فى سوريا، وهو ما أكدته فى فترة لاحقة المصادر التركية، التى وقفت موقف العداء من عبد الناصر.

وهنا يجب أن نسأل عما إذا كان الصراع بين أجهزة وزارة الخارجية الأمريكية وجهاز المخابرات (CIA)، وعدم تنسيق العمل فيما بينهما قد أوجد هذه الحالة من الارتباك، وربما الفوضى فى تقديرهم للمواقف تجاه عبد الناصر وسياسته. فكانت الخارجية ـ مثلما اتضح من خلال تطور الأزمة ـ فى الغالب تنظر إلى عبد الناصر

على أنه أداة لتنفيذ مخططات الاتحاد السوفيتى فى المنطقة، وأن أتباعه وحواريه من جماعة المكتب الثانى كانوا عملاء للشيوعية، بينما رأت أجهزة الاستخبارات (CIA) وعملاؤها عكس ذلك، وهو ما اتضح من التقرير سالف الذكر.

ثانيا: إذا كان عبد الناصر قد أرسل قواته إلى حلب فى شهر أكتوبر ١٩٥٧ لتأييد سوريا فى مواجهة الضغط التركى، فإنه كان يتماشى فى ذلك مع التيار العام فى المنطقة، بالإضافة إلى أنه أراد أن يؤكد دور مصر القومى، ويؤكد على تمسكه باتفاقية الدفاع المشترك مع سوريا، ويبرز أهمية ميثاق التضامن العربى، الموقع فى إطار الجامعة العربية. وفى نفس الوقت فإنه عارض وبشدة محاولات الاتحاد السوفيتى لاستصدار قرار من الأمم المتحدة يخوله حق استخدام القوى العسكرية ضد تركيا لردعها. وكان يهدف من هذا إلى تحقيق أكثر من هدف مثل: وضع حد للتوتر فى المنطقة، وإبعاد الشرق الأوسط عن مناطق الصراع بين الكتلتين. وأن يثبت للعالم، خاصة لواشنطن، أن الحل بيد القاهرة وليس بيد غيرها سواء عربيا أو دوليا.

ثالثا: تغيير الانطباع المترتب لدى واشنطن بأنه أداة للاتحاد السوفيتى يستخدمه وقتما يشاء. وقد أكد هذا المعنى د. محمود فوزى وزير الخارجية المصرية، فى حديث له مع هنرى كابوت لودج المندوب الأمريكى الدائم فى الأمم المتحدة أثناء بحث الأزمة. وقد أبدت واشنطن استحسانا لما أقدم عليه عبد الناصر من إرسال قواته إلى سوريا إذ رأت فى ذلك إنقاذا لسوريا من إمكانية التواجد العسكرى السوفيتى فيها وهو ما كان يهدد فى المقام الأول أمن وسلامة تركيا.

وقد بدأت مصر تسعى إلى صفحة جديدة فى العلاقات مع واشنطن حينما أصدرت الحكومة المصرية تعليمات إلى الصحف والإذاعات بوقف حملات الهجوم على الولايات المتحدة والملك حسين. وعلى الجانب الآخر أخذت الصحف المصرية ولا سيما الأهرام ـ التى تعبر عن رأى الحكومة ـ فى الإشادة بالقرار الأمريكى باستئناف المعونات الاقتصادية لمصر، وحوت مقالاتها الافتتاحية فى الرابع والعشرين من نوفمبر ١٩٥٧، تحليلًا لهذا الموقف، وفى مقابلة خاصة لعبد الناصر مع السفير الأمريكى بالقاهرة، أشار عبد الناصر إلى ضرورة «طى صفحة الماضى». وقد أشار القائم بأعمال وزير الخارجية المصرية والسفير نفسه إلى «أن الحكومة المصرية قد تعاملت مع الاتحاد السوفيتى بحذر شديد.. وسعت إلى تجنب

أية تعهدات لا تستطيع الوفاء بها». ورغبة فى تحسين العلاقات فقد قامت الحكومة المصرية بإرسال وزير خارجيتها د. محمود فوزى لمقابلة المسئولين الأمريكيين فى واشنطن لهذا الغرض.

وقد بدأت هذه السياسة تؤتى بثمارها؛ فلقد أثبت عبد الناصر أنه القادر على التصدى للتيار الشيوعى دون إثارة الشيوعيين المحليين، وأنه أيضًا قادر على إجهاض ما يمكن أن يسمى بمبادرات المحافظين لحل الأزمة، كالمبادرات السعودية.

وضحت الصورة أمام واشنطن، وكان عليها أن تعيد تقييم الموقف من جديد. فسارعت أجهزة وزارة الخارجية تتدارس الوضع، وقدم وكيلها لشئون الشرق الأدنى تقريرًا مفصلًا على إثر مقابلته لسفير مصر فى واشنطن، حدد فيه النقطة الأساسية التى تبنى عليها العلاقة بين الدولتين، ولخصها فى «ضرورة بناء نوع من الثقة المتبادلة بين الدولتين مشيرًا إلى أن الباب ليس مغلقًا لتحسين العلاقات».

وقد بدأ أيزنهاور كمسئول عن إدارة الدولة يوجه تعليماته إلى وزير خارجيته، الذى لم يكن يرى فى عبد الناصر إلا امتدادًا للنفوذ الشيوعى فى المنطقة، بأنه من الضرورى العمل على كسبه إلى جانب «المعسكر الغربى». ورغم أنه لم تكن قد تبلورت فى ذهن أيزنهاور خطة محددة فى هذا الصدد إلا أنه أشار فى نهاية رسالته إلى نقطة أساسية تتمشـــى مع أهداف السياسة الأمريكية فى المنطقة وهى: «إن على عبد الناصر أن يسعى إلى تخفيف حدة التوتر فى المنطقة فى مقابل أن تعمل الولايات المتحدة على تقليل ما يواجهه من صعاب»؛ بمعنى عدم منح الاتحاد السوفيتى الفرصة للولوج إلى المنطقة تحت أية حجة، وفى نفس الوقت إعطاء الولايات المتحدة نفسها فسحة من الوقت لإعادة ترتيب الأوراق خاصة تجاه قضايا أمن المنطقة والعلاقات العربية الإسرائيلية، فالاستقرار وتأمين منابع البترول كانا العمودين الأساسيين فى إستراتيجية الولايات المتحدة.

لكن كل هذه الأمانى والمساعى كانت تصطدم بواقع المنطقة، وكأن أمريكا لم ترث فقط العبء الاستعمارى عن حليفاتها، بل ورثت أيضًا المنطقة بما حوته من حرب عربية باردة ومحاور قد تتغير أشكالها وأوضاعها طبقا للمصالح الخاصة والعامة، وكان على صانع القرار فى واشنطن أن يضع هذا فى حساباته، وأن المنطقة

تحتوى على أنظمة متنافرة متضاربة قد تجتمع مصالحها ظاهريًا على نقطة وتختلف فى الواقع تجاه نقاط كثيرة. وواشنطن فى حاجة إلى الجميع؛ تحاول أن تلعب على حبال متعددة وتمارس لعبة التوازنات.ولكن كيف يتم ذلك؟ فهى حريصة على علاقاتها بالقوى المحافظة ذات الارتباطات المصلحية معها، كالسعودية وغيرها. وفى نفس الوقت لا يمكن لها أن تثير حفيظة سعود وغيره من الأنظمة العربية، فالكل يسعى لمصلحته. ووضحت الصورة أمام دالاس ومعاونيه فى الخارجية؛ فسعود وحسين وشمعون وفيصل العراق يسعون إلى التخلص من الحكومة السورية، وعبد الناصر يؤيدها ويعضدها، وبدأت لعبة التوازنات تتضح. إن هؤلاء الساعين إلى التخلص من الحكومة السورية القائمة سوف يدفعون بالوضع إلى حافة الهاوية، وسوف يعطون الفرصة للاتحاد السوفيتى لأن يلعب دورًا فى تأييد سوريا والظهور بمظهر الحامى لشعوب المنطقة من مؤامرات الإمبريالية والقوى المتعاونة معها. وعبد الناصر قادر على كبح جماح الشيوعية المحلية والتصدى للاتحاد السوفيتى، وكان على واشنطن أن تقرر موقفها. وحينما سعت إلى مصر بدأت أجهزة وزارة الخارجية تدرس مدى إمكانية استشارة سعود فى هذا الأمر، وعلت بعض الأصوات فى الخارجية تطلب ضرورة «تجنب هذا»، والعمل على بدء صفحة جديدة مع عبد الناصر، وحينما وضح تحسن العلاقات بين مصر وأمريكا لم يجد سعود سوى أن يعمل على إفسادها بتحذيره واشنطن بصورة غير مباشرة من أن عبد الناصر يسعى من خلال موقعه الجديد إلى تفجير خط بترول التلابلاين التابع لشركة أرامكو(الأمريكية ـ السعودية)، إلا أن الملك سعود لم يضع فى اعتباره أن ذكريات حرب السويس كانت ماثلة فى أذهان صانع القرار فى واشنطن، وأن عبد الناصر بسحره وعلاقاته بجماعة السراج حمى خط التلابلاين وهو ما لم تنساه له أمريكا طيلة حياته.

وكان على واشنطن أن تقرر ما تراه لتحقيق مصلحتها؛ فالقوى المحافظة لا يمكن لها أن تلجأ إلى الاتحاد السوفيتى لاعتبارات عدة لم تغب عن ذهن واشنطن، وكذا لا يمكن لها أن تبتعد عن الغرب بصورة قاطعة، وأثبتت الأيام ضعف قدرتها فى السيطرة على الأحداث عربيا ودوليا. بينما على الصعيد الآخر كان عبد الناصر قادرًا على تحريك الموقف وتقوية علاقته مع الاتحاد السوفيتى بما يتماشى مع مصلحته. وجاءت الأحداث تؤكد قدرته فى السيطرة على الأحداث والجماهير،

فكان على صانع القرار فى واشنطن أن يختار ولو مرحليا إلى أى جانب سوف يقف، مع عدم استثارة مشاعر الأصدقاء والاحتفاظ بالباب مواربا مع الخارجين. بدأ عبد الناصر يسعى إلى تقليد الرئيس اليوغسلافى تيتو (Tito) ـ على حد قول آلن دالاس مدير المخابرات الأمريكية ـ وأدركت أجهزة الحكم فى واشنطن من هذا بأنه يسعى إلى اللعب على الحبلين لتحقيق أكبر فائدة مرجوة لبلاده. وقبلت أمريكا هذا الدور مرحليا على أمل إنقاذ سوريا والمنطقة مما يحيط بها من أخطار فى ظل الحرب الباردة.

عبد الناصر هو القادر على إدارة الأمور فى الشرق الأوسط

وفى النهاية نستطيع أن نقول إنه إذا كان مبدأ أيزنهاور قد أثبت فعاليته فى أثناء الأزمة الأردنية، فإنه فى المقابل أثبت فشله فى الأزمة السورية، بل كان عبارة عن استعراض أمريكى لتأييد القوى المحافظة ضد القوى التقدمية. وأصبح واضحًا لدينا أن هنالك ثوابت ومتغيرات فى معالجات الولايات المتحدة لأزمات المنطقة، تلخصت فى إمكانية قبول الحل العربى الإسلامى، ثم إمكانية الموائمة مع القوى التقدمية والسعى إلى تجنب تدخل إسرائيل فى أزمات المنطقة. لقد بات واضحا أن علاقة القاهرة بواشنطن قد سيطر عليها التقارب والتباعد والعكس بالعكس حسب ما تقتضيه الظروف والأحوال.

ومع نهاية ١٩٥٧ وبداية ١٩٥٨ وبالتحديد فى يناير ١٩٥٨، توصل مجلس الأمن القومى الأمريكى (NSC) إلى خلاصة بأن عبد الناصر حقق نجاحات لا يستطيع أحد فى المنطقة أن يباريه فيها، وأنه القوة الوحيدة القادرة على إدارة الأمور فى منطقة الشرق الأوسط. لقد أصبح واضحًا أن التيار القومى الذى يقوده عبد الناصر هو التيار السائد فى التعامل مع المنطقة. وأن إنقاذ المنطقة من التيار الشيوعى المتمركز فى سوريا «يمكن أن يُترك لعبد الناصر للقضاء عليه دون تردد».

ولم يعد فى الإمكان أن تترك سوريا تلاعبها أهواء ضغوط خارجية وقوى داخلية تتربص بها، والقوى الحاكمة ليست قادرة على مصارعة الأهواء، فنظروا جميعًا إلى عبد الناصر لعله يكون المخلص لهم والمحافظ على ما كان لهم من تاريخ. تلاقت مصالح حكام سوريا من الساسة التقليديين مع المصالح الأمريكية، وقد أثبتت الأيام

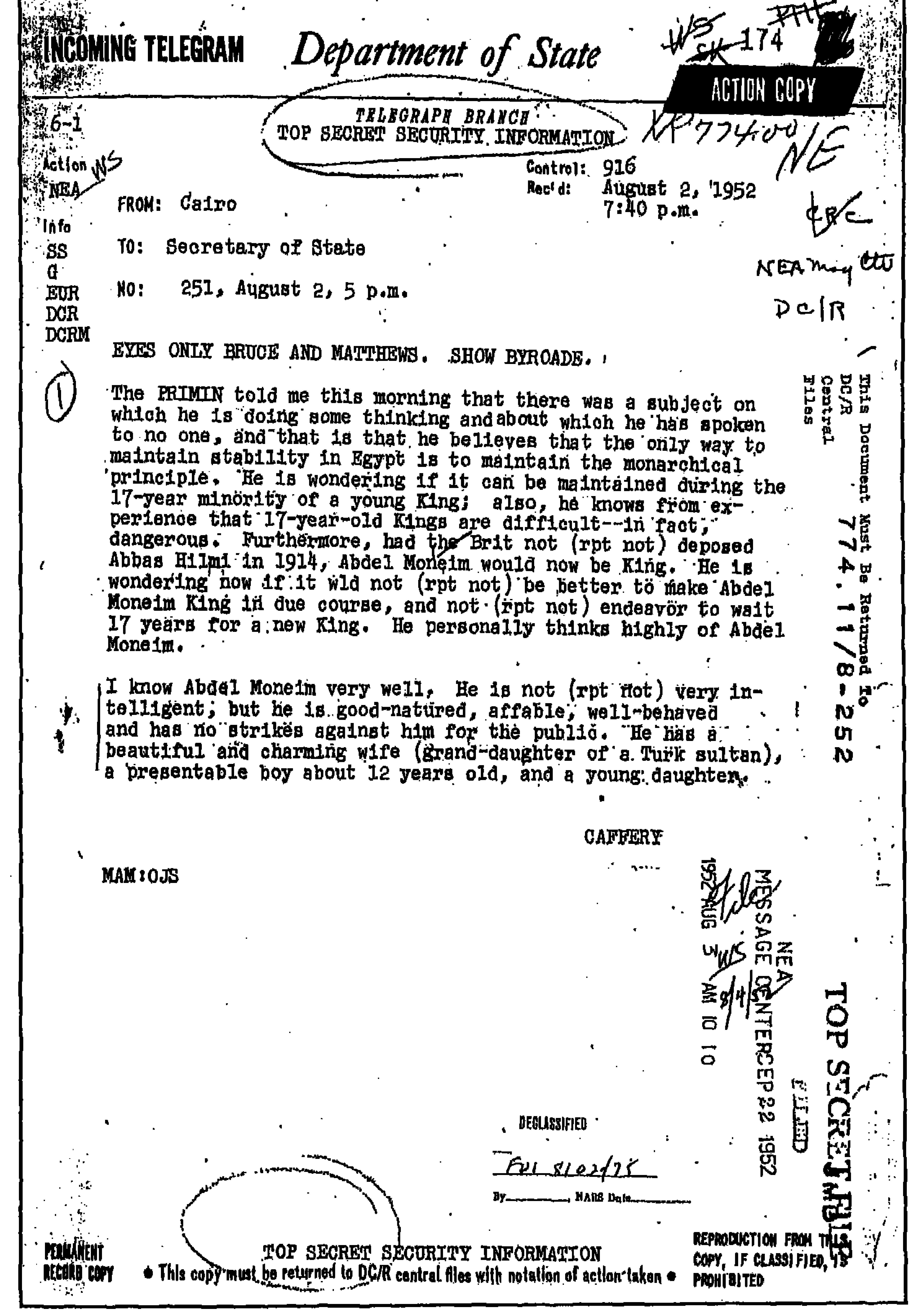
والتجارب أن عبد الناصر وتيار القومية العربية هما القادران على التدخل للإنقاذ فى آخر لحظة. وتردد عبد الناصر فى قبول عرض الساسة السوريين بالوحدة وبات يحسب حساباته. وطبقا لرواية ريموند هير السفير الأمريكى فى مصر، الذى كانت تربطه علاقة مودة مع عبد الناصر طبقًا لما قاله للمؤلف «بأن مصر لم تكن على استعداد للقيام بهذا الدور ولا قادرة على الوحدة مع سوريا، ولكنه سوف يقبل هذا إنقاذًا لسوريا من الشيوعيين».

لقد حقق عبد الناصر بالقول والفعل ما فشلت فيه الولايات المتحدة. ضاربًا مثلًا بأن نظرية ملء الفراغ التى ابتدعها الغرب، هو الوحيد القادر على ملئها دون منازع، وأن التيار القومى الذى يقوده قادر على ملء الفراغ السياسى والأيدلوجى الذى سيطر على المنطقة آنذاك، على أن هذا التلاقى لم يدم طويلا فقد وقعت الأحداث العديدة فى المنطقة مما أعاد إلى أذهان صانع القرار فى واشنطن ذكريات التباعد؛ لقد وقعت أزمة الحكم فى لبنان ١٩٥٨، وثورة العراق، فى العام نفسه، وكلاهما زاد من التباعد. إلا أن الولايات المتحدة وجدت فى عبد الناصر، إثر الأحداث التى وقعت بعد ثورة العراق، أنه والتيار القومى هما القادران على التصدى للخطر الشيوعى سواء من الداخل أم من الخارج، وهو ما ورد فى العديد من الدراسات التى أعدتها المخابرات المركزية (CIA) ورفعتها إلى صانع القرار فى واشنطن. لم تفهم واشنطن أن هذا التيار رافض للخضوع للنفوذ السوفيتى ويرى فى نفسه القوة الوحيدة القادرة على تيسير أمور المنطقة بما يتماشى ويتلاءم مع مصلحة وأمانى سكانها. ولكن، هل ظلت علاقة مصر والولايات المتحدة تتجاذبها فكرة التقارب والتباعد والعكس بالعكس؟ هذا واضح حتى وقتنا هذا فى مسار العلاقات بين الدولتين، وأثبت التاريخ والأحداث صحة هذا.

الخلاصة

لقد أثبتت الدراسة أن علاقة الدول لا تسير على وتيرة واحدة، خاصة إذا كانت هذه الدول التى نتعامل معها دولًا ذات مكانة عالمية أو صاحبة دور إقليمى. فقد يحدث تقارب أو تباعد والعكس بالعكس. وقد أثبت مثل هذا النوع من الدراسات أن القوى الصغرى ذات المكانة المتميزة قد تملى على القوى الكبرى ذات المكانة الدولية اتباع نوع من السياسات التى قد لا تتفق مع المعلن من سياستها. وأن المصالح قد تحكم العلاقة، وأن المبادئ المعلنة قد تستخدم كشعارات للاستهلاك المحلى فى بعض الأحيان. وأن هذا النوع من العلاقات قد أخذ شكلاً من الزجزاج صعودًا وهبوطًا. لقد قَولَبَتْ المصالح شكل هذه العلاقة فأصبح التقارب والتباعد والعكس بالعكس هما المسيطران عليها.

ملحـق الوثـائــق



INCOMING TELEGRAM Department of State

ACTION COPY

TELEGRAPH BRANCH
TOP SECRET SECURITY INFORMATION

6-1

Action NEA

Info SS G EUR DCR DCRM

FROM: Cairo

TO: Secretary of State

NO: 251, August 2, 5 p.m.

Control: 916
Rec'd: August 2, 1952 7:40 p.m.

EYES ONLY BRUCE AND MATTHEWS. SHOW BYROADE.

The PRIMIN told me this morning that there was a subject on which he is doing some thinking and about which he has spoken to no one, and that is that he believes that the only way to maintain stability in Egypt is to maintain the monarchical principle. He is wondering if it can be maintained during the 17-year minority of a young King; also, he knows from experience that 17-year-old Kings are difficult--in fact, dangerous. Furthermore, had the Brit not (rpt not) deposed Abbas Hilmi in 1914, Abdel Moneim would now be King. He is wondering now if it wld not (rpt not) be better to make Abdel Moneim King in due course, and not (rpt not) endeavor to wait 17 years for a new King. He personally thinks highly of Abdel Moneim.

I know Abdel Moneim very well. He is not (rpt not) very intelligent; but he is good-natured, affable, well-behaved and has no strikes against him for the public. He has a beautiful and charming wife (grand-daughter of a Turk sultan), a presentable boy about 12 years old, and a young daughter.

CAFFERY

MAM:OJS

This Document Must Be Returned To DC/R Central Files

774.11/8-252

NEA MESSAGE CENTER SEP 22 1952

1952 AUG 3 AM 10 10

FILED

TOP SECRET

DECLASSIFIED

By ______ NARS Date ______

PERMANENT RECORD COPY

TOP SECRET SECURITY INFORMATION

• This copy must be returned to DC/R central files with notation of action taken •

REPRODUCTION FROM THIS COPY, IF CLASSIFIED, IS PROHIBITED

TELEGRAM RECEIVED

From: SECSTATE WASHINGTON

Date: August 19, 1952 1 pm

No.: PRIORITY 351

Code: CONFIDENTIAL VERBATIM
NOSEC

Received: August 20, 1952 8:15 a

Your 345 and NIACT 350.

See DEPCIRGAM APRIL 17, 1951 12:55 PM re US Policy Land Reform "The Government of the United States will give encouragement and assistance to land reform whenever it will substantially contribute to lessen the causes of agrarian unrest and political instability". This policy further strengthened by PL 535 and its legislative history.

Pending arrival Paul V. Maris August 22 recommend fullest opportuni be given Dr. Nichols who has extensive experience in field to confer these matters with GOE utilizing land management team Jorgenson and Platt to start work immediate on basic elements of study, rpt study. (DEPTEL 304) it being clearly understood that US interest is development of equitable land reform program without being partisan to particular views held by either Egyptian army or government.

Considering impressive array of local competence in Egypt such as Merritt Ghali, Yehia El Alaily, Hussein Enan, Husny El Said, and Ibrahim Madkhour, to mention a few, and amount of basic researc research already available, it is expected that a considered plan could be formulated in relatively short time which view may well be made known to competent Egyptian authorities.

Program Land Reform should include all aspects land tenure problem, that is, minimum agricultural wages, equitable rental system, reconsolidation of fragmented holdings, plan for distribution of reclaimed lands to landless peasants, a system of supervised credit as well as limitations of ownership. If envisioned program include WAKF lands as well as private holdings, it would apparently affect nearly 25% of total arable land in Egypt and is therefore, of great importance.

Publicity given by newspapers here to accelerated Land Reform Progr in Iran emphasizes work done there by Maris TCA participation in supervisor training school and financial contribution to developmen Bank Iran is indication of popular appeal of program and suggests advisability of joint announcement in Cairo and here of assistance being given by Point IV in development of Land Reform Program initi in Egypt by GOE.

DECLASSIFIED

تأيد الولايات المتحدة للإصلاح الزراعى

PARAPHRASE BEFORE COMMUNICATING

TELEGRAM SENT

SECRET SECURITY INFORMATION

To: SECSTATE WASHINGTON

Date: September 9, 1952

No.:

Code: SECRET SEC INFO

Charged to: Embassy

Sent Dept 612 Rptd London 207

Brit seem to be in great flap over Department's excellent press statement (Deptel 510 September 7, Embtel 593 September 7). Last night at dinner for Stabler Brit Minister Creswell told Emb Counselor that instructions had been received from London indicating concern. Creswell indulged in much handwringing, but substance of his remarks was that "if" Naguib Government did not succeed our comment might have proved untimely.

Creswell was told that we did not share Brit point of view. While recognizing risks in present situation and fully sharing Brit lack of enthusiasm for such characters as Fathy Radwan and Tarraf, (who, after all, are only two out of sixteen) we felt that more constructive steps would be taken by present rulers of Egypt if given modicum of encouragement than if given cold shoulder.

CAFFERY

RMcClintock:mc

SECRET SECURITY INFORMATION

اختلاف المواقف بين الولايات المتحدة وبريطانيا تجاه الثورة

PARAPHRASE BEFORE COMMUNICATING

TELEGRAM SENT

SECRET

SECURITY INFORMATION

To: SECSTATE WASHINGTON

Date: September 10, 1952

No.:

Code: SECRET SEC INFO

Charged to: Embassy

PRIITY to Dept 645 Rptd London 219

We discussed Deptel 515 Sept 8 rptd London 1682 with Brit Min Creswell this morning. Dept might feel repetition of these views to Brit both in London and Washington would serve as oral rejoinder to Eden's [redacted] note as allegations made therein are not repeat not substantiated by fact. In first place, policies advocated by this Embassy including final para mytel 593 Sept 7 were predicated on fact that Aly Maher, through his own procrastination and deviousness could not be saved. They were predicated on further fact that a new Prime Minister, General Naguib, had taken office. It was essential to move quickly and to develop relations of confidence with new Government, especially as there had been no change in principles of the reform movement in Egypt which we had explicitly approved in Secretary's statement September 3. In consequence, first portion of Brit note as summarized reftel seems to be entirely beside the point.

Re Brit allegation of "indiscriminate arrests in Cairo" we would say that contrary was the case. Mil struck at their greatest enemy, the Wafd Party, in no uncertain terms, rounded up leaders of Saadist and Liberal parties and thus effectually silenced opposition from politicians who were seeking to oppose reform movement.

SECURITY INFORMATION

SECRET

موقف الولايات المتحدة من تولى نجيب رئاسة الوزارة بدلاً من على ماهر، وكذا تأييدها لخطوات النظام تجاه الأحزاب القديمة

TELEGRAM SENT

To: SECSTATE WASHINGTON

Date: September 10, 1952

No.:

Code: SECRET SEC INFO

Charged to: Embassy

Page 2

Re allegation that Naguib is "to some extent prisoner more extreme elements" we told Brit this morning that this was not true. Mytel 644 today reporting Naguib's own comments on his Ministers substantiates this fact.

As for Eden's allegation of grave danger increase in xenophobia, general diminution chances of understanding between Egypt and Western Powers, including possibility recrudescence terrorism, these are simply speculations which facts thus far do not substantiate.

In particular, we trust Dept will refute Eden's innuendo that US is encouraging "more extreme elements in Egypt". US is encouraging a reform movement headed by an honest soldier who presides over a civil Cabinet and who is, after all, in control of Egypt.

Extraordinary sensitivity of Brit, as for example, their concern over relatively minor shipment of police equipment, suggests that they feel much less secure in this part of the world than one might suppose from their muttering of the threat of mil intervention being best deterrent on Egyptian Govt. We trust they can be made to see that their own security position in Egypt can best be preserved if US now and they later maintain relations of confidence with Egyptian Govt.

CAFFERY

RMcClintock:bk

وضوح اختلاف الرؤى والمواقف بين الولايات المتحدة وبريطانيا تجاه النظام الجديد

There follows a suggested text for an exchange of notes between the United States and Egypt extending the 408(e) agreement of April 29, 1952. Acceptance by the Egyptian Government of the terms of the suggested note would allow Egypt to purchase military equipment, materials and services on a cash reimbursable basis for units other than police units:

"I have the honor to refer to the notes exchanged between our two Governments on April 29 and April 30, 1952, concerning certain understandings relating to the furnishing of military equipment, materials, and services to the Government of Egypt on a reimbursable basis. My Government understands that equipment, materials, or services may be made available under that Agreement for use by units of the Egyptian armed forces other than police units, subject to the understandings set forth in numbered paragraphs 1 through 5 contained in my note of April 29, 1952. My Government also understands that, for the purpose of paragraph 1 of that note, any equipment or materials or services which may be acquired by the Government of Egypt from the Government of the United States are required for and will be used solely for Egypt's internal security and legitimate self-defense or as may be further mutually agreed between our two Governments for the promotion of international peace and security within the framework of the Charter of the United Nations. In this connection, my Government wishes to reiterate its adherence to the joint Declaration by the Government of the United States, the United Kingdom and France, issued on May 25, 1950.

"I have the honor to propose that, if these understandings are acceptable to your Government, this note and your Excellency's note in reply will be considered as confirming these understandings, effective on the date of your Excellency's reply.

"Accept, etc."



CENTRAL INTELLIGENCE AGENCY

WASHINGTON 25, D. C.

OFFICE OF THE DIRECTOR

25 AUG 1955

The Honorable John Foster Dulles
The Secretary of State
Department of State
Washington 25, D. C.

Dear Mr. Secretary:

In answer to your request to the Director of Central Intelligence, we are submitting the following views and the attached analysis.

On 23 May, [ ] Soviet Ambassador Daniel Solod in Cairo offered technical and economic assistance to Egypt, including financing of the proposed Aswan high dam. At this time, Nasr reportedly inquired whether the Soviet Union would be willing to barter certain items of heavy artillery for Egyptian cotton, to which Solod replied that he was authorized to give an affirmative answer.

In late July, D. T. Shepilov, editor of Pravda, and a secretary of the Communist Party, visited Egypt and [ ] elaborated the Soviet offer. Shepilov reportedly offered not only air and ground arms but destroyers.

As reported to you by Ambassador Byroade, Ahmad Husain, Egypt's former ambassador in Washington, in discussing the alleged Shepilov offer, told Byroade in Cairo that it included a cotton barter deal to finance the high dam, 100 MIG's and 200 tanks. Jet bombers (probably IL-28's) were also said to be available for 37,000 Egyptian pounds (equivalent to $105,000). Soviet spokesmen reportedly also suggested in discussions with Egyptians that if direct negotiations with Moscow embarrassed Cairo, Warsaw or Prague could offer the same deal.

128

A report that Radio Moscow had broadcast in Arabic to the Near East an offer of free military assistance to Egypt appears to be in error. The latest Egyptian claims are that Radio Israel made the statement on 10 August, that this statement was picked up by an Egyptian monitoring station, and, as a result of haste and carelessness, was passed to the press as having been broadcast by the Soviets in Arabic, and with the paragraph concerning military aid deleted. These reports and similar ones all apparently originate with Egyptians. They may be exaggerated in order to bring pressure on the United States to satisfy Egypt's military needs on favorable terms. The fact that no Western monitors intercepted any such broadcast, coupled with the lack of motivation for the USSR to broach an offer of such magnitude and portent in this manner, raises the possibility of deception, which we are still trying to confirm.

During the past weeks, the USSR, [redacted] has offered Saudi Arabia economic aid and military equipment. This approach was made by Soviet Ambassador Lavrentiev in Tehran, first to the Saudi ambassador and then to King Saud, and Deputy Foreign Minister Yassin. In the spring of 1955, Soviet offers of military, economic, and diplomatic aid were also reported made to Syria.

In our opinion the USSR directly or through its Satellites is able to deliver the items specifically mentioned by the Egyptians; heavy artillery, tanks, jet fighter and bomber aircraft and destroyers, in the quantities that could conceivably be absorbed by Egypt or other nations in the Arab league without any perceptible effect on its own arms program. Only in the event the Soviets anticipated general war in the relatively near future would they have any compelling reason to hang onto all of their vast stockpile of this obsolescent material. For example, the early alternate fate of the MIG-15's is probably to be turned into scrap.

2

Moreover the Soviets are undoubtedly well aware of the almost psychopathic preoccupation of Arab leaders such as Nasr and King Saud with building their arms strength and would calculate that the surest way to achieve a real position of influence in those countries would be to become a substantial supplier of arms with the attendant requirements for Soviet technical and possibly tactical training in their use.

It is also quite consistent with what we know of current Soviet external trade programs for the USSR to be willing to offer such equipment for indigenous currency or basic commodities with favorable terms as to time of repayment.

Finally, it seems to us that the present Soviet drive to relax tensions between the power centers of East and West could well have as a concomitant a subordinate policy of sowing seeds of discord in such trouble spots as the Near East.

We, therefore, conclude that it is well within Soviet capability to implement the reported offers of arms aid and that it is probably their intention to do so if the offeree governments accept their proposals.

Sincerely,

C. P. Cabell

C. P. CABELL
Lieutenant General, USAF
Acting Director

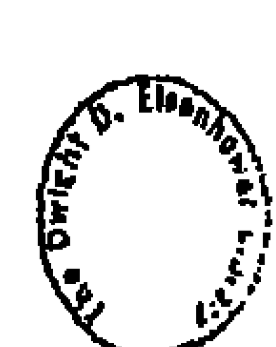
THE SECRETARY OF STATE
WASHINGTON

March 28, 1956

~~TOP SECRET~~

MEMORANDUM FOR THE PRESIDENT
THE WHITE HOUSE

Subject: Near Eastern Policies



In view of the negative outcome of our efforts to bring Colonel Nasser to adopt a policy of conciliation toward Israel, we should, I believe, now adjust certain of our Near Eastern policies, as indicated below.

The primary purpose would be to let Colonel Nasser realize that he cannot cooperate as he is doing with the Soviet Union and at the same time enjoy most-favored-nation treatment from the United States. We would want for the time being to avoid any open break which would throw Nasser irrevocably into a Soviet satellite status and we would want to leave Nasser a bridge back to good relations with the West if he so desires.

The policies indicated below would in the main be coordinated with the United Kingdom.

I. As regards Egypt

1. Export licenses covering arms shipments to Egypt, whether from Governmental or commercial sources, will continue to be denied by the US and the UK.

2. The US and the UK will continue to delay the conclusion of current negotiations on the High Aswan Dam.

3. The US will continue to delay action on pending Egyptian requests for grains and oil under Title I of PL 480.

4. The US will hold in abeyance any decision on a CARE program for Egypt for 1956 (last year's program amounted to $40 million and

PORTIONS EXEMPTED
E.O. 12065, Sec. 1-301 (b)(c)
SC letter 9/9/81
Date 10/26/81

DECLASSIFIED
Authority MR 79-152 #1
By bc ... 11/1/79

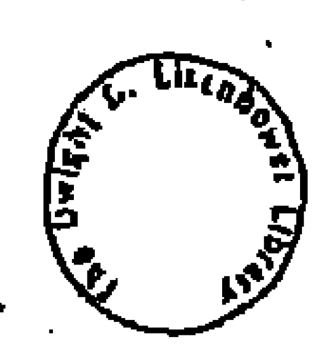
DECLASSIFIED
Authority MR 80-474 #1
By LHS NLE Date 10/26/81

~~TOP SECRET~~

وضوح التباعد خاصة بعد رفض مصر مقترحات السلام وفشل بعثة أندرسون ومحاولة توقيع عقوبات على مصر

TOP SECRET

-2-



the present tentative program for 1956 anticipates aid amounting to as much as $100 million) or, alternatively, approve an $8 million program for the first quarter, leaving until later a decision of the balance for the year.

[redacted]

II. As regards other countries

[redacted]

2. Intensify present efforts to stabilize the situation in Libya.

3. Encourage the UK to maintain present treaty relationships with Jordan and help it to prevent a situation in which a pro-Egyptian coup d'etat would succeed. [redacted]

4. Give increased support to the Baghdad Pact without actually adhering to the Pact or announcing our intention of doing so. In addition to accelerated aid to the Pact countries, this support will consist of amending the nature of our participation in the Military Committee of the Pact, such as by assigning high level officers who could join more actively in military discussions than our observers have in the past. We will also display an increased interest in the economic aspects of the Pact by endeavoring to coordinate our aid programs with the Pact organization, wherever feasible, and by sending high level officers to represent the United States in economic meetings related to the treaty organization.

5. We will undertake an intensified program in Ethiopia to enhance the Western position in that country.

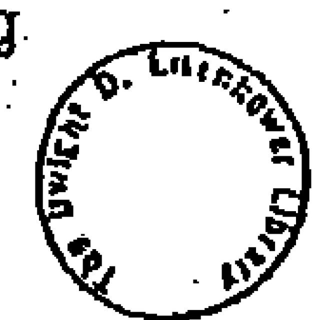
TOP SECRET

TOP SECRET

-3-

6. We will continue to take all practicable steps to counter Egyptian and Soviet influence in Yemen and the other Arabian principalities. King Saud's assistance will be solicited.

7. The US will seek to dissuade the Israelis from undertaking work at Banat Ya'qub, or from taking other precipitate steps which might bring about hostilities and thus endanger the whole Western position in the Near East to the direct advantage of the Soviets.



8.. For a further indefinite period the US will continue to deny export licenses for any major military items to Israel and the adjoining Arab States (this excepts Saudi Arabia and Iraq). We would, however, be sympathetic if other Western countries wished to sell limited quantities of defensive arms to Israel.

9. We will continue to press for effective UN action to reduce area tensions.

10. We will endeavor to strengthen pro-Western elements in Lebanon by immediately offering economic aid in the form of grants or loans for projects designed to create the most favorable impact on public opinion. (The French might sell limited quantities of military equipment).

11. It is extremely important that the American position in Saudi Arabia be strengthened. We must find ways, in connection with the negotiation of a new air base agreement which should be promptly concluded, of assuring King Saud that some of his military needs will immediately be met and others provided for subsequently. We will press the British to undertake a generous agreement on the Buraimi issue, settlement of which is of paramount importance to the Western position in Saudi Arabia.

III. In addition to the foregoing course of action, planning should be undertaken at once with a view to possibly more drastic action in the event that the above courses of action do not have the desired effect. This planning should cover:

[redacted]

TOP SECRET

MONDAY
July 30, 1956
11:29 a.m.

TELEPHONE CALL FROM THE PRESIDENT

The Pres. asked how the Sec. is feeling about it, and the Sec. said all right. He is having a cable typed out and will call back in 10 minutes to read it to the Pres.

The Dwight D. Eisenhower Library

11:44 a.m.

The Sec. called and said it looks as though the impression we got from Murphy at noontime ~~from~~ that they were more moderate has given way to a stronger line they want to take. The Sec. read the cable of instructions to Murphy. The Pres. said that is our stand. We should not be indifferent to the rights of people who are invested in this. Egypt should operate the Canal efficiently and carry out its promise to those affected - show we are not indifferent but are not going to war over it. Say we are moderate but firm but not going to be hysterical and rush into it. The Sec. said the British and French want to use force not really because of the Canal situation primarily but because they feel this act should be knocked down or have grave repercussions in North Africa and the British position in other countries. The Sec. said if we called a special session of Congress with nothing to go on except what we have now it would be picked up as an effort to back French colonialism in North Africa etc. and the Democrats would make a political issue of it and would be a mess. The Pres. said he said when he had his meetings day before yesterday we have to find a way of using the Canal and efficiently. Notice should be served this is going to operate or else. We have to act right to nationalize (?) - the Pres. recalled that Britain did it on steel. The Sec. said the concession to the Canal Company runs out in 1968 and the Treaty itself says rights go on irrespective of the lapse of the concession. The Pres. said he thinks the Sec. is right - insist on proper operation of the Canal and we must get a broader base for operating in the future - now we are in the position of just protecting someone's private property.

pdb

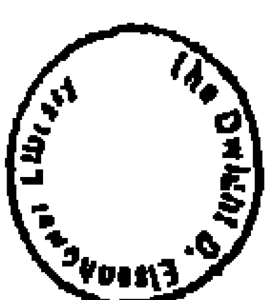
DEPARTMENT OF STATE

THE SECRETARY

Personal and Private
SECRET UNCLASSIFIED

Tuesday
October 2, 1956

MEMORANDUM OF CONVERSATION WITH
THE PRESIDENT



Subject: Suez Canal

We discussed the Suez Canal. I pointed out that we had rather bad relations with the British and the French, particularly the latter, because they did not feel we were backing them sufficiently and the governments were blaming their failure to get results on the fact that we were holding them back.

The President thought we should accept some solution which would, for example, assure that a general manager appointed by Egypt would be appointed subject to the approval of SCUA and only hold office as long as SCUA did not object. I said that I thought some solution along this line could be worked out. But the question was whether the British and French really wanted a peaceful solution. I referred to the various projects of the British seemingly in different directions - one favoring a settlement by negotiation; another favoring overthrow by economic pressures; another favoring overthrow by a covert operation and another favoring open use of military force. The President felt that we should have nothing to do with any project for a covert operation against Nasser personally. He felt we should exert strong pressure to get a settlement, but that we should not negotiate behind their backs or without their knowledge and acquiescence. In this connection, I gave the President the letter from Fanfani. I expressed the view, in which the President concurred, that we had probably better not attempt to negotiate through him, although he could himself develop the subject as he thought appropriate.

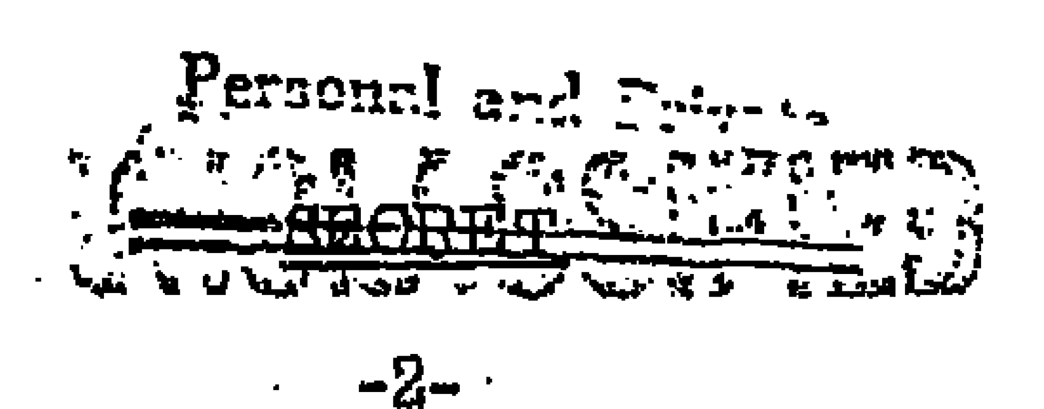
I said that it looked as though the Egyptians were sending over a delegation which was itself qualified to negotiate and that it would probably be better to deal with them in this way if negotiation became the order of the day.

The President went on to express the view that he did not think that the

DECLASSIFIED
Authority MR 86-351 #2
By bc NLE Date 2/13/87

Personal and Private
SECRET UNCLASSIFIED

محاولات الولايات المتحدة الوصول إلى حل وسط يُرضى أطراف النزاع أثناء أزمة السويس
مع وضوح الرغبة فى تجنب أى عمل عسكرى ضد مصر



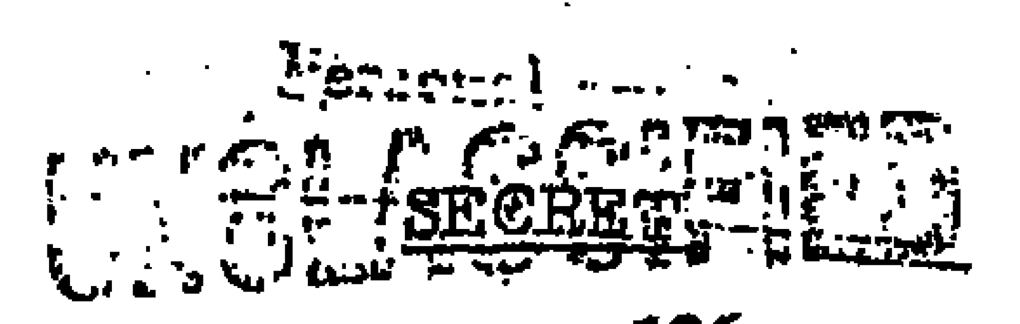
-2-

Canal issue was the one on which to seek to undermine Nasser. He did feel that Nasser had indicated dangerous tendencies that needed to be curbed. He felt there was promise in developing Arab leadership elsewhere, and that this offered greater hope than a frontal attack on Nasser on the Canal issue.

The President felt that we had to maintain an independent position as regards the British and French until we knew definitely what they were up to.

We discussed briefly the possibility of the President going to New York to say a few words at the opening of the United Nations Security Council meeting. I said I would think this over and give the President my advice the next day.

S JFDulles:ma



INCOMING TELEGRAM Department of State

ACTION COPY

SECRET

37-B
Action

Control: 18269
Rec'd: April 29, 1957
11:43 a.m.

NEA
Info
RMR
SS
O
SP
C
R
EUR

FROM: Jidda

TO: Secretary of State

NO: 660, April 29, 10 a.m.

PRIORITY

SENT PRIORITY CAIRO 115, REPEATED INFORMATION DEPARTMENT 660.

PERSONAL FOR AMBASSADOR HARE FROM AMBASSADOR WADSWORTH

Reference MYTEL 659 to Department repeated information Cairo 1.

Evening April 27 King Saud sent royal counselors Yusuf Yasin and Khalid Abu Walid to see me.

They first recalled that King had mentioned during general discussion at end my meeting King audience that Egyptian delegation had told him previous evening that "US Embassy Cairo has told us that USG objects to any action which Egypt may take to support international communism in Jordan or Saudi Arabia".

Yusuf then read following message sent same morning by Nasser to King Saud (through Ali Sabri, spokesman for Egyptian delegation):

"We have been informed by US Embassy that HM King Saud complained to America that Egypt is distributing in Saudi Arabia certain bulletins against King Saud".

Quotations in preceding paragraphs are verbatim translations from Yusuf's Arabic. Both he and Khalid said SAG had made no complaint or communication to anyone in sense of second quotation. They then stated that King Saud had charged them say he would be grateful if I could find out from you and send him "the facts of the matter".

Comment: King Saud had also referred during my private audience to first of these Egyptian statements but in slightly different terms. My notes read: "US Embassy Cairo stated United States would not permit introduction international communism into either Jordan or Saudi Arabia".

King

PERMANENT
RECORD COPY • This copy must be returned to RM/R central files with notation of action taken

UNLESS "UNCLASSIFIED" REPRODUCTION FROM THIS COPY IS PROHIBITED

REPRODUCED AT THE NATIONAL ARCHIVES

SECRET

-2- 660, April 29, 10 a.m. from Jidda

King said Egyptians had asked him "is there any secret agreement between you and the Americans?" He had answered that he was glad learn USG had taken this stand; he was opposed international communism; he had open, not secret agreement with US based on friendship and common interests.

To me King added "But I regret your Embassy in Cairo made this statement to Egyptians". We did not pursue matter further.

WADSWORTH

BB:AH

REPRODUCED AT THE NATIONAL ARCHIVES

SECRET

SECRET

DEPARTMENT OF STATE

Memorandum of Conversation

DATE: June 1, 1957

SUBJECT: US-UK Policy Re Egypt

PARTICIPANTS: Mr. J. E. Coulson, Minister, British Embassy
Mr. C. D. Wiggin, First Secretary, British Embassy
NEA - William M. Rountree
NEA - H. F. Eilts

COPIES TO: NEA (2) Embassy, London (1)
OLI (2) Embassy, Cairo (1)
BNA (1)

611.74231
611.74
641.74231
641.7441
441.74
641.74

THIS DOCUMENT MUST BE RETURNED TO THE RM/R CENTRAL FILES

611.74/6-157

Mr. Rountree said he had certain matters to discuss with Mr. Coulson in connection with Mr. Henderson's forthcoming talks in London. As Mr. Coulson knew, the US has continued its "stiff" policy toward Egypt, viz. refusing to unblock Egyptian funds, licensing, etc. Our general views and long range objectives concerning Egypt have already been communicated to the British earlier. We have felt that our policy has had some success. There has been a gradual "whittling down" of Egyptian influence.

We have recently heard of British talks with the Egyptians concerning the possibility of unfreezing Egyptian accounts in the UK, resumption of British trade relations with Egypt and the possibility of reestablishing British diplomatic relations with Egypt. In this connection, Mr. Rountree's opposite number in the French Foreign Office had told him that the French, too, have feelers out as to the possibility of resuming French cotton purchases from Egypt - initially, perhaps, on a triangular basis through Lebanon. Such trade resumption, he had indicated, might eventually lead to the reestablishment of French diplomatic relations with Egypt.

Mr. Rountree said he did not want to give the impression that we had decided this was a bad development, but the trend is one that we should keep in mind in terms of our own policy toward Egypt. When discussing the matter in London, we should have in mind what our attitude toward Egypt might most usefully be. Having established a carefully considered basis for our relations with Egypt, we should make sure that they are not contradictory to the British approach.

JUN 18 1957

FILED

Mr. Coulson...

SECRET

611.74/6-157

GPO 912677

العلاقات فى أعقاب إعلان مبدأ أيزنهاور، ووضوح التشدد الأمريكى تجاه مصر من أجل محاولة تحجيم نفوذها

SECRET

- 2 -

Mr. Coulson agreed. He felt that the possibility of trade resumption should be pursued with a full awareness of how this will fit into the picture of keeping pressure on Egypt. Mr. Coulson said Mr. Bailey had on the previous day told Mr. Shaw of the Anglo-Egyptian talks.

Mr. Rountree again emphasized that we do not want to give the impression that we are discouraging such talks. We wish merely to make certain that we keep in mind our general approach to the Egyptian problem.

(In response to Mr. Coulson's query, Mr. Rountree said he did not think that Mr. Henderson would be prepared to discuss the matter with the Foreign Secretary in Karachi, but that he may be prepared to do so in London.)

NEA:HFEilts:rl 6/3/57

SECRET

REPRODUCED AT THE NATIONAL ARCHIVES

OUTGOING TELEGRAM

INDICATE: ☐ COLLECT ☐ CHARGE TO

Department of State

1957 JUN 17 PM 3 30

0 8 3 ⁵⁸/₉

THIS DOCUMENT MUST BE RETURNED TO THE RM/R CENTRAL FILES

SECRET
Classification

SENT TO: Amembassy CAIRO 4092

HOLD FOR AMBASSADOR

774.11/5-2957

You should seek opportunity to see Nasser in order reply to questions raised by him (EMBTEL 3627) along following lines:

1. Questions raised during conversation May 28 were discussed in Washington during your recent visit. You found general surprise that Nasser should have doubts regarding US policies since our position repeatedly made clear by words and actions. Overall US policy is to strive for peace with justice, and stability. To this end US assists its friends in area at their request to maintain their independence and freedom. Our actions last October and November as well as last February and March underline earnestness of US intentions. President's Middle Eastern proposals designed further UN principle of security against aggression from any source, and acceptance these proposals by majority of nations in area testify to their belief in honesty and sincerity of our intentions. Neverthe-less you instructed explain again to Nasser our position on first two questions he asked.

2. Regarding "positive neutrality", US convinced from experience major threat to world peace and security is international communism which, regardless of

Drafted by: NEA:NE:Wells Stabler: | Telegraphic transmission and classification approved by: William M. Rountree
NCB...:S/P:...Mathews:S:JFDulles:rl

Approved in draft by the Secretary

S/S-CR
JUN 17 1957 P.M.

SECRET
Classification

UNLESS "UNCLASSIFIED" REPRODUCTION FROM THIS COPY IS PROHIBITED.

محاولات الخارجية الأمريكية شرح أبعاد سياستها بعد إعلان مبدأ أيزنهاور ووضوح أثر الصراع السوفيتى ـ الأمريكى على العلاقة بين مصر والولايات المتحدة

Page 2 of telegram to Amembassy, Cairo

SECRET
Classification

statements and blandishments of Soviet leaders, still has world domination as its objective. International communism has seized by force or threat of force all or major parts of nearly score of nations, with aggregate population of about 900,000,000 people. No one of these seized nations was, at time of seizure, protected by treaties of mutual security and common defense system created thereunder. But not one nation which did share in such a common defense has been lost to international communism.

US continues believe most effective manner to combat international communism, within framework of our major objective of enduring world peace with justice, is for society of free nations to collaborate to preserve their independence by building up collective defensive system. We believe any non-Communist nation is unwise forego benefits of association with other free nations for this purpose. Also in our view "positive neutrality" is basically "unsocial" since each free and responsible nation in world community, just as each individual in free society, has obligation to others to collaborate to assure freedom and independence for all.

US does not condition normal relations with Egypt or any other country upon that country's acceptance of its views. It does not insist upon adherence or commitment to collective security arrangements against communism.

US does judge nations by their acts. If given nation declares it has adopted policy of neutrality, non-alignment or non-commitment, it should in fact be neutral. Egypt's "positive neutrality" has expressed itself in actions and propaganda directed against many of the free nations which have declined to accept its views and which have joined in collective defense against Communism. Whatever their intent, these Egyptian actions and propaganda have benefited international Communism, and in this

SECRET
Classification

Page 3 of telegram to Amembassy, Cairo (FOR AMBASSADOR)

SECRET
Classification

sense Egypt has not, in fact, been neutral. In Syria, Egyptian activities have abetted communist infiltration and created extreme example of non-neutral country which professes to follow "positive neutrality" concept.

Egypt seems determined to attempt deny to other states freedom of choice which it demands for itself. It insists all its neighbors adopt policy of "positive neutrality" despite fact that some of them have freely concluded that their independence can be better assured by association with collective security arrangements against Communism. US cannot condone Egyptian attempts to dictate or subvert policies of its neighbors.

If Egypt will in fact accept rights of its neighbors to assure their independence in way that seems best to them, principal cause of current differences with US will be removed.

3. Regarding nationalism, US has always supported constructive RPT constructive nationalism. US encouragement and assistance to many nations which have sought and achieved independence since World War II is clear and irrefutable demonstration this fact. On other hand, US believes nationalism which appeals only to emotions rejecting reasonable approach to problems can cause much damage. Nationalism which is used as coverall for efforts by one nation to dominate other nations and to oblige other countries to follow blindly its policies will inevitably be opposed by US. Specifically US has in mind activities which Egypt under guise of "nationalism" has been carrying out in certain Arab countries to undermine regimes of those countries. Jordan is case in point. Nasser should be under no illusion regarding US determination that Jordan shall be left free to decide its own policies according to its own conception of its national interests. Also, US will not condone refusal in name of

Telegram to Amembassy, Cairo (FOR AMBASSADOR)

SECRET
Classification

nationalism to recognize just rights of countries outside area. Suez Canal question is case in point.

US believes GOE has much useful work to do in domestic matters and that "nationalism" in Egypt should be put to work in constructive fashion to achieve standard of living and economic development which Nasser himself has set as goal for revolution.

4. Regarding allegations of US "conspiracies" or "hostilities" such suggestions are so preposterous that USG does not believe they warrant comment. Charges of this nature by Egyptian press and radio can only harm relations between two countries.

5. United States strives in these matters to be guided by basic principles. Egypt has itself mightily benefited from principles which United States adhered to and which were largely responsible for bringing about withdrawal first of British and French, and later of Israeli, forces from Egyptian territory. Just as we believed Egyptian sovereignty should be respected, so also we believe that sovereign right of other countries to adopt their own international policies should be respected by Egypt, and we also believe that no nation can long preserve its own independence unless it accepts the implications of interdependence and cooperates reasonably with other free nations.

We are confident Egypt will come to see that policies which United States espouses are, in all their aspects, in true interest of Egypt.

Dulles
DULLES

SECRET
Classification

INCOMING TELEGRAM *Department of State* ACTION COPY

32-36

SECRET

Action NEA

Info RMR SS G SP C W L R EUR

Control: 18147
Rec'd: September 27, 1957
10:25 a.m.

FROM: Cairo

TO: Secretary of State

NO: 837, September 27, 10 a.m.

PRIORITY

At risk of seeming obvious, Embassy would invite attention to (1) recent indications that Nasser, although remaining unregenerate, seems be seeking at least give impression of, desiring better relations with US (EMBTELs 606, 608, 710, 774, 826, 834, and Embassy despatch 282) and (2) presence in US of Kaissouni, Fawzi and Hassouna, all of whom believed sincerely desire improvement.

Without suggesting that we should undertake fundamental review of relations at this time, it seems possible useful purpose might be served by establishing informal contact which would convey idea that, despite past inability to find workable business relationship, we still willing do a little haggling in backroom. For, if bargaining is in Arab blood, so also is transacting of business by unconventional means, and it might be that something along this line, (for example, between Minister of Finance Kaissouni and Secretary Anderson) might give some nourishment to Nasser's alleged interest in improving relations and also cause him to have more serious second thoughts in considering possible future moves in direction of Russians. If only this limited objective were achieved, it might be worth doing, and, if anything more useful developed, so much the better.

HARE

LMS:BDW

THIS DOCUMENT MUST BE RETURNED TO THE RM/R CENTRAL FILES

611.74/9-2757

SECRET FILE

SECRET

UNLESS "UNCLASSIFIED" REPRODUCTION FROM THIS COPY IS PROHIBITED.

MANENT
ORD COPY • This copy must be returned to RM/R central files with notation of action taken•

محاولات عبد الناصر للتقارب مع الولايات المتحدة بعد إعلان مبدأ أيزنهاور في أعقاب الأزمة الأردنية وأثناء اشتعال الموقف في سوريا

This document consists of 2 pages
SECRET No. 1 of copies 10 Series A

THIS DOCUMENT MUST BE RETURNED TO THE RM/R CENTRAL FILES

A-646

RECEIVED OCT 21 1957 DEPARTMENT OF STATE RM/R

7078

DEPARTMENT OF STATE

Memorandum of Conversation

U.S.-U.K. Discussions
Washington, D. C.

DATE: October 15, 1957

SUBJECT: British and American Policy toward Egypt

OCT 21 1957

PARTICIPANTS:

U. S.	U. K.
The Secretary	Selwyn Lloyd, British Foreign Secretary
C. Burke Elbrick, EUR	Sir Harold Caccia, British Ambassador
Stuart W. Rockwell, NE	Viscount Samuel Hood, Minister, British Embassy
John Dorman, NE	Willie Morris, First Secretary, British Embassy
William N. Dale, BNA	Dennis Laskey, Private Secretary/Foreign Secretary

COPIES TO: S/S(2 cc), NEA(cc), EUR(cc), NE(3 cc), London(cc), Cairo(cc)
OLI (2), G, W

611.74/10-1557

CS SECRET FILE

Mr. Lloyd opened the discussion of this item by referring to conversations between British and Egyptian representatives in Rome concerning economic matters. He said that he thought that if Egypt were prepared to desequestrate British property in Egypt (estimated by Mr. Lloyd as being valued at between 40 and 50 million pounds) the United Kingdom would agree to resume normal trade with Egypt. If Egypt were to agree to assess and pay compensation for "Egyptianized" British property or to "de-Egyptianize" this property, the United Kingdom would probably agree to unblock Egyptian funds up to a total of around 21 million pounds. The above figures were tentative as there had been no definite conclusion reached on this point in the United Kingdom. Mr. Lloyd said that the British were willing to go step by step with the Egyptians but that the latter must "do something" in order for the British to reach agreement with them.

Mr. Lloyd thought there were three general lines British policy might follow. The British could say they would not discuss anything at all with the Egyptians and maintain a complete "freeze" on relations with Egypt; they could change their policy completely and say that if Nasser would work with the West he could "have anything he wanted" from the U. K.; there was a line of policy in between these two extremes which the British preferred.

Mr. Lloyd asked what United States policy toward Egypt was to be in the next year or so and how we regarded Nasser's situation.

The Secretary said that our policy toward Egypt at present might be regarded as "coolly correct". We do the minimum required to deal with a country with which we are not at war and with which we have no formal trouble. We have said

we

Copy No(s) 5,6,7,7
Destroyed in RM/R
Name French Date 5/8/58

SECRET

GPO 912477

تحذير مصر من مغبة تعميق علاقتها مع الاتحاد السوفيتي وأثر هذا على علاقتها بالولايات المتحدة، خاصة فى أعقاب إعلان مبدأ أيزنهاور وكذا بعد الأزمة الأردنية ووضوح توتر الموقف فى سوريا

SECRET

- 2 -

we expect to keep Egyptian funds here blocked until there is a settlement with the Canal Company, which looks as if it would require a long time. We are not giving assistance to Egypt and have cut off the CARE program, and do not presently contemplate resuming either one.

He had recently told Ambassador Hussein that it is not so much a question of a listing of specific steps the Egyptian Government might take to improve relations with the U.S.; the basic difference lies in our appraisal of the situation. Nasser thinks he can deal safely with the USSR and we do not. We do not intend to help him ease the way for the destruction of Egypt, and for Communist penetration of the Middle East. We believe that as long as Nasser holds his present views concerning the alleged lack of harm in dealing with the USSR, Egypt's best interests and those of the Middle East are not being served. We do not intend to help Egypt in these circumstances or give the impression that we approve of Egyptian policy by aiding the Egyptian Government. We could cooperate with Egypt if there were a realization on the part of the Egyptian Government of the dangers of dealing with the Soviet Union and adequate manifestation of this realization in Egyptian policy.

Turning to the UK's dealings with Egypt, the Secretary said that if an agreement between the two countries were to be judged to be a victory for Nasser, the political consequences would be very bad. If the agreement resulted in judgment that Nasser had given in, this would be all right. We were not in a position to express an opinion as to what specific formula would be required to reach an agreement which would be a victory for the U.K. However, if the British arrived at an agreement which in effect was a capitulation to Nasser, we might have to make adjustments in our own policy toward Egypt.

Foreign Secretary Lloyd asked whether the Secretary thought Nasser is in real difficulties. The Secretary said that he thought Nasser has serious problems but no immediate real difficulties.

Mr. Lloyd said that it was not possible for the U.K. to say that it would not have any dealings with Nasser. The Secretary replied that he realized this. The problem was in getting off a position without it being wrongly interpreted. The Foreign Secretary agreed.

Mr. Lloyd observed that in his view it would be better for the U.K. to have no agreement at all with Egypt than one which involved British payment of war damages to Egypt.

In conclusion the Foreign Secretary said that the U.K. would keep us advised of what it plans to do with regard to the possibility of reaching any kind of agreements with Egypt.

NEA:NE:SWRockwell:crc
10/16/57

SECRET

CONFIDENTIAL

Gamal Abd al-Nasser

Nasser was born in 1918, the son of an obscure postal clerk. He was educated at the Egyptian Military College and at the Staff College, where he also served as instructor. He was the key figure of the "Free Officers" movement which planned the Egyptian revolution of 1952, and after the fall of President Naguib in 1954, he emerged as the unquestioned leader of the new military regime. Under a provisional constitution, he wields virtually unlimited power in the United Arab Republic, formed in February, 1958, of the former republics of Egypt and Syria.

Nasser's personality is contradictory. Despite considerable personal magnetism, he is at once both frank and secretive, straightforward and conspiratorial, bold and irresolute, generous and petty, liberal and dictatorial. One of his greatest weaknesses is his limited range of experience and education, which makes slogans and stereotypes more real to him than might be readily apparent. He seems more confident of his ability to deal with Soviet leaders than with Western diplomats. At the same time, he is aware of the threat to his position and to Arab independence posed by domestic Communist activities. In accordance with his concept of "positive neutralism," he has willingly accepted Soviet diplomatic and propaganda support as well as massive economic and military aid, while keeping a tight rein on the activities of all Communist activities in the United Arab Republic and periodically mounting major propaganda attacks against the threat of Communist revolution in the Arab countries. Since his rise to power, Nasser has adhered with striking consistency to a single set of basic principles, including the independence of Egypt and the Arab states, increased Arab military strength, and assertion of Egyptian leadership in three concentric zones--the Arab world, Africa, and the Moslem world. His greatest strengths are self-confidence, willingness to take great risks, tactical skill, drive, a flare for intrigue, and a strong will.

He is married and has five children; he speaks English in addition to his native Arabic.

CONFIDENTIAL

DECLASSIFIED
Authority MR85-699 #1
By ___ NLE Date 11/5/85

Electrostatic reproduction made for preservation purposes by the Eisenhower Library for replacement of a deteriorating manuscript item.

149

تقييم الخارجية الأمريكية لشخصية عبد الناصر قبيل حضوره اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ١٩٦٠

SECRET

Approved by S
10/5/60

Approved by White House
10/12/60

SecDel/MC/115
September 26, 1960

SECRETARY'S DELEGATION
TO THE
FIFTEENTH SESSION OF THE
UNITED NATIONS GENERAL ASSEMBLY
New York, September 19-28, 1960

I

MEMORANDUM OF CONVERSATION

Date: Sept. 26, 1960

Time: 4:30 p.m.

Place: Suite 35-A,
Waldorf Towers

Participants:

US

The President
The Secretary
Mr. G. Lewis Jones
~~Lt. Col. John Eisenhower~~
Gen. Goodpaster

UAR

President Gamal Abdul Nasser
Mr. Mahmoud Fawzi, Minister for Foreign Affairs
Mr. Zakcaria Muhyeddin, Minister of Interior
Mr. Ali Sabri, Minister for Presidential Affairs
Ambassador Mustafa Kamel
Mr. Thabet al-Aris, Minister of Culture and National Guidance
Mr. Mahmoud Riad, Counselor to the Presidency

Subject: Conversation with President Nasser

Distribution:

S/S	IO - Mr. Bohlen	Amembassy TEL AVIV - Amb. Reid
G - Mr. Hare	USUN - Amb. Wadsworth	White House-Gen. Goodpaster
C - Mr. Achilles	INR - Mr. Cumming	
S/P - Mr. Smith	Amembassy CAIRO - Amb. Reinhardt	
NEA - Mr. Jones	Amembassy AMMAN - Amb. Mills	

After the picture-taking session and the seating of the group, the President opened by saying that we were in the midst of an "interesting and turbulent meeting". He said all the world is looking forward to a constructive session. He had tried to make his speech conciliatory. Personally, he felt that only through the UN could the world make progress. When a nation, even a great nation, attempts to give aid bilaterally, it lays itself

DECLASSIFIED
Authority NLE 81-176 #4
BY [signature] DATE 6/9/82

محضر اجتماع عبد الناصر وأيزنهاور فى سبتمبر ١٩٦٠ وما تناوله من موضوعات تدل على مدى التقارب والتباعد فى العلاقة بين الدولتين

LIMIT DISTRIBUTION
SECRET

- 2 -

open to the charge of imperialism. The U.S. he felt was generally absolved, but sometimes it is still charged with "economic imperialism". Thus it is better to deal with and through the UN. The President said Khrushchev's attack on the UN and its efforts in Africa were "wholly unwarranted". The U.S. wanted the African nations to settle their own problems -- the Africans should be the operating agency. The U.S. would support African efforts to form an African confederation which would strengthen the position of the African States. Apparently, the President said, his conciliatory speech had not been wholly understood by Mr. Khrushchev.

THE PRESIDENT said he would welcome any ideas from President Nasser which the UN can support. "Frankly, I am at my wit's end".

NASSER, speaking in a clear voice marked by self-confidence, said that he must begin by thanking the U.S. for its great help during the 1956 aggression against his country. He wholly agreed that the UN must be maintained. Egypt had had a personal experience with the UN and the UN had not only ended aggression, but had forced the aggressors to withdraw.

UAR had, however, been surprised by the UN having occupied the airfield and the broadcasting station at Leopoldville. These seemed to the UAR to be actions taken against Lumumba. Egypt objected to this because it felt that such actions jeopardized the prestige of the UN. The UN went to the Congo to throw out the Belgian troops. The UAR had great faith in the UN as an instrument of security. The UAR felt it would be terrible if bad actions by the UN forces were to compromise the UN's utility in the eyes of the African people.

NASSER went on to confess that, arising out of the events of 1948, he had initially been suspicious regarding the UN. He had spent months in the Negev because the Egyptian Government had honestly believed in the UN only to have its belief disappointed. However, he had had the better 1956 experience with the UN. He felt that the UN in the Congo should not be allowed to take any action which would hinder the legal government there.

"Moreover," said Nasser, "we can never forget the UN has not lived up to the UN resolutions regarding Israel." He said, "you asked for my point of view - I have given it to you."

THE PRESIDENT said that regarding Palestine in 1948 the UN did not then possess sufficient power to enforce the resolutions. He agreed that resolutions not carried out bred disrespect for the UN. He could understand the UAR feeling some bitterness towards the UN. However, the U.S. is constantly trying to improve and strengthen the UN.

SECRET
LIMIT DISTRIBUTION

3

So far as the Congo is concerned, the President said, this is an affair "growing out of all proportion". As the President saw it, the UN's first job was to insure law and order. Even now the situation in the Congo is confusing -- it is difficult to tell from day to day who is on top -- Kasavubu or Lumumba. The President said that the Secretary General, in closing the airfield, probably wanted to keep out of the Congo unilateral intervention by outside powers. In conditions of chaos, once the UN had gone in, it must keep the peace. There could have been errors in operations or tactics, but the 70-0 vote showed that world opinion thought that the UN was doing all it could.

The President went on to say that the UN is just as important to the big nations as to the small nations: as an instrument of the big nations in giving aid, the UN is most important.

Recalling the Suez affair in 1956, the President told how, in spite of the presidential election and in spite of the "Jewish vote", he had given all-out support to the UN in causing the withdrawal of the U.K., French and Israeli forces. He said this was not an easy thing to do, but he was backing the principle. He thought the principle had to be backed in the Congo also, even if there were flaws in operations from time to time.

NASSER said that there was no need to debate whether there should or should not be a UN -- the UN is clearly needed. Moreover, he recalled clearly the courage of the U.S. in standing up against the wishes of its closest allies. However, in 1948 the U.S. had backed the creation of Israel. This was the first barrier which had ever arisen between the U.S. and the Arab people who up to that time had been deeply moved by Mr. Wilson's principle of self-determination and the ideals of the Atlantic Charter. He said the UAR wants to develop its country, but this is a normal part of a country's national aspirations.

NASSER said the people of the Middle East place great responsibility on U.S. shoulders. This was inevitable given the U.S. position in the world. In the Congo, the U.S. cannot escape responsibility because simple people see the U.S. and the UN as virtually the same thing.

NASSER said that Africa is now moving quickly. The UAR very definitely did not want to see the cold war brought to Africa. He said the UAR is against Soviet influence in the Congo just as much as it is against Soviet influence in the UAR.

SECRET
LIMIT DISTRIBUTION

SECRET
LIMIT DISTRIBUTION

THE PRESIDENT reiterated that the U.S. would support the UN when action is called for. He said the U.S. would never try to do an "end run" and intervene unilaterally. He was glad when the Secretary General decided to bring Dr. Bunche back and send an Indian to replace him because Dr. Bunche gave too great a U.S. connotation in the Congo. The President said that the U.S. wants to support in the Congo, and in Africa generally, a UN economic program because he believes we must help conquer poverty, illiteracy and disease.

THE PRESIDENT said the United States does not want any part of anybody's territory and does not want to dominate anybody. However, the U.S. does not like to be made the target of accusations in the contrary sense from "certain quarters". The U.S. wants to see all the peoples of the world develop. Several times, the President said, he had offered Puerto Rico its independence, but the Puerto Ricans wouldn't take independence.

NASSER said that from the moment of his assuming power in 1952, he had looked forward to good relations with the United States. He had tried hard; but the main barrier always remained -- Israel. He had wanted to buy arms, but he could not get arms from the West. Meanwhile, Israel did receive arms from the West -- airplanes from France, tanks from the U.K., and 105 mm. recoilless rifles from the U.S.

THE PRESIDENT said that we had never sent any offensive weapons to Israel -- "Just some radar equipment and defensive things".

NASSER said he had heard a radio report from Tel Aviv giving an account of the American 105 mm. recoilless rifles appearing in an Israeli parade. The Israeli commentator had said that these rifles were for use against the UAR.

THE SECRETARY told the President there had been one small sale of this kind.

NASSER said the fact remains that the UAR cannot get arms from the West and Israel does get arms from the West. The UAR is thus liable to be subjected to aggression by Israel.

NASSER said, "I must protect my country and my people. Israel is the barrier to good U.S.-Arab relations". He said there had been a sharp reaction in Egypt to the statements by Nixon and Kennedy who "have unfairly said open the Suez Canal to Israeli

SECRET

LIMIT DISTRIBUTION
SECRET

- 5 -

shipping". But, he asked, what about the other UN resolutions? In the Arab world free speech as practiced in the United States may not be fully understood, but on the TV he had seen Senators and Congressmen discussing Egypt's Suez Canal quite freely. NASSER said, "We are grateful when you send us wheat but we do not like it when this occasions debates and arguments as to whether we should be given wheat and on what terms." This, he said, was contrary to Egyptian dignity.

NASSER continued, "If the U.S. wishes to say that the Suez Canal must be opened to Israel shipping, the U.S. must try just as hard to get the UN to get Israel to implement the resolutions to which Israel stands in default."

THE PRESIDENT said that the U.S. was "getting tired" of putting up 23 million dollars each year to keep a million Arab refugees alive with no progress towards settlement. The President said, "I think that right today we would like to see this thing worked out".

NASSER said that constantly he had followed the line of demanding only that the UN resolutions be implemented -- all of them. Except on one occasion when he was responding to an attack by Dayan, he had not threatened to "throw the Jews into the sea". All he wanted was the implementation of the UN resolutions.

THE PRESIDENT said he thought we should take a good hard look at what can be done now via the UN with regard to the Arab-Israel problem.

With regard to arms, the President said war has taken on a new dimension after Hiroshima. When he took office, he told Mr. Dulles that he did not want to see an arms race start in the Middle East. He said he respected the UAR position as the neutral -- indeed, there could be no objection to the UAR taking Soviet arms -- but the U.S. "would not like to see" the UAR dominated by the USSR.

THE PRESIDENT said the U.S. was spending 46 to 47 billion dollars a year on arms. This was too much. He hoped a balance regarding armament might be established in the Middle East, although he realized the depth of the antagonism existing between the Arabs and the Jews.

NASSER, agreeing regarding the high cost of armaments, said that he did not believe that a limited war between two small countries is possible these days. The 1956 affair had shown that.

-5-

THE PRESIDENT said he would like to see friendly and fruitful discussions between the U.S. and the UAR regarding what can be done with regard to the Arab refugees. He said this was not only because of the suffering of the refugees, but because the refugees lie heavily on the conscience of the world.

NASSER said that only two weeks ago Ben Gurion said that Israel would not take back any refugees.

THE PRESIDENT inquired "How many refugees do you think would go back?" NASSER replied quickly, "All of them". He said that if all the refugees go back, Israel would then be a country made up of 1 million Arabs and 2 million Jews and it would be a different kind of country, not the all-Jewish State it is now.

THE PRESIDENT said, "Isn't that quite a lot of Arabs to return to such a small country?"

NASSER said that Ben Gurion expects to get 3 million Jews into Israel from Russia. If these come, Israel will be a very crowded place indeed.

THE PRESIDENT asked the Secretary whether "world Jewry" was opposed to the return of the Arab refugees.

THE SECRETARY replied, "effectively, yes".

NASSER said that Israel had received since the State was founded, 2 billion dollars in foreign aid of one kind and another. There was some discussion regarding just how much aid Israel has received; Ambassador Kamel, asserting "approximately 1 million dollars a day from the U.S."

THE PRESIDENT said that he wanted to assure Nasser that the U.S. wants to be friends with all the countries in the Middle East. He agreed that Israel constitutes a terrible problem. However, Israel is. The question is how can this problem be solved without starting a war. He thought some Arab refugees would prefer compensation instead of return to Israel.

NASSER demurred at the President's thought that "Israel is". He said that to accept Israel as a fact would be to permit a thief to keep what he has stolen.

THE PRESIDENT told Nasser that if he could think of any way to solve the refugee problem, he should communicate it to the U.S. Government confidentially. This would have to be done confidentially because if word got out, some interested parties would go to some Senator who would make a speech and nothing could be accomplished.

LIMIT DISTRIBUTION

SECRET

THE PRESIDENT said that the U.S. look forward to better relations with the UAR. The U.S. is, however, always suspicious "when the Soviets touch a country".

NASSER asserted firmly that the UAR would accept no price for its liberty or independence. At times its relations had been bad with both the East and the West, but he would never yield where UAR liberty or independence was concerned. "We want to keep our dignity", he said. It was an affront to Egypt's dignity when the word came suddenly from Washington that the U.S. had withdrawn its offer to build the high dam. This was a great shock because the Egyptians are "a very sensitive people".

THE PRESIDENT said that the offer was only withdrawn after word had been received that the UAR was negotiating with the Soviet Union for the High Dam.

At this point, Nasser made a move to depart, but the President stopped him by saying he had one other question, "What is going to happen in Jordan"?

NASSER said that since 1957 the Jordanians have continually claimed that the UAR has been plotting with the USSR against Jordan. The UAR has always been on the defensive. He said, "I have no agents in Lebanon, Syria or Iraq." (sic) -- "There are in those countries people who share our ideas. I do not know who they are, but they believe in me, and they believe in Arab unity. Some months ago King Hussein had made a provocative speech against the UAR, but the Communist tide was on the rise in Baghdad and I refrained from replying since I did not wish to give them any encouragement." However, later when King Hussein was in Morocco he made a speech against Nasser, and the Communist tide in Iraq having receded, Nasser broke his silence which had lasted for 4 or 5 months and started to "attack back".

NASSER said that within 24 hours of the assassination of Majali, Jordan was attributing responsibility to the UAR. "How could they know so soon?"

NASSER asked rhetorically, "Who assassinated the King's grandfather? It would not have been me because I was serving in the wilds of the Negev". The situation was that "many people like our ideas". At the present time he said Jordan has 5 brigades along the Syrian border; only two days ago there were Jordanian incursions into Syria where demolition charges were placed. The UAR had instituted patrols along the frontier.

THE PRESIDENT said that what he could not understand was why the "weakest and poorest" of all the Arab States should attack the UAR. It did not make sense.

LIMIT DISTRIBUTION
SECRET
-8-

NASSER replied, "It is all psychological. The people like Arab unity. Some of them put up my picture and some of them cry "Long live Nasser". He wants them to cry "Long live Hussein". It is all personal, said Nasser.

After Nasser and Party had taken their leave, Mr. Hagerty suggested that it might be possible to add something to the attached very simple statement. The President considered the question and said that it was a talk with the Head of State which was always privileged and he did not want anything more said. The President told Mr. Hagerty that if he was asked about the Suez Canal or any other specifics, he should simply refuse to comment.



GLJones:apo

-9-

STATEMENT TO THE PRESS

President Gamel Abdul Nasser of the United Arab Republic was received at 4:30 p.m. today by President Eisenhower in his suite in the Waldorf Astoria Hotel. The President was accompanied by Secretary Herter. President Nasser's party consisted of Mahmoud Fawzi, Minister for Foreign Affairs, Zakcaria Muhyeddin, Minister of Interior, Ali Sabri, Minister for Presidential Affairs, Ambassador Mustafa Kamel, Thabet al-Aris, Minister of Culture and National Guidance, and Mahmoud Riad, Counselor to the Presidency.

President Nasser expressed his pleasure at visiting the United States for the first time. The discussion dealt with broad problems confronting the nations of the world at this time as well as problems of the Middle East and US-UAR relations.

بيان للصحافة صادر عن مقابلة الرئيس عبد الناصر للرئيس أيزنهاور أثناء اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٦٠

قائمة المصادر والمراجع

(١) الوثائق الأمريكية (غير المنشورة)

(1) A) Diplomatic Branch: Record Group 59. The State Department Papers, R.G.

B) American Embassy, Cairo Files 1949-1955. R.G. 84.

(2) Military Branch

Record group 218 U.S. (JCS)

Record group 330 Sec. of Defense

Record group 319 – Army Intelligence Reports.

(3) National Security Branch: NSC Reports 1950 – 1958.

(4) Washington National Record Center (WNRC) MD.

Presidential Libraries (مكتب الرئاسة)

- **Truman Lib. (I.M).** Truman Papers, Acheson Papers, George McGhee papers.
- Egypt Official file 1949 – 1952. CIA papers.
- D.D. Eisenhower Library, Kansas.

Eisenhower papers (أوراق خاصة)

- Dullers Papers.
- International Series.
- Office of the Staff Secretaries (oss).
- Hagerty papers, Africa, Aswan Dam.
- Dulles Allen W. Former Director of the CIA.

الوثائق البريطانية غير المنشورة

• Public Record office, Kew F.O. 141 Cairo Embassy files, F.O 371. General Correspondence.

المطبوعات الرسمية

• Public papers of the presidents of the U.S.

• U.S. Congress, Senate Committee.

بخصوص تمويل مشروع السد العالى المجموعة (٨٤) فى ٢٦ يناير ١٩٥٧.

• U.S. Congress Senate Committee on Relations Review of the F. Policy 1958.

• U.S. Dept. of State, the Suez Canal problem 26 July – 22 Sep 1956.

وثائق الخارجية الأمريكية فى الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٨

• The U.S. Foreign Relations from 1950-1958.

المقابلات الشخصية

الجانب الأمريكى

السيد السفير/ ريموند هير

السيد السفير/ هندى بايرود

السيد/ كيرميت روزفلت من المخابرات المركزية

الجانب البريطانى

السفير/ باتريك سيل

السفير/ هارولد بيلى

الجانب المصرى

السفير/ أحمد حمروش

السفير/ أحمد حسين باشا (سفير مصر فى الولايات المتحدة)

السيد/ عبد المنعم أمين (من الضباط الأحرار)

الأستاذ/ مصطفى أمين (الصحفى ورئيس تحرير أخبار اليوم)

السيد/ فتحى رضوان (وزير الإرشاد القومى السابق)

مذكرات شخصية باللغة الإنجليزية

• Ben Gurion David: Mytalks with Arab Leaders, N.Y 1873.
• Eden, Antony, Full Circle, London 1960.
• Eisenhower, D.D. Mandate for change.
The White house years 1953 – 1956.
Waging Peace: 1856 – 1961 (N.Y 1963).
• Lloyd. S. Suez 1956. London 1978.
• Macmillan H., Riding the Storm 1956 – 1959 London 1971.

مذكرات شخصية باللغة العربية

خالد محيى الدين: والآن أتكلم (القاهرة، ١٩٩٢).
عبد اللطيف البغدادى: مذكرات الجزء الثانى، المكتب المصرى الحديث.
عبد الكريم زهر الدين : مذكراتى عن فترة الانفصال فى سوريا، دار الاتحاد (دمشق، ١٩٦٥).
محمد نجيب: كلمتى للتاريخ، دار الكتاب (القاهرة، ١٩٨١).
كنت رئيسًا لمصر، دار الكتاب (القاهرة، ١٩٨٤).
محمود رياض: مذكرات محمود رياض ، جـ ١ ، جـ ٢، دار المستقبل العربى.
محمود فوزى: حرب السويس، دار الشروق ١٩٨٦.

مراجع باللغة الإنجليزية

(1) Adams, Sherman: First Hand Report. The Story of Eisenhower. Administration, N.Y. 1961.
(2) Agwani, M.S. Communism in the Arab World.
(3) Aronson, Geoffrey: From Sideshown to Center Stage (Coloradi, 1986).
(4) Badeau, Johns. The American Approach to the Arab World (N.Y. 1968).
(5) Campbell, John C. Defense of the Middle East (N.Y. 1960)
(6) Childers, Erskine. The Road to Suez London 1962.
(7) Copeland, Miles: The Game of Nations, London 1969.
(8) Eveland, William, Ropes of Sand (N.Y. 1980).
(9) Heikal M., Nasser: The Cairo Documents (N.Y. 1973).

(10) Kerr, Malcolm, The Arab Cold War (N.Y. 1967).

(11) Love, Kennet, Suez: The Twice Fought War (N.Y. 1973).

(12) Murphy, R. Diplomat among Worries, (NJ. 1980).

(13) Neff Donald, Warriors at Suez, (N.Y 1981).

(14) Nutting Anthony, Nasser (1972).

(15) Sayed Ahmed, M. Nasser and American Foreign Policy 1952-1956, London 1989.

(16) S. Touval: The Peace Brokers (Princeton, 1982).

(17) Seale. P: The Struggle for Syria (London 1965).

(18) Vatikotis P.J. Nasser and his Generation (London 1978).

مراجع باللغة العربية

أحمد حمروش: عبد الناصر والعرب (بيروت، ١٩٧٦).

: مصر والعسكريين، ١٩٧٤.

: مجتمع جمال عبد الناصر، ١٩٧٦.

: شهود ثورة يوليو، ١٩٧٧.

: عبد الناصر والعرب، ١٩٧٦.

أمين هويدى: حروب عبد الناصر (دار الطبعة ـ بيروت، ١٩٧٧).

جمال عبد الناصر: فلسفة الثورة.

رؤوف عباس: حرب السويس بعد أربعين عامًا (القاهرة، ١٩٩٧).

محمد حسنين هيكل : نحن وأمريكا ـ القاهرة (ت)

: سنوات الغليان (القاهرة ١٩٨٨).

: ما الذى جرى فى سوريا (القاهرة، ١٩٦٢).

: محاضر محادثات الوحدة (القاهرة، ١٩٦٣).

: ملفات السويس (القاهرة، ١٩٨٧).

عبد العظيم رمضان: مساعى السلام العربية الإسرائيلية (القاهرة، ١٩٩٣).

عن المؤلف

* الدكتور محمد عبد الوهاب سيد أحمد

* ليسانس آداب ١٩٧٤.

* ماجستير فى التاريخ الحديث والمعاصر بتقدير ممتاز من كلية الآداب جامعة عين شمس.

* دكتوراة من جامعة لندن، مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية (SOAS) ١٩٨٧.

* دبلوم الدراسات الأمريكية من معهد الدراسات الأمريكية بالنمسا.

* يعمل أستاذًا مشاركًا للتاريخ الحديث والمعاصر بآداب عين شمس.

* رئيس وحدة التوثيق بمركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس.

* رئيس وحدة الدراسات الأمريكية بمركز الحضارات المعاصرة.

* أستاذ زائر بجامعة جورج واشنطن، فى الفترة من أكتوبر ١٩٨٨ إلى يناير ١٩٨٩. (ضمن برنامج هيئة الفولبرايت).

* عضو مجلس إدارة مركز بحوث ودراسات الشرق الأوسط بجامعة عين شمس.

* عضو لجان التحكيم فى هيئة الفولبرايت (الأمريكية).

* عضو بجمعية الدراسات الأمريكية.

* عضو بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية.

* عضو باتحاد المؤرخين العرب.

* قام بالتدريس فى العديد من الجامعات المصرية؛ كمصر الدولية، والجامعة الحديثة، وجامعة الملك سعود وخالد بالمملكة العربية السعودية وأيضًا بالجامعات الليبية، باللغة العربية والإنجليزية.

أهم المؤلفات والدراسات

باللغة الإنجليزية

• Nasser and American Foreign Policy 1952 _ 1956, London 1989.

• U.S.-Egyptian Relations in 1950s, London 1991.

باللغة العربية

* التجربة الحزبية فى تاريخ مصر، حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية ١٩٠٧ـ ١٩١٤.

* علاقة حزب الأمة السودانى بإسرائيل فى الخمسينيات. مجلة الجمعية التاريخية، القاهرة ١٩٩٩.

* عبد الناصر والسياسة الخارجية الأمريكية (١٩٥٢ ـ ١٩٥٦). هيئة الكتاب المصرية ٢٠٠٠.

* العلاقات المصرية الأمريكية من التقارب إلى التباعد. دار الشروق ٢٠٠٧.

* العلاقات السورية ـ الأمريكية فى زمن الحرب الباردة. مطبوعات الجمعية التاريخية المصرية.

* حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية وموقفه من قضايا التعليم والمرأة.

(ضمن أعمال مؤتمر الحداثة فى المجتمع المصرى).

* وكذا العديد من المقالات والبحوث العلمية.

* كما شارك فى العديد من المؤتمرات العلمية سواء بالداخل أو الخارج.

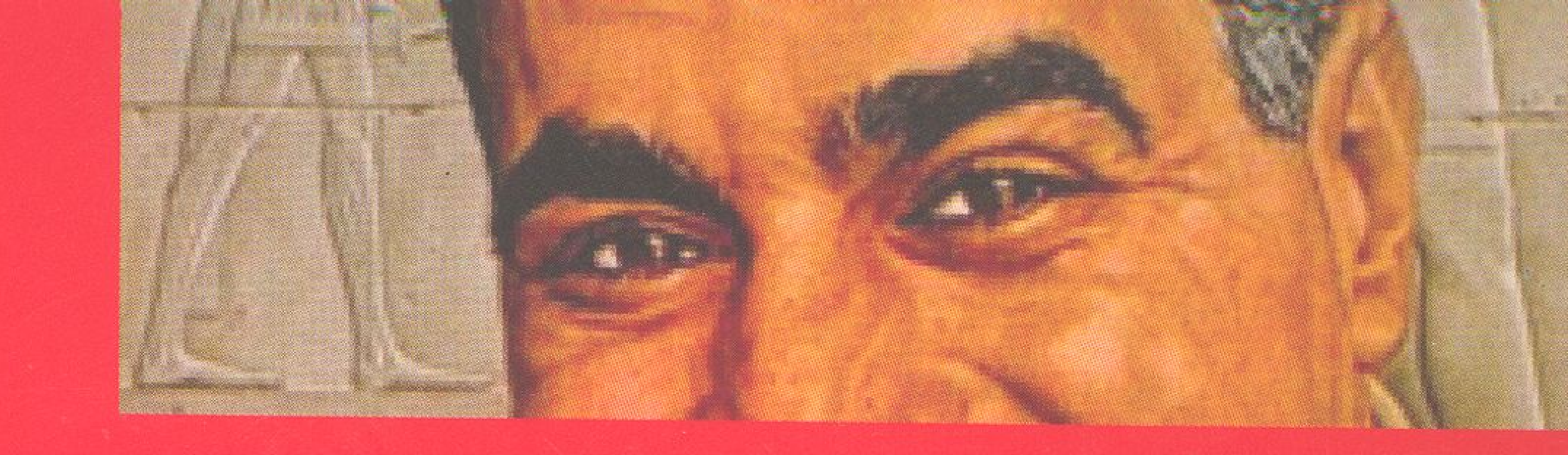
* كما شارك فى العديد من الندوات والحوارات التليفزيونية باللغة العربية والإنجليزية.

(للقنوات المتخصصة والإخبارية).

* كما قام بإلقاء العديد من المحاضرات باللغة الإنجليزية عن تاريخ مصر الحديث.

(سمنار هيئة الفولبرايت للبرنامج الصيفى للزائرين) ٢٠٠٥ـ٢٠٠٧.

* وله العديد من المراجعات العلمية فى مجال الدراسات التاريخية.



نجح الكاتب من خلال اطلاعه على الوثائق الأمريكية فى أن يكشف عن العلاقة الحساسة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية من قيام ثورة ١٩٥٢ حتى ١٩٥٨.

فلقد سيطر على الفكر العام هاجس؛ هو أن العلاقة بين مصر والولايات المتحدة قد شابها نوع من التوتر والفتور منذ بداية الثورة حتى نهاية حكم عبد الناصر .ولكن هذا الكتاب يوضح بجلاء علاقة التقارب التى كانت تربط بين النظامين فى البداية وكيف تباعدا والأسباب التى أدت إلى هذا التباعد.

وتشرح الدراسة كيف أن علاقة الدول لا تسير على وتيرة واحدة، خاصة إذا كانت دولاً ذات مكانة عالمية أو صاحبة دورٍ إقليميٍ؛ فقد يحدث تقارب أو تباعد والعكس بالعكس .وتوضح كيف يمكن للقوى الصغرى ذات المكانة المتميزة أن تملى على القوى الكبرى ذات المكانة الدولية اتباع نوع من السياسات التى قد لا تتفق مع المعلن من سيا[illegible]تها [illegible] أن المصالح قد تحكم العلاقة، وأن المبادئ المعلنة قد تستخدم كشعا[illegible]ك المحلى فى بعض الأحيان.



Bibliotheca Alexandrina
06559049
53
15

6 221102 021203

دار الشروق
www.shorouk.com